

محنة القوى العاملة الأمريكية

اختبار قدرة تحمل الضغوط المالية

سابينا الكاير والفقر

التمويل والتنمية

سبتمبر ٢٠١٥

أمريكا اللاتينية

العودة إلى سابق عهدها

© ٢٠١٥ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة على الموقع التالي: www.imf.org/external/terms.htm أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض التجارية مقابل رسم رمزي من مركز تراخيص النشر (Copyright Clearance Center) في العنوان الإلكتروني التالي: www.copyright.com.

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:

IMF Publication Services

Finance & Development

PO Box 92780

Washington, DC, 20090, USA

Telephone: (202) 623-7430

Fax: (202) 623-7201

E-mail: publications@imf.org

Finance & Development

is published quarterly by the International

Monetary Fund, 700 19th Street NW, Washington

DC 20431, in English, Chinese, French, Russian,

and Spanish.

Arabic edition ISSN 0250-7455

Postmaster: send changes of address

to Finance & Development, International

Monetary Fund, PO Box 92780, Washington,

DC, 20090, USA. Periodicals postage is paid

at Washington, DC, and at additional mailing

offices.

The English edition is printed at Dartmouth

Printing Company, Hanover, NH.

تحقيقات

أمريكا اللاتينية: العودة إلى سابق عهدها

٦ أوقات عدم اليقين

بعد عقد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، تواجه أمريكا اللاتينية قضايا صعبة

خوسيه أنطونيو أوكامبو

١٢ كلام صريح: وجهة واضحة

الثقة في مستقبل الاقتصاد مفتاح النجاح في أمريكا اللاتينية

أليهاندر ورتن

١٤ الأكثر تفاوتا على الأرض

أمريكا اللاتينية منطقة من التناقضات الصارخة في الدخل ولكن هناك تقدم.

نورالوستيج

١٧ مراقبة المد

أمريكا اللاتينية تبدو أفضل استعدادا من الماضي للتعامل مع خروج التدفقات الرأسمالية إلا أن قدرتها على الصمود قد تختبر

قريبا

أندريه ماير

٢٠ تأثير الفساد

تحسنت الحوكمة في بضعة من بلدان أمريكا اللاتينية ولكن الفساد لا يزال يعوق التنمية في المنطقة

دانيل كاوفمان

٢٤ سبقتك إليها

تكليف البنوك المركزية باختصاصات تتجاوز السيطرة على التضخم يستدعي التجارب

المريرة السابقة في أمريكا اللاتينية. فهل ستتغير الأمور؟

لويس جاكوم

٢٨ الإنجاز على النحو الصحيح

إذا كانت أمريكا اللاتينية تريد أن تعتمد على التجارة لزيادة النمو الاقتصادي، فعليها أن

تجد المنهج الصحيح

أوجوستو ديلا توري ودانيل ليديرمان وصامويل بينكناغورا

٣١ الأمريكيون في هافانا

يمكن أن تؤدي عودة العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا إلى هزة كبيرة للسياحة في منطقة الكاريبي

نيكول لافرامبواز

وفي هذا العدد أيضا

٣٦ العمالة المفقودة

من المهم جدا عكس اتجاه التراجع في المشاركة في القوة العاملة في الولايات المتحدة لدعم النمو في أكبر

اقتصاد في العالم

رافي بالاكريشنان، وماي داو، وخوان سول، وجيريمي زوك

٤٠ الآثار الانتشارية

يبدو أن أثر السياسات النقدية غير التقليدية للاحتياطي الفيدرالي على الأسواق الصاعدة أكبر من أثر السياسات التقليدية

جياكيان شن، وتوماسو مانسيني-غريفولي، وراتنا ساهاي

٤٦ مجال رؤية أوسع

يجب تطوير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتوسيعها لتقييم استقرار النظام

المالي ككل

ديميتري ديميكاس



تحت الضغط

أبرزنا أمريكا اللاتينية على غلاف مجلتنا آخر مرة في مارس ٢٠١١ كانت هذه المنطقة تنعم بفترة من النمو الاقتصادي الاستثنائي.

وقد سجلت أمريكا اللاتينية معدلات نمو مبهرة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣ وحققنا تقدماً قوياً على صعيد مجموعة من القضايا الاجتماعية. فقد أدى ارتفاع أسعار السلع الأولية مصحوباً بقوة الإدارة الاقتصادية والسياسات الاجتماعية التصاعديّة إلى إعطاء المنطقة دفعة للأمام.

وكانت هذه القوة مثيرة للدهشة إلى حد كبير على خلفية الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي أدخلت العديد من الاقتصادات المتقدمة في خضم الركود لكنها شهدت الأسواق الصاعدة، ومنها العديد في أمريكا اللاتينية، تحقق انطلاقة دافعة. وقد أدى ذلك ببعض المراقبين إلى إعطاء هذه الفترة مسمى خاص وهو «عقد أمريكا اللاتينية».

في الوقت الحالي، وبينما يستعد القادة الاقتصاديون حول العالم للاجتماع في ليما، بيرو، في شهر أكتوبر لحضور الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تبدو الصورة مختلفة تماماً.

فقد توقف نصيب الفرد من النمو في عام ٢٠١٤ وتعرض الموازنات العامة في كثير من البلدان للضغط. فقد أدى تراجع أسعار السلع الأولية — التي تشكل الشريان الرئيسي للصادرات في المنطقة — والانخفاض الكلي في التجارة العالمية إلى إنقاص كاهل اقتصادات المنطقة بالأعباء.

ويستعرض هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية التحديات التي تواجه المنطقة ويستكشف السبل الكفيلة بإعطاء دفعة للنمو في مواجهة أسعار السلع الأولية المتدنية. فتجنب الدخول في فترة مطولة من تباطؤ النشاط الاقتصادي هو عامل حيوي لتحقيق الأهداف الرئيسية للمنطقة، أي رفع أجور الفقراء، وتعزيز خدمات التعليم والرعاية الصحية، وضمان تقاسم المكاسب الاقتصادية على نطاق واسع.

ويستهل البروفيسور خوسيه أنطونيو أوكامبو، الأستاذ بجامعة كولومبيا ووزير مالية كولومبيا السابق، مقالات موضوع الغلاف في هذا العدد من مجلتنا حول أمريكا اللاتينية. ويعرض سرداً تفصيلياً لتطور أداء المنطقة القوي على مدار العقد الماضي ويرى أنه حتى يتسنى للمنطقة العودة إلى سابق عهدها يتعين على أمريكا اللاتينية رفع كفاءة هيكل الإنتاج وتنويع اقتصادات بلدانها وتقليل الاعتماد على السلع الأولية.

ويرى اليهاندر ورنر، مدير إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي، أن ضعف الثقة هو الخطر الأكبر ويشير إلى أن توضيح وجهة السياسات الاقتصادية يمكن أن يعطي دفعة لزيادة ثقة الأعمال والمستهلكين على السواء — الأمر الذي يمثل أهم قوة دافعة لتحقيق النمو القابل للاستمرار على المدى الطويل. ويتضمن هذا العدد أيضاً الإشارة إلى مجالات أخرى من مجالات الإصلاح التي يمكنها إطلاق الإمكانات الاقتصادية وذلك في مقالين لنورا لوستيغ حول الضرورة الملحة لمعالجة مشكلة عدم المساواة، ودانييل كاوفمان حول تشجيع ثقافة الحوكمة السليمة.

وتستعرض مقالات أخرى آخر المستجدات في المنطقة فيما يتعلق بالتدفقات الرأسمالية، والمهام المنوطة بالبنوك المركزية، والتجارة. ونختتم هذا العدد الخاص بمقال عن إمكانات كوبا كطرف رئيسي مؤثر في أنشطة السياحة في جزر الكاريبي.

وفي أجزاء أخرى من هذا العدد، نستعرض تأثير السياسة النقدية غير التقليدية على الأسواق الصاعدة، والاتجاهات العامة في مستويات المشاركة في القوى العاملة الأمريكية، والتمويل الإسلامي، واختبار قدرة تحمل الضغوط المالية.

وختاماً، يقدم الصحفي والكاتب آلان ويتلي لمحة عن حياة سابينا ألكاير، التي أكسبها شغفها بقياس مستويات الفقر والقضاء عليه مكانتها الحالية بين كبار المفكرين حول التنمية العالمية.

جيفري هيدن
رئيس التحرير

٥٠ تطلعات عالمية

التمويل الإسلامي يتجاوز حدوده الجغرافية التقليدية ويتفرع بالصكوك ومنتجات مالية أخرى أنانثاكريشان براساد

٢ أبواب ثابتة

٢ شخصيات اقتصادية

النداء الحقيقي

سابينا ألكاير مشغوفة بقياس الفقر والقضاء عليه

الآن ويتلي

٣٤ عودة إلى الأسس

ما هو الاستثمار المباشر؟

غالبا ما يسعى المستثمرون إلى

تحقيق أرباح من المساهمة بحصة طويلة الأجل في عملية أجنبية

تادايوس غالوينزا وجيمس شان

٤٤ أوراق العملة

نساء جديرات بالظهور على أوراق البنكنوت

نقص ملحوظ في التنوع

بين الجنسين على العملات

في مختلف بلدان العالم

كريستوفر كواكلي

٥٥ استعراض الكتب

الرقم الكبير صغير الشأن: كيف أصبح إجمالي الناتج المحلي

يتحكم في العالم وما الذي يمكن أن نفعله، ديرك فيليبسن

سوء التصرف: صنع الاقتصاد السلوكي،

ريشارد ثالر

سعود وسقوط الليبيرالية الرأسمالية الجديدة،

ديفيد كوتز



p. 4, Carl Lazzari/Benedictine Monastery of St. Ottilien.

الرسوم التوضيحية:

المصور الفوتوغرافية: cover, Tony Burns/Getty Images; p. 2, Tom Pilston/Panos;

p. 6, ThinkStock; p. 9, Adam Wiseman/Corbis; p. 10, John Stanmeyer/VII/Corbis;

p. 12, Michael Spilotro/IMF; p. 14, Danny Lehman/Corbis; p. 17, Frederic Soreau/

Photonstop/Corbis; p. 20, moodboard/Corbis; p. 24, Ronald Patrick/Bloomberg

via Getty Images; p. 28, AFP PHOTO/Evaristo SA via Getty Images; p. 31, Hugh

Sitton/Corbis; p. 32, Roberto Machado Noa/Getty Images; p. 33, Joe Raedle/Getty

Images; p. 36, Orjan F. Ellingvag/Corbis; p. 40, John Hicks/Corbis; p. 44, Martha

Washington, Bettmann/Corbis, Queen Elizabeth, Ullstein Bild/Getty Images,

Eva Perón, Ali Burafi/AFP/Getty Images; p. 45, Marie Curie, DEA/A. Dagli Orti/Getty

Images, Jane Austen, Bank of England via Bloomberg/Getty Images, 1 and 2 yuan,

DeAgostin/Getty Images; p. 46, ThinkStock by Getty Images; p. 50, Young, Nigel/

Arcaid/Corbis; pp. 55-57, Michael Spilotro/IMF.

اقرأ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/fandd

صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك

www.facebook.com/FinanceandDevelopment

النداء الحقيقي

سابينا ألكاير مشغوفة بقياس
الفقر والقضاء عليه

الآن ويتلي

هناك الكثير من المتخصصين في اقتصاديات التنمية، ولكن القليل منهم فقط، ومنهم سابينا ألكاير، التي تشغل منصب مديرة مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، هم الذين يُعدّون أيضا من الكهنة المُرسّمين. ولا تحمل ألكاير، معتقداتها الدينية محمل الغلو والتشدد. فالإشارة الروحانية الوحيدة في المكتب الذي تعمل فيه في مبنى علوم النبات بجامعة أكسفورد — حيث لا توجد أبراج حاملة — هي مندالة العقدة الأبدية، وهي من أكثر الرموز تيمنا بها في العقيدة البوذية في منطقة التبت.

وبضحكة بنائية تصيب من حولها بعدوى الضحك، تقول «يعتقد الأشخاص الذين يمكن القول إنهم أصدقاء حميمون إنه من الحماقة أن أكون شخصا مؤمنا، ولكنني لا أرى أي فرق بيني وبين أي صديق ملحد أو مؤمن بالمذهب الإنساني. لقد جننا كلنا من عاطفة ما.» ومع ذلك، فإنها عندما تناقش مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي ارتبط اسمها به، يظهر جليا أنها تنطلق من شيء أكبر من الشغف الأكاديمي البحث، الذي يدفعها إلى متابعة الفقر وقياسه بشكل أفضل كشرط مسبق للقضاء عليه. وتقول في هذا الصدد «بالنسبة لنا، نحن العاملين في مجال الخدمة الإنمائية، هناك التزام عميق بالإنسانية والعدالة — حتى إذا اختلفت العقيدة واختلف المذهب.»

صورة تفصيلية

الهدف من مؤشر مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية هو أن يكون مكملا للمعيار التقليدي لفقر الدخل، وهو ١,٢٥ دولار في اليوم، وذلك عن طريق رسم صورة أكثر دقة لفقر الناس في مختلف جوانب حياتهم. وتقول ألكاير، التي تحمل الجنسية الأمريكية والبريطانية معا، «إنك تحتاج إلى المعيارين لتحصل على قراءة جيدة للفقر.»

ويتكوّن مؤشر الفقر العالمي المتعدد الأبعاد، الذي يستند إلى مسح الأسر، من ١٠ مؤشرات مرجحة في ثلاثة مجالات هي: الصحة، مقبولة بالتغذية ووفيات الأطفال؛ والتعليم، بعدد سنوات

الدراسة بالمدارس والمواظبة على حضور المدرسة كمؤشرات بديلة؛ ومستويات المعيشة، المقيّمة بإمكانية الحصول على الكهرباء، وخدمات الصرف الصحي، والمياه، ونوع الأرضية، ووقود الطهي، وملكية الأصول الأساسية. ويعتبر أي شخص محروم من ثلث هذه المؤشرات أو أكثر «شخصاً يعيش في فقر متعدد الأبعاد». وفي يونيو

تريد ألكاير أن يكون المؤشر جزءاً من ثورة البيانات لتوجيه الحرب ضد الفقر

٢٠١٥، كان المؤشر العالمي يغطي ١٠٦ بلد يبلغ عدد سكانها ٥,٢ مليار نسمة، أي حوالي ثلاثة أرباع العدد الكلي لسكان العالم، وخلص إلى أن نحو ٣٠ في المائة منهم في المتوسط يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. وقام فريق ألكاير - التي تركز على تأكيد أن هذا العمل جهد جماعي - بتحليل النتائج على مستوى ٨٨٤ منطقة دون وطنية، لتوفير معلومات لا تبرزها المتوسطات الوطنية.

ومن السمات المميزة المفيدة لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي تتبناه مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية هي استطاعة الحكومات تعديل منهجية المؤشر بما يتناسب خصيصاً مع ظروفها الخاصة، عن طريق تعديل الأوزان والحدود الفاصلة، مثلاً. وبالفعل، فإن ألكاير تقول إن فريقها لا يمضي معظم وقته الآن في العمل المتعلق بالمؤشر العالمي للفقر المتعدد الأبعاد بل في العمل المتعلق بالمؤشرات الوطنية للفقر المتعدد الأبعاد. ونظراً لأن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد قابل للتحليل بحسب المؤشرات المكونة له، فإنه لا يمكن صناع السياسات من معرفة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر فحسب، بل يمكنهم أيضاً من توضيح نطاق البحث للاطلاع على درجة حرمان الفئات المختلفة من السكان، موزعين بحسب العرق أو الأصل الإثني، مثلاً. وبعبارة أخرى، يعبر المؤشر عن معدل الفقر وشدته على مستوى الأسرة من أبعاد مختلفة، وبالتالي يساعد الحكومات في تحديد أهداف سياساتها.

ويقول ميلوراد كوفاسيفيتش، كبير الإحصائيين بمكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك «إن هذين العنصرين يتيحان للأشخاص، لا سيما محلي السياسات، الحصول على فكرة أكثر تعمقا عن الفقر في بلد ما عن طريق إجراء مقارنات مع مرور الوقت، وعلى فكرة أفضل عن الديناميكيات، وما إلى ذلك». وقد استعاض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره السنوي البارز تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ عن الرقم القياسي للفقر البشري بمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي قامت بإعداده في مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية الكاير وماريا إيما سانتوس، التي تعمل الآن كمدرس مساعد لعلم الاقتصاد في جامعة ناثيونال ديل سور في باهيا بلانكا بالأرجنتين.

وفي عام ٢٠١٤ بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حساب المؤشر بشكل مستقل عن مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية بسبب بعض الاختلافات المنهجية. غير أنهما سويا الاختلاف في طريقة الحساب منذ ذلك الوقت واتفقا على إصدار مؤشر واحد للفقر المتعدد الأبعاد مرة أخرى في عام ٢٠١٦. وتقول ألكاير: «إنهم زملاء رائعون وسيكون جميلاً أن نعمل معاً من جديد».

وقد استخدمت بوتان وشيلي وكولومبيا والمكسيك والفلبين بالفعل مؤشرات وطنية للفقر المتعدد الأبعاد للمساعدة في تخصيص الموارد وقياس ما إذا كانت السياسات تنفذ بشكل سليم. وتستعد بلدان أخرى عديدة، من بينها تونس، لتحذو حذو هذه البلدان.

وتستخدم كولومبيا مؤشرها للفقر المتعدد الأبعاد في توجيه خطتها للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وفقاً للرئيس خوان

مانويل سانتوس. وقد أعلن سانتوس أمام الاجتماع السنوي الثالث لشبكة النظراء المعنيين بالفقر المتعدد الأبعاد، المنعقد في قرطاجنة، بكولومبيا، في يونيو أن «الحرب على الفقر المتعدد الأبعاد أشد قسوة ولكنها أكثر فعالية». وتضم هذه المجموعة، التي تعد مبادرة للتعاون بين بلدان الجنوب مسؤولين من ٤٠ بلداً.

وتقول ألكاير إنه لا ينبغي للمؤشر أن «يبقى خاملاً ليتراكم عليه التراب». فهي تريد له أن يكون جزءاً من ثورة البيانات لتوجيه الحرب على الفقر. وتضيف قائلة «إن ما أحبه حقاً أننا نعمل مع أشخاص متحمسين وملتزمين يأخذون المقاييس ويستخدمونها في وضع السياسات. فنحن نمر الآن بمرحلة شديدة الديناميكية والإبداع».

وإذا كان مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد يبدو كما لو كان مديناً بالكثير لعمل أمارتيا سين، فإن السبب في ذلك أنه مدين له بالفعل. وقد كتب سين في كتابه «التنمية كحربة» الصادر عام ٢٠٠٠ يجب أن ننظر إلى الفقر بوصفه «حرماناً من القدرات وليس بوصفه مجرد انخفاض في الدخل». وتقول ألكاير إنها تعتبر هذا الاقتصادي الهندي مرشداً فعلاً. فقد وافق بالفعل على مناقشة الرسالة التي تقدمت بها للحصول على درجة الدكتوراه ولكنه اضطر إلى الانسحاب بعد ذلك بسبب ضغوط الوقت بعد أن فاز بجائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية في عام ١٩٩٨.

وتحتل أعمال سين مكاناً كبيراً في مكتبها. فتستقر نشرة صغيرة لمحاضرة ألقاها في أكسفورد في عام ٢٠١٣ فوق خزانة ملفاتها، وتحمل راية إعلانية معلقة خارج مكتبها عبارة مقتبسة من محاضرة سين المعنونة «إمكانية الاختيار الاجتماعي» تلخص رسالة مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية: «كيف يمكن الوصول إلى أحكام شاملة وقاطعة عن الفقر في ضوء تنوع أفضليات مختلف الأفراد في المجتمع، وشواغلهم، وأوضاعهم الصعبة؟»

ويعمل سين مستشاراً لمبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية وتتصل به ألكاير بشكل متكرر. وتقول إنه «لا يقوم بدور مباشر معنا، بمعنى أن مبادرة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد هو عملنا، ولكنه يمكن أن ينت قد عملنا. وقد يتبنى فكرة مغايرة. ولذا فهو يمنح حرية كبيرة للأشخاص الذين يسعون إلى تطوير عمله. وهو لا يحاول أبداً توجيه هذا العمل».

طريق غير مباشر

وقد سلكت ألكاير طريقاً غير مباشر قبل أن تتوصل إلى قياس الفقر. فقد ولدت في عام ١٩٦٩ في مدينة جوتنجن الجامعية بألمانيا ولكنها تركتها وهي طفلة عندما حصل والدها على وظيفة لتدريس الهندسة الكيميائية بجامعة إيللينوي في أوربانا-شامبين. وتخرجت ألكاير في عام ١٩٨٩ من نفس الجامعة متخصصة في دراسات علم الاجتماع وانتهت الدراسات التحضيرية للطب وقُبلت أوراها بكلية الطب بجامعة جونز هوبكنز. غير أنها قررت في «السنة الفاصلة» ألا تشغل هذا المكان، تجنبا لتراكم الديون عليها.

وشمل ذلك العام ثلاثة شهور عملت فيها كمتطوعة في منظمة غير حكومية تجري عمليات تطعيم منتظمة بين اللاجئين الأفغان خارج بيشاور في باكستان. وتذكر ألكاير قائلة «كنت أعيش مع أسرة. وكان الابن يدرس في نفس جامعتي وشقيقته من نفس عمري فغرقت تماماً في ثقافتهم ولغتهم وأحببت الإسلام». وفي الهند، أمضت عدة أسابيع في بيت الأم تيريزا للعناية بالمصابين بأمراض لا شفاء منها في كالكوتا، وزارت مستوطنات التبت في هيماشال براديش، وعملت في مخيمات اللاجئين في سري لانكا في جنوب البلاد. وتقول «لقد كانت هذه تجربة العام الفاصل المعتاد للطلاب الذين يحاولون فيه استيعاب أكبر قدر ممكن من المعارف». ثم قررت ألكاير التخصص في اللاهوت. فتقول، بطريقة لا تخلو من الجاذبية «لم أكن أعرف ما هو هذا التخصص، فكان اختياري له غريباً. لقد كان لدي إيمان عميق ولا يزال لدي هذا الإيمان — إنه

جزء كبير من حياتي. فقد كنت أريد أن أعرف الله وأدركت أن ذلك يختلف عن اللاهوت. فيبدو لي أن الأمر يتعلق بدراسة النصوص التي لها علاقة بالله.»

وحصلت الكاير على دبلوم في اللاهوت من كلية مودلين بأكسفورد في عام ١٩٩٢، ولكنها تتحفظ في الحديث عنه: «بأمانة، لقد رسبت تقريبا في العقيدة—فلم أفهم أبدا بشكل واضح تماما الفرق بين الشر والمعاناة.» ولكنها حصلت على درجة الامتياز في البحث الذي أعدته عن الإسلام. «ربما كان السبب هو أنني أحببت هذا المقرر كما أنني كنت أتعلم العربية لغة القرآن فاستطعت أن أستشهد ببعض الكلمات باللغة العربية.» ثم راحت الكاير تعد رسالة للحصول على درجة الماجستير في الأخلاقيات السياسية المسيحية، سعيا منها إلى استكشاف سبل تمكنها من أن تكون ذات فائدة في مجال

التنمية مع احترام القيم الثقافية والروحية للآخرين. وتعبّر عن ذلك بصورة دبلوماسية فتقول «إنه لم يكن توافقا من السماء» بالنسبة لقسم اللاهوت بجامعة أكسفورد. فقد كانت رسالتها للحصول على الماجستير في عام ١٩٩٤ بعنوان «مفهوم التخفيف من وطأة الفقر في البنك الدولي منذ عام ١٩٩٠: تحليل لاهوتي» مبالغاً في حداتها من رأي القسم الذي لم تعجبه الفكرة ورفض قبولها لدراسة الدكتوراه. فحولت طريقها مرة أخرى، ولكن إلى علم الاقتصاد هذه المرة، بناء على إلحاح روزماري ثروب، التي كانت في ذلك الوقت محاضرة في اقتصاديات أمريكا اللاتينية، وتصفها أكبر بأنها «امرأة رائعة». وتقول الكاير إن هذا التطور كان طبيعياً لأنها كانت توظف على حضور محاضرات في مجالات تراوحت بين علم الاقتصاد القياسي ونظرية التنمية، ووجدتها بالغة الإثارة وسهلة، وكانت قد تممقت فعلاً في دراسة أعمال سين. وبحلول عام ١٩٩٥، كانت تحمل فعلاً درجة الماجستير، وتبعتها في عام ١٩٩٩ بدرجة الدكتوراه، وكانت الرسائلتان تتعلقان بمنهج القدرات الذي وضعه سين بشأن التنمية.

وبعد انضمام الكاير إلى البنك الدولي، حيث عملت من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠١، تدرّبت في مجال رسامة الكاهن، وكانت هذه هي الظروف التي التقت فيها بإدموند نيويول الذي كان في ذلك الوقت خادماً لأسقف أكسفورد. وفي حين انتقلت الكاير من اللاهوت إلى الاقتصاد، درّس نيويول الاقتصاد والتاريخ الاقتصادي في أكسفورد قبل أن يصبح كاهناً في كنيسة إنكلترا. واشتركا معا في تأليف كتاب بعنوان «ماذا يستطيع شخص واحد أن يفعله؟ الإيمان من أجل شفاء عالم محطم» (What Can One Person Do? Faith to Heal a Broken World)، وهو كتاب يدرس الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة من منظور لاهوتي وعملي.

ويقول نيويول الذي يترأس الآن مؤسسة خيرية تربوية ومركزاً للدراسات خارج لندن «إنها تتعامل مع علم الاقتصاد بنفس الطريقة المهنية التي تتعامل بها مع مسيحيتها. لقد كرسَتْ نفسها له تماماً - وللأشخاص الذين وُجد هذا العلم من أجلهم. لقد كان ذلك من الأشياء التي برزت بقوة أثناء عملي معها.»

ويستطرد قائلاً: «لم يكن الأمر يتعلق بالنظرية الاقتصادية المجردة، بل بالسبل العملية التي يمكن بها مساعدة فقراء العالم. ويظهر ذلك جلياً في الطريقة التي كنا نعمل بها ويظهر جلياً في كل شيء تفعله.»



صورة شخصية للكاير من رسم الفنان الراحل كارل لازاري في عام ٢٠٠٦؛ تفصيل من مجموعة «قيامه لعازر.»

في مجال طرائق القياس. وعندما التحق فوستر بالدراسات العليا في جامعة كورنيل في عام ١٩٨٤، أعد مع جويل غريير وإريك ثوربيك (بجامعة كورنيل أيضاً) مجموعة مؤشرات الفقر ف. غ. ث. (F.G.T.) التي تحمل أسماءهم، والتي لا تزال تُستخدم على نطاق واسع لقياس متغيرات وحيدة مثل الدخل والاستهلاك والسُعر الحارضية. ووفقاً لما تتذكر الكاير، التي كانت في ذلك الوقت تنشئ مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، فقد كان فوستر في أول الأمر «يرتاب نوعاً ما من أي شيء متعدد الأبعاد. ولكننا ناقشنا المسألة في جلسات وجها لوجه استمرت أسبوعاً. ثم اعتقد أننا فهمنا المسألة أخيراً ورأينا ما يمكن عمله بشأن المنهجيات القائمة على عمله.»

ونشأت منهجية الكاير-فوستر التي يركز عليها مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد من هذه الجلسات الطويلة لتبادل الأفكار. وتقول الكاير إنها تعلمت كثيراً من فوستر. وتضيف قائلة «إن لديه ما هو أكثر من مجرد التوجّه إلى العمل النظري. وعندما يتعلق الأمر بالأدلة، فإنه قادر على الإتيان بها. والأمر أشبه بلغة أفهمها ولكنني لا أستطيع أن أتكلّمها.» وهي مسألة تستدعي مزيداً من الضحك، «فقد حاولت، ولا أزال أحاول، أن أتعلّم المزيد، ولكنه يتفوّق عليّ في ذلك تماماً.»

ناقد متشدد

وتقول الكاير إن تعلّم التأمل يزيل ما تصفه «بنوبات الغضب المزاجية» التي عرفتها في طفولتها. ومع ذلك، لا بد من أن رزانتها قد تعرّضت للاختبار في عام ٢٠١٠، عندما علمت في بوتان — أثناء خلوة للتأمل ليس أقل — أن مارتن رافاليون، الذي كان في ذلك الوقت من كبار الباحثين في البنك الدولي، قد شن هجوماً عنيفاً على الحماس الناشئ بشأن مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد. وتذكر الكاير «لقد اضطرروا إلى الاتصال بي لأمشي ثلاثة أميال إلى الفندق للعثور على إنترنت للرد عليه.»

فقد وجّه رافاليون سهامه نحو مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الجديد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذهب إلى القول إنه ليس من المعقول بكل بساطة أن نفترض أنه يمكن لمؤشر واحد أن يلمّ بجميع أبعاد الفقر. وكتب يقول «يمكن أن تنفق جميعاً على أن خفض معدل وفيات الأطفال هدف إنمائي ذي أهمية كبيرة للغاية، ولكن كيف يستطيع المرء الاحتجاج بأن ... تجنب وفاة طفل يعادل التخفيف من مظاهر الحرمان المجتمعة المتمثلة في اتساع الأرضية، والطهي باستعمال الخشب كوقود، وعدم امتلاك راديو، أو تلفزيون، أو هاتف، أو دراجة، أو سيارة؟»

وبعد خمس سنوات، لا يزال رافاليون، وهو الآن أستاذ للاقتصاد بجامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة، ناقداً متشدداً. ويعتبر تقطير قياسات الفقر المختلفة في مؤشر واحد بالنسبة له مثل جمع كل المؤشرات والقياسات الموجودة في السيارة في أداة واحدة. فيقول «إن أبعاد التنمية البشرية الخاصة بالرفاه لها أهميتها في تقييم التقدم الاجتماعي، لكنني لا أريد تجميعها في رقم مُركب مع السلع المادية. فأنا أريد أن انظر إليها منفصلة، لأرى المواضع التي يكون فيها أداء بلد ما جيداً أو غير جيد. ويرى رافاليون أن تجميع مؤشرات مختلفة في مؤشر فقر متعدد الأبعاد قد يكون ضاراً إذا لم يع صنع السياسات بالمفاضلات التي اشتملت عليها عملية إعداد المؤشر». ويمضي قائلاً «إنني أود أن أرسل تحذيراً قوياً لتوخي الحرص عند استخدام المؤشر. فعندما ننظر الحكومات إلى هذه المؤشرات، فإنها لا تعرف ما الذي تتضمنه. ولا أعتقد أن ذلك يؤدي إلى صنع سياسات جيدة.»

ومن تصوير الأمور بأقل من شأنها أن يقال إن محلي السياسات يحبون المؤشرات المتعددة الأبعاد، مثل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي أعدته مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، أكثر

هذا الرقم، فإنه يخفي بعض المفاضلات التي يتوجب على السياسات العناية بها». وتقر أكبر بفائدة منهج لوحة المؤشرات ولكنها تقترح أن يشمل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. وتقول «إن ما لا نوافق عليه هو النظر فقط إلى كل مظهر من مظاهر الحرمان على حدة، وعدم النظر أبداً إلى الشخص المحروم من عدة مظاهر في وقت واحد».

وتجدر الإشارة بموقع مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية على الإنترنت لأنه يوفر روابط للاطلاع على دراسات والوصول إلى مدونات تنتقد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. وتقول الكاير «نحن لا نشعر بالراحة بعد لأنه لا تزال هناك مقاومة كثيرة لعملنا». ففريق مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية نفسه «يكافح بقوة وسعادة» بشأن السبل التي يمكن من خلالها تحسين المؤشر. وتضيف قائلة «لا يوجد شيء فوق النقد. وبالتأكيد فإن عندي انتقاداتي الكثيرة للمؤشر والمنهجية». فليست كل البيانات قابلة للمقارنة أو حديثة، وتوجد ثغرات في المسوح الإقليمية دون الوطنية. ولكن المؤشر جيد إلى حد كبير ويتحسن بسرعة مع تحسن جودة المسوح. وتقول الكاير بحزم «توجد طائفة كاملة من الانتقادات التي أفهمها واحترمها. ولكنني أختلف معها من الناحية العملية».

قائمة الأعمال المطلوبة

ما هي الخطوات القادمة للكاير؟ فهي عازمة العقد على تحسين مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد وتوسيع نطاق تغطيته لقياس التوظيف، والتمكين («شغفي الكبير»). والعنف. وتتمنى أن تعد مؤشرا يلقي مزيدا من الضوء على الطريقة التي تعيش وتعامل بها المرأة، ولكن مبادرة كهذه ستحتاج إلى دعم سياسي كبير. وتقول الكاير «لا يمكنك المضي قدما إلى أبعد من النقاط التي تقف عندها البلدان. فهذا قرار يتعين على المجتمع الدولي اتخاذه. فإذا كان المجتمع الدولي يريد مؤشرا بشأن المساواة بين الجنسين، فإننا نعرف كيف نقوم بإعداده، ولكن ليس لدينا البيانات».

ولقد كان من المفاهيم الخاطئة أن قياس الفقر المتعدد الأبعاد يحتاج إلى جمع بيانات أكثر مما هو مطلوب لتتبع فقر الدخل أو فقر الاستهلاك. وعلى سبيل المثال، يعتمد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد على ٣٩ سؤالا فقط من ٦٢٥ سؤالا في المسوح الديمغرافية والصحية لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وهي إحدى المصادر الرئيسية لمبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية (والمصدر الآخر هي مسوح مجموعة المؤشرات المتعددة لليونسيف). وتكفي تغييرات صغيرة في الأسئلة. وتقول «بعد ثوان معدودة ستكون لديك معلومات أفضل».

وفي سبتمبر ٢٠١٦، ستبدأ الكاير إدارة برنامجها من الولايات المتحدة، حيث قبلت العمل كمدرس على أساس التفرغ في جامعة جورج واشنطن — إلى جانب جيمس فوستر. وتقول «لقد كانت جامعة جورج واشنطن كريمة إذ عرضت علي انتقالا هادئا وحكيما». غير أن البحوث في مجال قياس الفقر ستستمر في أكسفورد بشكل أو آخر. وتقول الكاير «ليس لدينا أية فكرة حتى الآن عن الكيفية التي سيجري بها ذلك. وكل ما في الأمر أنني أريد أن أكون قادرة على الاستمرار في العمل على هذا البرنامج».

وفي هذه الأثناء، فإن لديها ما يكفي ليشغلها. فالكنيسة تحول بينها وبين ممارسة هواياتها في الطهي والتمرينات الرياضية والتأمل. وبالإضافة إلى واجباتها ككاهنة فخرية في كلية مودلين، أصبحت عليها التزامات كثيرة تجاه أبرشية كاولي سان جون في شرق أكسفورد التي خلّت من قسيس لوقت أطول مما ينبغي. وتضحك قائلة «لقد كان عاما واحدا، ولكن من المؤكد أنه غير حياتي. فيجب أن أكون في البيت معظم أيام الأحد، إنه أمر غريب، فالعمل الخاص باله، فيما يبدو، لا ينتهي أبدا.» ■

الآن ويتلي كاتب ومحرر اقتصادي، وكان يعمل من قبل مع رويترز، وقد حرر وشارك في تأليف كتاب «قوة العملات (Power of Currencies)».

من مجتمع الاقتصاد. وبالإضافة إلى الطابع الشخصي الذي يترتب على اختيار المكونات وأوزانها، يتعرض المؤشر للنقد لاعتماده على مسوح ومؤشرات دولية قد لا تنطبق على كل بلد. فهل من الملائم، مثلا، قياس الفقر في إفريقيا بنفس طريقة قياسه في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق؟ كما ينظر المتخصصون في الإحصاء أيضا بتكبير إلى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يستخدم بيانات الأعداد الترتيبية لا الأعداد الأصلية. ويقول كوفاتشيفتش، الموظف ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «إن الغرض من كل هذه المؤشرات المركبة هو التواصل. ولا يزعم أحد أنها شديدة الدقة. ولكن إذا استبدت الفضول بالناس وأرادوا أن يعرفوا لماذا سارت الأمور في بلد ما في اتجاه ما وسارت في بلد آخر في اتجاه آخر، فيمكنهم تناول المؤشر والاطلاع على مكوناته».

ويتفق تشارلز كيني الموظف بمركز التنمية العالمية، وهو مستودع فكر في واشنطن، مع الكاير على أنه من الخطأ أن ننظر إلى المعركة ضد الفقر من منظور الدخل حصرا. فقد سجلت بلدان مثل هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية تحسينات متواضعة في معدل وفيات الأطفال والتعليم على الرغم من بقاء الدخل على حالها، كما يقول كيني، مؤلف كتاب «التحسن: لماذا تنجح التنمية العالمية - وكيف يمكن أن نجعل العالم أفضل من ذلك» (*Getting Better: Why Global Development Is Succeeding — and How We Can Improve the World Even More*). غير أن لديه هو الآخر شكوكا في أن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد ربما كان يستبدل رقم جامع ملائم من الناحية السياسية - ١,٢٥ دولار كدخل يومي — برقم آخر. «ومن الأمور التي أتعجب لها هو أنه بعد المجادلة بأن الفقر متعدد الأبعاد، ينتهي الأمر بمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد كرقم واحد».

وهناك مسألة أخرى هي أن أي مؤشر لن يكون جيدا إلا بقدر جودة البيانات المستخدمة في إعداده، وغالبا ما تفقد تلك الصفة في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ويقول مورتين جيرفين، مؤلف كتاب «إفريقيًا: لماذا يخطئ الاقتصاديون فهم المسألة (Africa: Why Economists Get It Wrong)»، إن «مشكلة المعرفة في مجال التنمية ذات بُعدين، حيث إن معرفتنا أقل بالبلدان الفقيرة ومعرفتنا أقل من ذلك بالأشخاص الأكثر فقرا في البلدان الفقيرة». وعلى سبيل المثال، فإن المسوح التي تجرى على أرض الواقع للتأكد مما إذا كانت الأسر لديها فعلا إمكانية الحصول على الكهرباء — وهي من مكونات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد — لا تتم بالتواتر الكافية. ويقول جيرفين، وهو مدرس مساعد في جامعة سيمون فريزر في بورنابي، في كولومبيا البريطانية، «يقوم مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد ببعض التصنيف ويقوم بذلك على نحو أفضل من بعض المقاييس الأخرى. ولكن إذا لم يتم تحديث الأرقام التي تدخل في هذه المؤشرات بشكل متكرر أو إذا لم تكن تستند إلى مشاهدات حقيقية، فإن هذه الاتجاهات قد تصبح عديمة المعنى».

ويتزامن البحث عن قياسات أفضل للفقر مع تزايد الشكوك في قدرة الإحصاءات التقليدية، لا سيما إجمالي الناتج المحلي على قياس النمو الاقتصادي في الاقتصاد الرقمي، ناهيك عن الرخاء والرفاهية والاستدامة البيئية».

ويقول غودرون كوب، وزير الدولة للتعاون الاقتصادي والتنمية في البرلمان الألماني، موضحا سبب بدء برلين في دعم عمل مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية بشأن الفقر المتعدد الأبعاد: «لكي نقيس بدقة مدى تقدمنا نحو الوصول إلى أساليب العيش المستدامة، فإن لدينا شعورا بأن علينا أن نتجاوز قياسات إجمالي الناتج المحلي».

وتدعو ديان كويل، مؤلفة كتاب «إجمالي الناتج المحلي: تاريخ قصير ولكنه مؤثر (*GDP: A Brief but Affectionate History*)»، إلى تتبع لوحة مؤشرات تسهم في الرفاهية الاجتماعية، مثل مؤشر الحياة الأفضل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتقول كويل «هناك رأي مصاد يقول إنك تحتاج إلى رقم واحد لأن هذا هو ما يهتم به الناخبون والسياسة. ولكن على الرغم من جاذبية

أوقات عدم اليقين

بعد عقد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، تواجه أمريكا اللاتينية قضايا صعبة خوسيه أنطونيو أوكامبو

في الثمانينات، حين دخلت المنطقة في ركود حاد نتيجة لأزمة ديون ضخمة. إلا أن هذه الصورة الإيجابية تغيرت بصورة هائلة. فقد تباطأ نصيب الفرد من النمو حتى توقف في عام ٢٠١٤ وأصبح ينظر مرة أخرى إلى جزء كبير من المنطقة بشعور الوعد الذي ضاع. ويدل التدهور المفاجئ في آفاق المنطقة أيضا على التغيرات الكبيرة التي حدثت في العوامل الدولية التي تؤثر على أداء المنطقة الاقتصادي — بما في ذلك حدوث تراجع كبير في أسعار السلع الأولية، التي لا تزال الدعامة الأساسية لصادرات المنطقة (وخصوصا صادرات أمريكا الجنوبية) — وتراجع كلي في التجارة العالمية. وحتى يتسنى لأمريكا اللاتينية أن تستعيد وضعها، فلا مفر من أن تضطلع بإصلاحات لتنويع الاقتصادات ورفع الكفاءة التكنولوجية لهيكلها الإنتاجي حتى يقل اعتماده على سلوك السلع الأولية.

منذ فترة غير بعيدة، سطرت أمريكا اللاتينية قصة نجاحها في تحقيق النمو الاقتصادي. ففي الوقت الذي كانت فيه الاقتصادات المتقدمة تعاني من ركود حاد أثناء الأزمة المالية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، تبعه تعاف ضعيف، كان يُنظر إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة باعتبارها الوعد المأمول لتجديد النمو الاقتصادي العالمي. وكان يُنظر إلى أمريكا اللاتينية باعتبارها جزءا من ذلك الوعد. ومن وجوه كثيرة، كان العقد ٢٠٠٤-٢٠١٣ عقدا استثنائيا من حيث النمو الاقتصادي، وبدرجة أكبر من حيث التقدم الاجتماعي، في أمريكا اللاتينية. بل إن بعض المحللين أطلقوا على هذه الفترة تسمية «عقد أمريكا اللاتينية»، وهي تسمية أريد منها بيان التعارض مع عبارة «العقد المفقود» التي أطلقت

الصباح في قرطاجنة، كولومبيا

الأداء الجيد

لأنها تلت العودة عريضة القاعدة إلى الديمقراطية في أمريكا اللاتينية في الثمانينات.

وكان من أبرز التغييرات الاجتماعية المفيدة التي حدثت خلال العقد الماضي حدوث خفض كبير في الفقر وما اتصل به من تحسينات في أسواق العمل وتوزيع الدخل. وتشير بيانات من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية إلى أن البطالة في المنطقة انخفضت من ١١,٣٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٦,٢٪ في عام ٢٠١٣. وانخفض توظيف العمالة في القطاع غير الرسمي — الذي تشتغل فيه العمالة في أنشطة منخفضة الإنتاجية، إما بصورة مستقلة أو في شركات صغيرة للغاية — من ٤٨,٣٪ من مجموع توظيف العمالة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٤,٠٪ في عام ٢٠١٤، وزادت نسبة السكان العاملين في عمر ١٥-٦٤ بنسبة ٤,٦ نقاط مئوية.

وكان هناك أيضاً تحسن ملحوظ في توزيع الدخل في معظم بلدان أمريكا اللاتينية — وهو ما لا يتناقض فحسب مع تاريخ المنطقة، وإنما يمثل أيضاً خروجاً على الزيادة العالمية المعممة نسبياً في

رغم أن عام ٢٠٠٤ مثل بداية العقد المسمى بعقد أمريكا اللاتينية، فإن بعض التحسينات الاقتصادية كانت قد بدأت قبله بأعوام. فانخفاض عجز المالية العامة كان هو القاعدة لا الاستثناء في معظم البلدان منذ التسعينات. ويسر تعزيز القاعدة الضريبية زيادة الإنفاق الاجتماعي الممول بشكل جيد بعد تقلصه بشدة في الثمانينات. وكان التضخم، الذي بلغ نحو ١٢٠٪ للمنطقة في التسعينات، قد تراجع إلى خانة واحدة بحلول عام ٢٠٠١. وهذه كلها إنجازات كبيرة. ولكن بالنظر إلى أزمة الديون السابقة، كان الإنجاز الأكبر هو خفض الحاد في نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الذي حدث خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، قامت بلدان المنطقة ببناء احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي. وتراجع الدين الخارجي صافياً من احتياطات النقد الأجنبي من متوسط ٢٨,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ إلى ٥,٧٪ في عام ٢٠٠٨ (راجع الرسم البياني ١). وعلى الرغم من انقطاع هذا الاتجاه العام الهبوطي في عام ٢٠٠٨، حين توقفت المنطقة عن تسجيل فوائض الحسابات الجارية التي كانت تحققها منذ عام ٢٠٠٣، فقد ظلت منخفضة بالمقاييس التاريخية في عام ٢٠١٤ — في مستوى ٨٪ فقط.

ونظراً لأن انخفاض نسب الدين يرفع من احتمالات تمكن البلد المعني من سداد قروضه في مواعيدها، فقد أتاح ذلك أيضاً لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية إمكانية النفاذ إلى التمويل الخارجي بشكل استثنائي. ففي منتصف الألفينات، عادت أسعار الفائدة الحقيقية (بعد التضخم) على القروض الخارجية لأمريكا اللاتينية إلى مستويات منخفضة لم تشهدها المنطقة منذ النصف الثاني من السبعينات، قبل أزمة الديون العاصفة التي أدت إلى العقد المفقود. وبسبب نسب الدين الحذرة، تمكنت السلطات النقدية في عدة بلدان من تنفيذ سياسات توسعية لمواجهة الآثار السلبية للركود الحاد الذي شهدته الاقتصادات المتقدمة. وعلى وجه الخصوص، قامت جميع البنوك المركزية الرئيسية بخفض أسعار الفائدة، وقامت عدة حكومات بزيادة الإنفاق العام لزيادة الطلب المحلي. وكانت هذه القدرة على تنفيذ سياسات اقتصادية تسير عكس اتجاه الدورة الاقتصادية بدلاً من تعزيزها أمراً غير مسبوق في تاريخ المنطقة.

وبلغ معدل النمو الاقتصادي ٥,٢٪ في المتوسط في الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى منتصف عام ٢٠٠٨، وهو أفضل متوسط تشهده المنطقة منذ الفترة ١٩٦٨-١٩٧٤ (راجع الرسم البياني ٢). وعلاوة على ذلك، اقترن ذلك النمو بطفرة في الاستثمار في كثير من البلدان. فقد زاد الاستثمار كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي إلى مستويات لم تنخفض عن الذروة التي بلغت المنطقة قبل أزمة الديون في الثمانينات إلا بقدر طفيف — وأعلى إذا استبعدت البرازيل وفنزويلا.

وبعد تباطؤ النمو الاقتصادي بصورة وجيزة وحادة في عام ٢٠٠٩ — على نحو مثل ركودا مكتمل الأركان في بعض البلدان، لا سيما المكسيك — انتعش النمو ليلعب متوسط ٤,١٪ سنوياً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وبالنسبة لمعظم البلدان، حدث النمو الذي يعد استثنائياً بحق في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى منتصف عام ٢٠٠٨، وإن كانت بضعة بلدان — بنما وبيرو وأوروغواي — شهدت فعلياً عقداً كاملاً نمت فيه اقتصاداتها بمعدلات سنوية زادت متوسطاتها على ٦٪ في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٣.

وتشهد المنطقة أيضاً منذ التسعينات تحسينات طويلة الأجل في التنمية البشرية بفضل زيادة الإنفاق الاجتماعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في جميع البلدان. ويسرت زيادة الإنفاق الاجتماعي التوسع في خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية. ويمكن وصف هذه التحسينات باعتبارها إحدى «ثمار الديمقراطية»،

الرسم البياني ١

سهولة الاقتراض

بجميع المقاييس انخفض الدين الخارجي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لأمريكا اللاتينية بصورة حادة على مدى العقد الماضي. (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات المؤلف على أساس بيانات من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للأمم المتحدة. ملحوظة: يستخدم صافي الدين الخارجي لتعديل عمليات الاقتراض الخارجي لبيان احتياطات النقد الأجنبي للبلد المعني.

الرسم البياني ٢

أفضل معدلات نمو على مدى عقود

نما إجمالي الناتج المحلي لأمريكا اللاتينية بأسرع معدلاته منذ السبعينات بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨. (إجمالي الناتج المحلي، معدل النمو السنوي، %)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للأمم المتحدة.

صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (راجع الرسم البياني ٢). وتراجع الاستثمار أيضاً في عام ٢٠١٤، وسيستمر تراجعها في عام ٢٠١٥. ولم تتزحزح نسب الفقر عن مستويات ٢٠١٢ (راجع الرسم البياني ٣)، وعلى الرغم من عدم توافر بيانات موثوقة تماما حتى الآن، فإن ذلك يصدق فيما يبدو أيضاً على توزيع الدخل. وظلت مستويات البطالة منخفضة، إلا أن نسبة السكان في عمر العمل الملتحقين بوظائف انخفضت في عام ٢٠١٤.

إلا أن هناك فروقا إقليمية كبيرة في التطورات الأخيرة في أمريكا اللاتينية. فالتباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي هو بالأساس ظاهرة

المنطقة أقل قدرة مما كانت عليه في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على مواجهة الصدمات الخارجية المعاكسة.

في أمريكا الجنوبية، التي نمت بمعدل ٦,٠٪ في ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٢,٥٪ في المكسيك وأمريكا الوسطى. وعلاوة على ذلك، دخلت فنزويلا في ركود حاد في عام ٢٠١٤، يتوقع أن يزداد عمقا في عام ٢٠١٥، ويتوقع أيضاً أن يشهد أكبر اقتصادين في أمريكا الجنوبية، الأرجنتين والبرازيل، ركودا معتدلا في عام ٢٠١٥، بحسب صندوق النقد الدولي (٢٠١٥). وواصلت معظم البلدان الأخرى في أمريكا الجنوبية النمو ولكنها شهدت تباطؤا في عام ٢٠١٤ (شيلي وإكوادور وبيرو وأوروغواي) أو تشهد تباطؤا في عام ٢٠١٥ (كولومبيا). والاستثناءان هما بوليفيا وباراغواي، اللتان يتوقع أن توصلتا النمو بمعدل ٤,٠٪ أو أكبر في عام ٢٠١٥. وفي الجزء الشمالي من المنطقة، يتوقع أن تنمو المكسيك، وإن كان بمعدل باهت بعض الشيء — ٢,١٪ في عام ٢٠١٤ و٣,٠٪ حسب التوقعات في عام ٢٠١٥. ويعد ذلك استمرارا للنمط الفاتر لاقتصاد الجزء الشمالي من أمريكا اللاتينية، الذي نما بمعدل متوسطه ٢,٦٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٣، وهو ثاني أدنى معدل في أمريكا اللاتينية. ومن ثم، ففي الجزء الشمالي من أمريكا اللاتينية، فإن أمريكا الوسطى (عدا السلفادور وهندوراس) والجمهورية الدومينيكية هما اللتان قصر أدؤهما الاقتصادي.

وعلى الرغم من استمرار وجود بعض نقاط القوة، فإن المنطقة أقل قدرة مما كانت عليه في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على مواجهة الصدمات الخارجية المعاكسة، مثل تراجع أسعار السلع الأولية أو التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية.

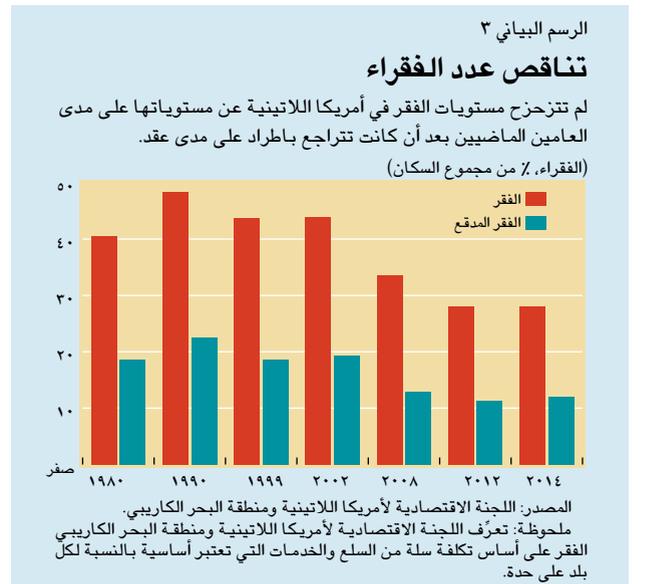
ولا تزال إحدى نقاط القوة للمنطقة انخفاض نسب الدين الخارجي. ورغم أن نسب الدين قد بدأت تزيد، فإنها تظل منخفضة إذا استثنينا حساب احتياطات النقد الأجنبي. ومع بعض الاستثناءات، فإن هذا المركز الجيد لصافي الدين يتيح للبلدان إمكانية النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الخاصة، ويسمح كحد أدنى لمعظم السلطات النقدية بتجنب السياسات الانكماشية عند إدارة الصدمات الراهنة. ولكن بسبب تزايد الاختلالات الخارجية (وخصوصا حدوث عجز في الحساب الجاري) وفي بعض الحالات تزايد التضخم، أصبح مجال المناورة المتاح للسلطات النقدية أضيق مما كان متاح لها خلال الأزمة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفعليا، اضطرت بعض البلدان، لا سيما البرازيل، إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة تزايد التضخم. وفوق ذلك كله، أدت زيادة الإنفاق الحكومي في السنوات الأخيرة إلى تقييد قدرة أمريكا اللاتينية على استخدام سياسة المالية العامة لدعم النمو في الاقتصادات التي تضررت من تراجع الطلب الدولي. وفي المتوسط، توقفت المنطقة عن

تفاوت الدخل في السنوات الأخيرة (راجع مقال «الأكثر تفاوتاً على الأرض»، في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وقد أسفر هذا التضيق في التفاوت إلى جانب النمو الاقتصادي عن خفض ملحوظ في مستويات الفقر وزيادة في حجم الطبقة المتوسطة. وفي عام ٢٠٠٢، كانت النسبة المئوية لسكان أمريكا اللاتينية الذين يعيشون في الفقر أعلى من نسبتهم في عام ١٩٨٠، وفقا لبيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC (2014). إلا أن نسبة الفقراء تراجعت بمقدار ١٦ نقطة مئوية على مدى العقد التالي؛ وكان ما يقرب من نصف هذه النسبة يمثل خفضا في الفقر المدقع. وكانت الحالة الوحيدة المماثلة لانخفاض مستويات الفقر قد حدثت في السبعينات، بفضل النمو الاقتصادي السريع الذي تحقق في ذلك الوقت. ومع تراجع الفقر، نمت الطبقة المتوسطة (الأشخاص الذين يعيشون على دخول تتراوح بين ١٠ دولارات و ٥٠ دولارا يوميا، حسب تعريف البنك الدولي) من نحو ٢٣٪ إلى ٢٤٪ من السكان.

ومع ذلك، ينبغي النظر إلى هذه التحسينات الاجتماعية بحذر. فالقطاع غير الرسمي في سوق العمل لا يزال مهيمنا في كثير من البلدان. وكانت التحسينات في توزيع الدخل في معظمها جزءا من انعكاس مسار التفاوت المتزايد خلال الثمانينات والتسعينات. وحتى مع حدوث تحسينات في تفاوت توزيع الدخل، لا تزال معدلات تفاوت الدخل في أمريكا اللاتينية من أسوأ معدلات توزيع الدخل في العالم. وعلاوة على ذلك، فإن إتاحة التعليم والرعاية الصحية على نطاق أوسع لم تصاحبها تحسينات في جودة الخدمات. وعلى سبيل المثال، يشغل طلاب أمريكا اللاتينية ترتيبا متأخرا في برنامج تقييم الطلاب الدوليين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتمثل جودة التعليم ضرورة لا غنى عنها لتطوير المجالات المعقدة تكنولوجيا التي تنتج السلع والخدمات عالية القيمة اللازمة للعودة إلى النمو الديناميكي في أمريكا اللاتينية.

نهاية أوقات الرخاء

على عكس العقد المزدهر الذي انتهى في عام ٢٠١٣، كان الأداء الاقتصادي الأخير لأمريكا اللاتينية ضعيفا. فقد انخفض النمو بصورة حادة في عام ٢٠١٤ إلى ١,١٪ فقط — ليزيد بالكاد على نمو السكان المنخفض حاليا في المنطقة البالغ ١,٠٪ — ويتوقع أن يستمر بمعدل مماثل أو أدنى في عام ٢٠١٥، وفقا لكل من





تشيد متحف سومايا، مكسيكو سيتي، المكسيك.

واحد وهي: سرعة نمو التجارة الدولية، وحدث طفرة في أسعار السلع الأولية، وتوفر قدرة كبيرة على النفاذ إلى التمويل الخارجي، وفرص الهجرة وتزايد التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى الوطن.

وقد اختفى اثنان من هذه العوامل الإيجابية — فرص الهجرة وسرعة توسع التجارة العالمية، إلى الأبد على الأرجح، نتيجة للأزمة المالية في الاقتصادات المتقدمة.

وقد زادت محدودية فرص الهجرة إلى الولايات المتحدة عنها قبل الأزمة، وأدى ارتفاع البطالة في إسبانيا إلى عودة كثير من المهاجرين من أمريكا الجنوبية إلى أوطانهم. ورغم أن التحويلات التي تساهم في زيادة الطلب في البلدان المتلقية لها قد تعافت فإنها لا تزال دون ذروة ٢٠٠٨.

وبالمثل، شهدت التجارة العالمية أسوأ انكماش لها في وقت السلم في التاريخ بعد انهيار شركة ليمان براذرز الاستثمارية في وول ستريت في سبتمبر ٢٠٠٨. ورغم أن التجارة تعافت بسرعة كبيرة، فقد استقرت منذ عام ٢٠١١ على معدل نمو بطيء. وإجمالاً، وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي، زادت أحجام الصادرات بنسبة ٣٠٪ فقط سنوياً منذ عام ٢٠٠٧، فيما يمثل أسوأ أداء منذ الحرب العالمية الثانية وجزءاً ضئيلاً من معدل النمو السنوي البالغ ٧,٣٪ المسجل بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٧.

وقد انطلقت طفرة أسعار السلع الأولية في عام ٢٠٠٤، ورغم أن الزيادة انقطعت بسبب الانكماش الحاد في التجارة الدولية، فقد كان التعافي سريعاً للغاية أيضاً. وكانت منافع معدلات التبادل التجاري الإيجابية كبيرة بوجه خاص للاقتصادات المصدرة للطاقة والمعادن (فنزويلا وشيلي وبوليفيا وبيرو وكولومبيا وإكوادور، بهذا الترتيب)، تليها البلدان الرئيسية المصدرة للمنتجات الزراعية (الأرجنتين والبرازيل). وفي المقابل، تضررت البلدان المستوردة للنفط، لا سيما البلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

تسجيل الفوائض في موازين المالية العامة الأولية (الدخل مخصوماً منه الإنفاق قبل مدفوعات الفائدة) التي كانت تتمتع بها قبل وقوع الأزمة.

إلا أن الخطر الأكبر يأتي من الحساب الجاري لميزان المدفوعات. فعلى الرغم من معدلات التبادل التجاري المواتية للغاية (أسعار الصادرات نسبة إلى أسعار الواردات)، لا تزال المنطقة تسجل عجزاً في حسابها الجاري (الذي يقيس بدرجة كبيرة الفرق بين صادرات وواردات السلع والخدمات، أو على نحو معادل، مقدار مجملات الإنفاق التي تتجاوز قيمة الدخل القومي). وإحدى سبل فهم ذلك هو أن يطرح من الحساب الجاري المكاسب المتحققة في قيم الصادرات المتولدة عن تحسن معدلات التبادل التجاري مقارنة بسنة سابقة لطفرة في السلع الأولية (٢٠٠٣). وباستخدام طريقة التقدير هذه، يتبين أن أمريكا اللاتينية استفادت من تحسن معدلات التبادل التجاري بمقدار يعادل نحو ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. إلا أن المنطقة لم تقم فقط بإنفاق كل تلك المكاسب، بل إنها سجلت عجزاً في الحساب الجاري. ويعني ذلك أن المنطقة أنفقت في الواقع مقادير أعلى من تلك التي جاءت بها طفرة السلع الأولية (راجع الرسم البياني ٤). وتشير تقديرات أخرى (IMF, 2013) إلى أن الإنفاق الزائد كان أعلى حتى من ذلك. ورغم أن انخفاض قيم كثير من عملات المنطقة في الآونة الأخيرة سيساعد في نهاية المطاف على خفض عجز الحساب الجاري (بزيادة ربحية الصادرات وتكلفة الواردات)، فإن تحسن الحساب الجاري في الأجل القصير سيتأثر بالدرجة الأولى من خفض الواردات، نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي.

التأثير الخارجي

يعزى التغير الحادث في حظوظ أمريكا اللاتينية بدرجة كبيرة إلى تبدل الأوضاع الخارجية الحميدة التي عززت الطفرة. ويعزى الأداء المتميز في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى منتصف عام ٢٠٠٨ إلى أربعة عوامل خارجية إيجابية توافقت حدوثها بصورة استثنائية في وقت



إلى ٩,٦ مليارات دولار أمريكي شهريا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، مقارنة بالإصدارات البالغة ٣,٥ مليارات دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ — وظلت تكاليف التمويل منخفضة للبلدان التي أصدرت سندات في أسواق رأسمالية خاصة دولية. ويعزى مناخ التمويل الجيد إلى انخفاض نسب الديون وتوفير سيولة كبيرة (نقدية) في الأسواق المالية العالمية نتيجة للسياسات النقدية التوسعية التي تتبعها اقتصادات متقدمة رئيسية تسعى إلى إعطاء دفعة لاقتصاداتها التي لا تزال ضعيفة (راجع مقال «مراقبة المد والجزر» ومقال «التداعيات» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ولم تكن لأزمة اليورو في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أو قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تدريجيا بخفض مشترياته من السندات، أو حتى صدمات السلع الأولية في عام ٢٠١٤ سوى آثار محدودة على قدرة أمريكا اللاتينية على النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان القليلة التي تفتقر إلى إمكانية النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الخاصة العالمية — الأرجنتين وإكوادور وفنزويلا — حصلت على تمويل كبير من الصين. ويمكن بالطبع أن تتغير الأوضاع المالية العالمية بالنظر إلى أوجه عدم اليقين الجديدة التي تكتنف منطقة اليورو في مواجهة الأزمة اليونانية أو إذا أدى تحول السياسة النقدية الأمريكية إلى إبعاد أموال الاستثمار عن المنطقة. ولكن في وقت إعداد هذا المقال، ظلت إمكانية نفاذ أمريكا اللاتينية إلى الأسواق الرأسمالية العالمية مواتية.

آفاق المستقبل

ليس بوسع أمريكا اللاتينية أن تعتمد حصريا على الأوضاع الخارجية المواتية لدفع النمو الاقتصادي في المستقبل القريب، ولكن يتعين عليها أن تهيئ الظروف المواتية بنفسها. ومن هنا تأتي ضرورة الإصلاحات.

ولكن عندما بدأت أسعار السلع الأولية غير النفطية تنخفض في عام ٢٠١٢ وانهارت أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، تبدلت الحظوظ. وكان الخاسرون في الأونة الأخيرة الاقتصادات المصدرة للطاقة والمعادن التي استفادت من الطفرة، في حين أصبحت بلدان أمريكا الوسطى من الفائزين. وكان التباطؤ الاقتصادي في الصين

ليس بوسع أمريكا اللاتينية أن تعتمد حصريا على الأوضاع الخارجية المواتية.

مصدرا رئيسيا لإخفاق السلع الأولية، نظرا لأن الطلب الصيني كان العامل الرئيسي المحدد لأسعار السلع الأولية. ومن المسائل التي تظل بدون إجابة ما إذا كانت هذه الظاهرة قصيرة الأجل أم طويلة الأجل. ويشير بحث قمت به مع بيلج إيرتن Bilge Erten (دراسة Erten and Ocampo, 2013) إلى أن الأسعار الحقيقية للسلع الأولية أعقبت دورات طويلة الأجل منذ أواخر القرن التاسع عشر. وإذا استمر ذلك النمط، فهذا يعني أن العالم على أعتاب فترة طويلة من تراجع أسعار السلع الأولية. ولذلك، فمن الأوضاع الأربعة التي غذت الطفرة التي استمرت طوال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى منتصف عام ٢٠٠٨، لا يزال هناك وضع واحد قائم، هو سهولة النفاذ إلى التمويل الخارجي. ورغم أن أصداء انهيار مؤسسة ليمان براذرز أدت بالأساس إلى سد طرق التمويل من الأسواق الرأسمالية الخاصة فإن ذلك لم يدم أكثر من عام تقريبا. وبعد ذلك حدثت ارتدادة إيجابية كبيرة في إمكانية نفاذ أمريكا اللاتينية إلى الأسواق الرأسمالية الدولية. فقد زادت إصدارات السندات السنوية لأمريكا اللاتينية بنحو ثلاثة أضعاف —

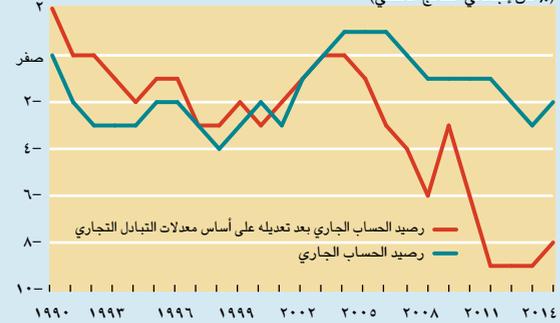


عمال يقومون بتسوية فول الصويا على متن سفينة متجهة إلى الخارج، بورتو دي توباراو، فيتوريا، إسبيريتو سانتو، البرازيل.

الإنفاق بمستويات تتجاوز الطفرة

استفادت أمريكا اللاتينية بصورة هائلة من حدوث زيادة كبيرة في أسعار الصادرات نسبة إلى الواردات بعد عام ٢٠٠٣. ولكن باستثناء بضعة أعوام، وحتى مع الزيادة الكبيرة فيما يطلق عليه معدلات التبادل التجاري، سجلت المنطقة حالات عجز في الحساب الجاري.

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات المؤلف على أساس بيانات من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة. ملحوظة: التعديل هو تقدير الكاسب والخسائر لقيم الصادرات المرتبطة بتحسين معدل التبادل التجاري أو تدهوره مقارنة بعام ٢٠٠٣. ويمثل الخط الأزرق رصيد الحساب الجاري الفعلي. ويبين الخط الأحمر مقدار العجز الذي كان سيسجل في السنوات الأخيرة لو لم يحدث ذلك التحسن الكبير في معدل التبادل التجاري. ويقاس معدل التبادل التجاري أسعار الصادرات نسبة إلى الواردات. ويقاس رصيد الحساب الجاري الصادرات مخصوما منها واردات السلع والخدمات والتحويلات الصافية.

إلا أنه يتعين أن تتجاوز هذه الإصلاحات مناهج السوق التقليدية التي كانت متبعة في الثمانينات والتسعينات. والحقيقة التي يصعب تغييرها هي أن إصلاحات الأسواق لم تحقق نمو اقتصاديا قويا. وفعليا، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٤، عقب الإصلاحات السوقية، بلغ ٣,٢٪ سنويا، مقارنة بنسبة ٥,٥٪ خلال الفترة التي كان تدخل الدولة فيها أكبر، في الفترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٨٠. وقد أعاق ضعف الإنتاجية الأداء الاقتصادي، وافتقر النمو المتحقق إلى الاستقرار.

وأحد التفسيرات الأساسية لهذا الأداء الاقتصادي الباهت طويل الأجل هو عدم إيلاء اهتمام كاف لتحسين التكنولوجيا في قطاع الإنتاج، والابتعاد بدرجة كبيرة عن التصنيع، وتخصيص المنطقة في السلع (خصوصا السلع الأولية) التي لا تتيح سوى فرصا محدودة للتنوع وتحسين جودة المنتجات. وقد عزز من ذلك نمو التجارة مع الصين، التي تستورد من أمريكا اللاتينية بصورة شبه كاملة سلعاً قائمة على الموارد الطبيعية. وكانت النتيجة الصافية للاعتماد على فرص التصدير التقليدية اتساع الفجوة التكنولوجية، ليس فقط مع الاقتصادات الآسيوية الديناميكية، وإنما أيضاً مع الاقتصادات المتقدمة كثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية مثل أستراليا وكندا وفنلندا.

ومن الضروري إذن أن تستثمر المنطقة في تنوع هيكلها الإنتاجي وأن تضع التغيير التكنولوجي في قلب استراتيجيات التنمية طويلة الأجل. وينبغي ألا يشمل ذلك فحسب العودة إلى التصنيع، وإنما بنفس القدر من الأهمية تحسين تكنولوجيا إنتاج الموارد الطبيعية وتطوير خدمات حديثة. كما أن تنوع التجارة مع الصين بعيداً عن السلع الأولية عنصر ضروري آخر في هذه السياسة. وثمة ضرورة حاسمة للتركيز على التكنولوجيا الجديدة لزيادة القدرة التنافسية، بالنظر إلى آفاق ضعف النمو في التجارة العالمية.

إلا أن زيادة الصادرات ليست هي السبيل الوحيدة لانطلاق المنطقة. فخفض مستويات الفقر وزيادة الطبقة المتوسطة يوفران فرصاً للأسواق المحلية أيضاً. وأفضل السبل لاستغلال الأسواق المحلية الأكثر ثراء هو التكامل الإقليمي. إلا أن ذلك يتطلب بدوره التغلب على الانقسامات السياسية الكبيرة التي حالت دون إحراز تقدم في مجال التكامل الإقليمي على مدى العقد الماضي. وعلى وجه الخصوص، بعد النمو القوي الذي تحقق في التجارة بين بلدان المنطقة في التسعينات داخل عمليتي التكامل الرئيسيتين في أمريكا الجنوبية - السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي «ميركوسور»، التي ضمت في بادئ الأمر الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي، وجماعة دول الأنديز التي تضم بوليفيا وكولومبيا وإكوادور وبيرو - كان الأداء ضعيفاً إلى حد ما (راجع مقال «الفهم السليم» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

ومن منظور الاقتصاد الكلي، فإن الوضع الأهم لتنوع الإنتاج بوتيرة أكثر ديناميكية هو وجود أسعار صرف حقيقية لها قدرة تنافسية أعلى ودرجة تقلب أقل. وينبغي أن يكون ذلك جزءاً من تحول أقوى تجاه السياسات الاقتصادية الكلية للاستناد إلى الطفرات وفترات تباطؤ النمو والحد من تقلب النمو الذي اتسم به ربع القرن الماضي.

ويتعين على المنطقة أيضاً أن تحرز تقدماً رئيسياً في مجالين آخرين، هما جودة التعليم والاستثمار في البنية التحتية. فبدون تعليم أفضل، ستظل اختناقات المعروض من العمالة المدربة تدريباً جيداً تكبح التقدم التكنولوجي اللازم للمنطقة. أما ضعف البنية التحتية فيتطلب بدوره ضخ استثمارات أكبر بكثير في الطرق السريعة وفي الموانئ والمطارات - أي زيادة مستويات الاستثمار الحالية بمقدار الضعف على الأقل، حسب بنك تنمية أمريكا اللاتينية (٢٠١٤). وينبغي أن تستفيد هذه الاستثمارات من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإن كان ينبغي أيضاً، وبدرجة أكبر، أن تدعو إلى ضخ مزيد من أموال القطاع العام.

وينبغي أن يوضع جدول أعمال الإصلاحات موضع التنفيذ. والمسألة ليست مسألة إصلاح الأسواق - بالمعنى المقصود عادة من كلمة «إصلاحات» في مناقشات السياسات - وإنما هي تحقيق مزيج أفضل بين الدول والأسواق. ويجب بالطبع أن يؤدي هذا المزيج إلى توطيد التقدم الاجتماعي وتعزيزه، وهو الإنجاز الأهم للمنطقة على مدى العقد الماضي. ■

خوسيه أنطونيو أوكامبو أستاذ بجامعة كولومبيا ورئيس لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وهو وكيل سابق للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووزير المالية، ووزير الزراعة، ومدير التخطيط القومي في كولومبيا.

المراجع:

Development Bank of Latin America (CAF), 2014, La Infraestructura en el Desarrollo Integral de América Latina (Caracas).

Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2014, Social Panorama of Latin America (Santiago).

Erten, Bilge, and José Antonio Ocampo, 2013, "Super Cycles of Commodity Prices since the Mid-Nineteenth Century," World Development, Vol. 44, pp. 30-14.

International Monetary Fund (IMF), 2013, Regional Economic Outlook Western Hemisphere (Washington, May).

—, 2015, Regional Economic Outlook Western Hemisphere (Washington, April).

وجهة واضحة

الثقة في مستقبل الاقتصاد مفتاح النجاح في أمريكا اللاتينية

بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وجدير بالذكر في هذا الخصوص أن التباطؤ المرجح استمراره في الصين ينبئ بأن أسعار السلع الأولية ستظل منخفضة على مدار السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة وأن بلدان أمريكا اللاتينية قد تحتاج إلى إيجاد مصادر جديدة لتحقيق نمو قوي. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الزيادة المتوقعة في سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية إلى عودة الأوضاع الطبيعية بعد فترة مطولة من السيولة الميسرة في الأسواق المالية العالمية. وبينما يتوقع معظم المراقبين سير الأمور بسلاسة في هذا السياق، فالاحتمال قائم بأن تؤدي إلى حدوث اضطرابات في الأسواق المالية. وفي بعض البلدان، ستتفاقم آثار هذه الظروف العالمية بسبب مواطن القلق المحلية، مثل زيادة القلق من الفساد أو عدم اليقين الناشئ عن الإصلاحات الهيكلية التي يتوقع أن تعطي دفعة للنمو في نهاية المطاف، ولكن بعد فترة من الاضطراب المبدئي. وتعتبر استعادة الثقة أمراً ضرورياً لإعادة النمو المتراجع إلى مسار الصعود. ولذلك يتعين الحفاظ على ركائز المالية العامة والسياسة النقدية — وإعادة إرساء تلك الركائز في بعض الأحيان. فعلى جانب المالية العامة، قد يكون على البلدان إصدار إشارة واضحة تؤكد أن سياسة المالية العامة ستعود إلى مسارها الصحيح عقب التحول المضاد للاتجاهات الدورية بعد انهيار شركة ليمان براذرز عام ٢٠٠٨.

وقبل عام ٢٠٠٨، أدى النمو المرتفع وتزايد أسعار السلع الأولية إلى تمكين الحكومات من إجراء زيادة كبيرة في الإنفاق مع تخفيض نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وفي عام ٢٠٠٩، قامت بلدان أمريكا اللاتينية بتنفيذ إجراءات جريئة على صعيد المالية العامة لتخفيف آثار الأزمة المالية العالمية. ونجحت إجراءاتها المضادة للاتجاهات الدورية في تخفيض أثر الصدمة الخارجية، ولكن أبحاث الصندوق أوضحت أن معظم التوسع الذي حدث في المالية العامة كان من خلال زيادة الأجور والتوسع في برامج الرعاية الاجتماعية، وهو توسع يصعب التراجع عنه. وبالإضافة إلى ذلك، تطلبت الأزمة بعض التعديل والتخفيف لقواعد

يتجادل الاقتصاديون الأكاديميون حول ما إذا كانت الثقة تمثل قوة دافعة مستقلة للنتائج الاقتصادية أو تعكس معلومات أساسية عن حالة الاقتصاد حالياً وفي المستقبل. ولكن الممارسين يعلمون أن مشكلات الثقة حقيقية، مهما كانت طبيعتها، وأن الثقة في السياسات وصناعاتها تختبر في الأوقات العصيبة.

وها نحن نمر بوقت عصيب. فبعد خمس سنوات من النمو المتراجع، تواجه أمريكا اللاتينية أبطأ معدلات النمو الاقتصادي منذ عقد ونصف العقد. فنقطة الأعمال والمستهلكين قريبة مما كانت عليه في أعقاب إفلاس شركة ليمان براذرز الاستثمارية الأمريكية بينما نجد كثيراً من بلدان المنطقة مهدد بانخفاض النمو لفترة مطولة. والواقع أن مؤشرات الثقة لا تزال أقل بنحو ٣٠٪ من مستويات الذروة المسجلة في عام ٢٠١٠.

ويرجع هذا لعدد من الأسباب: عدم وجود وجهة للسياسات بعد انتهاء فترة ارتفاع أسعار السلع الأولية، وعدم اليقين بشأن إمكانية وجود مصادر أخرى للنمو، والأزمات السياسية الناشئة عما حققته الطبقة المتوسطة المتنامية من مكاسب غير قابلة للاستمرار، إلى جانب حالات الفساد. ويتضح انخفاض مستوى الثقة بالنظر إلى الدرجات التي سجلتها شعبية الرؤساء في الآونة الأخيرة.

دفعة جديدة

ولاستعادة الثقة، ودعم النمو القابل للاستمرار على المدى الطويل، وضمان تعميم ثمار الرخاء على الجميع، يتعين على حكومات المنطقة أن توضح وجهة سياساتها الاقتصادية وتعمل على تعميق الديمقراطية ومؤسسات السوق في أمريكا اللاتينية. فمن الضروري تقوية أطر السياسات والإصلاحات الهيكلية لدعم التعافي الاقتصادي، ولكن القادة السياسيين قد يضطرون إلى اتخاذ خطوات إضافية لدعم الحوكمة والشفافية وسيادة القانون.

وستظل الاتجاهات العامة في الاقتصاد العالمي تشكل عبئاً ثقيلاً على النمو والثقة في المنطقة، رغم حدوث تحسن كبير في البيئة السائدة مقارنة



ألبياندرو ورنر يعمل مديراً لإدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي.

المحلي سنويا على المدى المتوسط. فمع قلة الحوافز أمام استثمارات القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية، غالبا ما يضطر القطاع العام لمد يد العون عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو الاضطلاع بالاستثمارات وحده. وهناك بلدان كبرى في المنطقة بدأت بالفعل، أو أعلنت اعتزامها، تنفيذ برامج مهمة للبنية التحتية بغرض معالجة هذه الفجوات. ويعمل الصندوق على توسيع

الاتجاهات العامة في الاقتصاد العالمي ستظل عبئا ثقيلا على النمو والثقة في المنطقة.

نطاق العمل في هذا المجال عن طريق مساعدة صناعات السياسات على تقييم الانعكاسات الاقتصادية الكلية والمالية التي تترتب على اتباع مناهج بديلة في الإنفاق على البنية التحتية وتقييم وتحسين القدرات المؤسسية لإدارة الاستثمار العام.

لكن متطلبات استعادة الثقة تتجاوز تقوية السياسات والمؤسسات. فيجب على الزعماء السياسيين أخذ زمام القيادة بتقديم تفسير واضح للأولويات وحشد التأييد للخيارات الصعبة من خلال الحوار الاجتماعي. وتشير الدراسات المعنية بالإصلاحات الهيكلية أن تصميم الإصلاحات وتوافق آراء المجتمع ضروريان لنجاح الإصلاحات وديمومتها.

ولنأخذ أستراليا على سبيل المثال. فبعد فترة من النمو دون المستوى، شرعت في الإصلاحات الهيكلية بدءا من منتصف ثمانينات القرن الماضي، واستمرت في تنفيذها على عدة مراحل. وبالإضافة إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، اضطلت أستراليا بسلسلة من الإصلاحات في المالية العامة وسوق العمل والمنتجات، مما حقق تحسنا كبيرا في أداء الاقتصاد الكلي. ولكن أحد المقومات الأساسية في هذا النجاح هو بناء توافق سياسي في الآراء من خلال منهج استباقي شمل الحكومة والمجتمع المدني. وبفضل البيئة المرشحة بالمناقشات التفصيلية والمفتوحة لخيارات السياسة — عن طريق المراكز البحثية، والاتحادات المهنية، والجامعات، وغيرها من المؤسسات — تحققت درجة مؤثرة من التأييد والتلاحم الاجتماعي. وقد بدأت بعض بلدان أمريكا اللاتينية بناء مثل هذه البيئة الداعمة، حيث تقوم لجان الخبراء المتخصصة بالتداول في أفضل الإصلاحات الممكنة وعقد المناقشات حولها وتقديم الاقتراحات بشأنها، وهو مجال من مجالات صنع السياسات يحتاج إلى اهتمام أكبر ويستحق الحصول عليه. ومن خلال المعالجة القوية للفساد، على غرار الجهود التي بدأت في بعض بلدان المنطقة، يمكن تحقيق الكثير أيضا لاستعادة الثقة وبناء المؤسسات اللازمة للنمو الاحتوائي والقبال للاستمرار.

ولا يزال العديد من بلدان المنطقة ملتزما بأطر سياساته القوية. ولكن نظرا للتغير السريع في الأداء الاقتصادي والضعف المفاجئ في ثقة الأعمال والمستهلكين، لا ضير من إعادة تأكيد هذا الالتزام بصفة مستمرة، وخاصة فيما يخص السياسات الاقتصادية الكلية. ويمكن أن يكون وجود جدول أعمال واضح للإصلاحات الهيكلية عاملا مساهما في دعم الثقة — في مناخ يتسم بدرجة أكبر من الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون — مع قيام الزعماء السياسيين بتوضيح أولويات السياسة وحشد تأييد أقوى للخيارات الصعبة من خلال الحوار الاجتماعي. ■

المالية العامة وزيادات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. أما التحدي الكبير في العامين القادمين فيتمثل في إعادة هذه النسبة إلى مسار تنازلي، وتعديل أطر المالية العامة لضمان التراجع بسرعة معقولة عن التوسع المالي المضاد للاتجاهات الدورية، وتحقيق تحسن ملموس في كفاءة الإنفاق العام.

وعلى جانب السياسة النقدية، سيكون الهدف الأساسي هو الالتزام قدر الإمكان بما تبرره الدورة الاقتصادية وضغوط التضخم، نظرا للفروق بين كبرى الاقتصادات المتقدمة فيما يتعلق بمسار استعادة الأوضاع النقدية الطبيعية. فاستعادة هذه الأوضاع في الولايات المتحدة، واحتمال التدفقات الرأسمالية الخارجة، والتقلبات في أسعار السلع الأولية، وتغيرات سعر الصرف المصاحبة — مع عدم اليقين بشأن الناتج الممكن والفجوات القائمة — كل ذلك يشكل تحديات أمام استهداف التضخم وأطر السياسة النقدية. وفي البلدان ذات النظم القوية لاستهداف التضخم، يمكن التعامل مع هذه التحديات كما أن تحركات سعر الصرف سيكون لها دور إيجابي في عملية التصحيح. وستعين مواجهة خيارات أصعب على مستوى السياسات في بلدان المنطقة غير القادرة على النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الدولية و/أو التي تتسم أسعار صرفها بالجمود. وأخيرا، لا يزال معدل التضخم مرتفعا في بعض البلدان، ومن المرجح أن يرتفع نتيجة للبيئة الخارجية — وهو ما قد يؤدي إلى تغييرات في النظم المطبقة.

ونظرا للتحوّل الذي شهدته الأوضاع الخارجية التي كانت مواتية، يتعين المتابعة الدقيقة لمدى تعرض قطاع الشركات الخاصة للمخاطر بغية الحفاظ على الاستقرار المالي. فقد قامت منشآت الأعمال في المنطقة بزيادة نسب الرفع المالي، بعد فترة طويلة من النمو المرتفع، وأسعار الفائدة المنخفضة، والأوضاع المالية الميسرة، ومعدلات التبادل التجاري المرتفعة، والعملات القوية. ومع التحوّل الذي طرأ على هذا المزيج غير المسبوق من الأوضاع الإيجابية، ستجد بعض الشركات المالية نفسها محملة بأعباء ثقيلة من الديون، وهو ما يرجح أن يضعف وضعها المالي ويتسبب في تخفيض نسب الرفع المالي على نحو قد يكون مثيرا للاضطراب.

إرساء الأسس

ولكن أهم تحد يواجه المنطقة هو إرساء الأسس لاستئناف النمو المرتفع والقبال للاستمرار. فأتثناء فترات الرواج، سمحت أسعار السلع الأولية المرتفعة وأسعار الفائدة المنخفضة لكثير من هذه البلدان بزيادة الاستثمار والحفاظ على رصيد جيد في الحساب الخارجي. وقد عدنا الآن إلى الفخ التاريخي الذي أضر المنطقة لفترة طويلة، وهو المتمثل في انخفاض الادخار والاستثمار ونمو الإنتاجية. وتعتبر الإصلاحات الهيكلية مطلبا أساسيا لتنشيط الادخار والاستثمار وإطلاق الإنتاجية، وهي عملية مستمرة وتعتمد بلا شك على ظروف كل بلد على حدة. فبعض البلدان قد يرغب في التركيز على الإصلاحات التي تحد من الاختناقات في استثمارات القطاع الخاص، ولا سيما بالاستثمار الرشيد في البنية التحتية وتيسير إعادة توزيع العمالة وتنويع الإنتاج. وبالنسبة لبلدان المنطقة التي أصبحت أقل تنافسية حسب مراتب التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام ٢٠١٢، يجب إعطاء أولوية لتقوية المؤسسات التي تدعم التنافسية. وأخيرا وليس آخرا، من الضروري تعزيز مهارات القوى العاملة عن طريق التعليم والتدريب لضمان النمو على المدى المتوسط.

وعادة ما تستغرق الإصلاحات وقتا حتى تؤتي ثمارها، ولكن من مزايا الاستثمار في البنية التحتية ما يصاحبه من تنشيط للطلب الكلي والناتج على المدى القصير. وكما هي الحال في أسواق صاعدة أخرى، يتطلب اتساع فجوة البنية التحتية المتزايدة في أمريكا اللاتينية القيام باستثمارات إضافية تقدر بنحو ٣ إلى ٤٪ من إجمالي الناتج



فافيلا حديقة ريال وحي
مورومبي الراقي، ساو باولو،
البرازيل .

الأكثر تفاوتاً على الأرض

نورا لوستيغ

أمريكا اللاتينية
منطقة من
التناقضات
الصارخة في
الدخل ولكن هناك
تقدم

الأخرى. ونتيجة لذلك، تزيد معدلات الفقر في أمريكا اللاتينية بصورة منتظمة على المعدلات التي يمكن توقعها مقارنة بالبلدان الأخرى ذات الدخل المتوسطة المماثلة.

ومعامل جيني هو مؤشر لانعدام المساواة يستخدم على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية. وإذا افترض أن الدخل كله يؤول إلى شخص واحد، يكون معامل جيني ١. وإذا افترض أن كل شخص يحصل على نفس الدخل، يكون معامل جيني صفراً. وكلما ارتفع معامل جيني، زاد التفاوت في البلد المعني أو المنطقة المعنية. وحسب هذا المقياس، يكون التفاوت في بلدان أمريكا اللاتينية أعلى بمقدار ٣٠٪ من المتوسط العالمي (راجع الرسم البياني ١).

انخفاض التفاوت

ومع ذلك، فمع تزايد التفاوت تقريبا في كل جزء من العالم، أخذ التفاوت يتراجع في كل بلدان

اللاتينية منطقة تعج بالتناقضات الصارخة. فهي موطن ثاني أغنى رجل في العالم ونحو ٥٪ من بليونيرات العالم، وهي أيضا المنطقة التي يعيش فقراؤها في فقر مدقع.

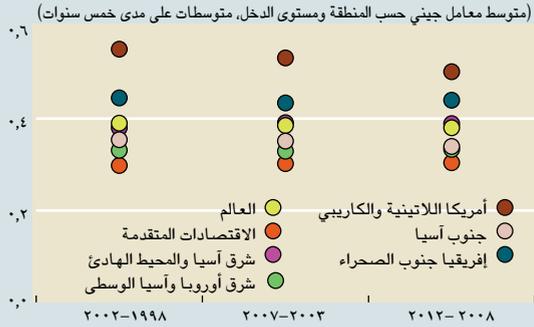
وتتماثل بدرجة كبيرة معدلات وفيات الأطفال وسوء التغذية في المناطق الريفية والأحياء الشعبية الفقيرة، وبين الفئات المحرومة في البلدان متوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية، مع معدلاتها في البلدان الأكثر فقرا بشكل ملحوظ. ويزيد الفقر بين المنحدرين من أصول إفريقية وجماعات الشعوب الأصلية مرتين وثلاث مرات وأحيانا أكثر عنه بين السكان البيض.

وأمريكا اللاتينية ليست هي المنطقة التي توجد فيها أكبر نسبة من فقراء العالم (فجنوب آسيا تمتلك ذلك التميز). ولكنها المنطقة التي تبلغ فيها نسبة التفاوت في توزيع الدخل أعلى المستويات، وهو ما يعني أن الفقراء فيها يحصلون على نسبة أصغر من مجموع الدخل القومي مقارنة بفقراء المناطق

الرسم البياني ١

تقارب الحظوظ

أمريكا اللاتينية هي المنطقة التي يبلغ فيها تفاوت توزيع الدخل أعلى المستويات في العالم، ولكنها منطقة من اثنتين — الثانية هي جنوب آسيا — يتراجع فيها التفاوت.



المصدر: حسابات المؤلفة على أساس قاعدة بيانات توزيع الدخل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ معامل جيني والفقير والطرق والمفاهيم؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات PovcalNet؛ أداة شبكية لتحليل الفقر؛ وقاعدة بيانات CEDLAS؛ والبنك الدولي، قاعدة البيانات الاقتصادية الاجتماعية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ملحوظة: حسبت المتوسطات الإقليمية باعتبارها المتوسطات لانعدام المساواة داخل البلد الواحد بالنسبة للبلدان التي توافرت لها بيانات؛ ولذلك تختلف التغطية النظرية بصورة ملحوظة حسب المنطقة.

أمريكا اللاتينية تقريبا منذ عام ٢٠٠٠ (راجع الرسم البياني ٢). فقد انخفض في البلدان التي تحقق معدلات نمو مرتفعة، مثل شيلي وكولومبيا، ولكنه انخفض أيضا في البلدان التي تسجل معدلات نمو أقل، مثل البرازيل والمكسيك. وقد انخفض في البلدان التي تحكمها نظم تميل إلى اليسار (مثل الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وإكوادور والسلفادور ونيكاراغوا وباراغواي وأوروغواي وفنزويلا) وفي البلدان التي تحكمها نظم الوسط أو يمين الوسط (مثل المكسيك وبيرو). كذلك انخفض في البلدان المصدرة للسلع الأولية والبلدان المستوردة لها، وفي البلدان التي تتزايد فيها الحدود الدنيا للأجر، وفي البلدان التي لا تتحرك فيها تلك الحدود.

ومن النتائج المهمة المترتبة على تراجع التفاوت هو الحد من الفقر بوتيرة أسرع. فإذا لم يتغير توزيع الدخل، فإن أي تراجع في الفقر

أخذ التفاوت يتراجع في كل بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا منذ عام ٢٠٠٠.

يعتمد على نصيب الفرد من نمو الدخل. ويؤدي تراجع التفاوت إلى تعزيز أثر ذلك النمو على الفقر. وفي الألفينات تراجعت نسبة الفقراء الذين يعيشون في فقر مدقع في أمريكا اللاتينية من ٢٥٪ إلى نحو ١٢٪ — وهو تراجع يتجاوز ٥٠٪ (راجع الرسم البياني ٣). ويمكن أن يعزى ٦٠٪ من هذا التراجع في الفقر إلى النمو الاقتصادي، بينما يعزى ٤٠٪ إلى تراجع التفاوت. وكان العاملان الرئيسان اللذان أسهما في تراجع التفاوت في أمريكا اللاتينية هما تزايد المساواة في توزيع الأرباح والتحويلات الحكومية.

وكان تزايد المساواة في توزيع أرباح العمل بين العاملين بأجور وأصحاب العمل الحر هو العامل الأهم، إذ يمثل ٦٠٪ من تراجع التفاوت في المنطقة. ويعزى ذلك إلى أن أجور العاملين الذين لا يتوفر لهم سوى قسط محدود للغاية من التعليم زادت بوتيرة أسرع من أجور العاملين الذين لديهم حظ أوفر من التعليم، لا سيما الحاصلون على التعليم فوق الثانوي — في الجامعة أو في أي مؤسسة فوق الثانوية. وفي الواقع، ركزت في البرازيل والمكسيك أجور العاملين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي، بل تراجعت في بعض الأحيان. وكانت القوة المشتركة في جميع بلدان المنطقة التي ساهمت في فجوة الأجور بين العمالة الماهرة والعمالة منخفضة المهارة هي تزايد نسبة العاملين الذين يدخلون سوق العمل الحاصلين على تعليم ثانوي أو بعد الثانوي (راجع الرسم البياني ٤).

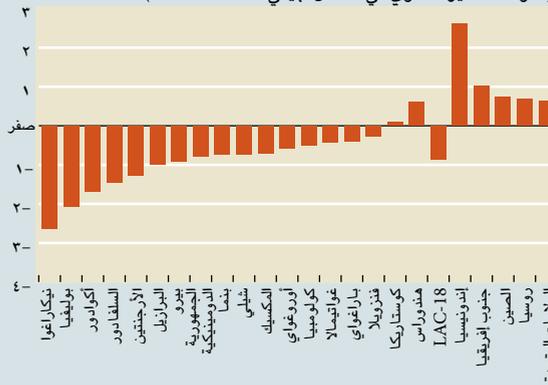
وقد أدى التوسع في إتاحة التعليم، لا سيما خلال التسعينات، إلى تحقيق النتيجة المتوقعة، وهي تراجع فجوة الأجور بين العاملين المهرة والعاملين منخفضي المهارة. فقد زاد عدد العاملين الحاصلين على تعليم ثانوي وبعد الثانوي بوتيرة أسرع من عدد الوظائف التي تتطلب مهارات أعلى. وفي الوقت نفسه، كانت هناك زيادة في الطلب على العاملين منخفضي المهارة في البلدان التي تشهد طفرة في السلع الأولية الزراعية، وارتفعت أيضا أجور العاملين منخفضي المهارة استجابة لزيادة الحد الأدنى للأجر، على سبيل المثال في الأرجنتين والبرازيل.

وكان العامل الثاني من حيث الأهمية المسؤول عن خفض التفاوت هو التحويلات الحكومية، التي تفسر في المتوسط نحو ٢٠٪ من هذا التراجع. فقد زادت التحويلات الحكومية من حيث الحجم وأصبحت توجه بشكل أفضل للفقراء. ويتم في كل بلد تقريبا في المنطقة تنفيذ برنامج رئيس للتحويلات النقدية يشترط على الأسر إبقاء أطفالهم في المدارس وإجراء فحوصات طبية منتظمة حتى يسمح لها بالحصول على المنافع.

الرسم البياني ٢

أداء قوي

تمتعت جميع بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا بتراجع التفاوت، على عكس كثير من البلدان في بقية العالم. (متوسط التغيير السنوي في معامل جيني، ٢٠٠٠-٢٠١٠)



المصدر: Lustig, Lopez-Calva, and Ortiz-Juarez (قيد الإصدار). ملحوظة: تتضمن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الثمانية عشرة (LAC-18) البلدان الواردة على المحور السيني.

ونظرا لتناقص الموارد المتاحة في أعقاب أزمة الديون في الثمانينات، استعاض عدد كبير من الحكومات في أمريكا اللاتينية عن الدعم العام للأسعار مرتفع التكاليف ببرامج موجهة إلى الفقراء. ونظرا لأن التحويلات النقدية المشروطة نفذت أولا في البرازيل والمكسيك في النصف الثاني من التسعينات، فقد مثلت ابتكارا من أهم الابتكارات في السياسة الاجتماعية لتحقيق منافع للفقراء. واليوم، تستفيد نحو ٢٧ مليون أسرة معيشية في المنطقة — معظمها من الفقراء — من تلك التحويلات النقدية المشروطة. وإلى جانب أن هذه التحويلات النقدية حسنت المستويات المعيشية للفقراء، فقد ساعدت على تحسين مستويات الصحة والتعليم والتغذية لدى

آفاق المستقبل

ينبغي توخي الحذر عند التنبؤ بتطورات تفاوت الدخل. ففي ظل آفاق انخفاض النمو وضيق أوضاع الميزانيات التي تواجهها اقتصادات أمريكا اللاتينية، يوجد عاملان يمكن أن ينهيا حقبة تراجع التفاوت.

تعتمد آفاق انعدام المساواة على طول الفترة التي يستمر فيها تباطؤ النمو.

فانخفاض النمو — لا سيما في صادرات السلع الأولية الزراعية — سيغني تراجع الطلب على العمالة منخفضة المهارة. ومن ثم يرجح أن تتوقف الزيادة في أجورهم بل وربما تتراجع.

ويعني انخفاض النمو أيضا انخفاض الإيرادات الضريبية. فمع محاولة الحكومات إبقاء حساباتها المالية تحت السيطرة، سيتعين عليها رفع الضرائب أو خفض النفقات أو كلاهما. وفي تلك الظروف، لن تستمر الزيادة في الحد الأدنى للأجور ولن تستمر التحويلات في النمو — وربما يتعين فعليا قطعها في بعض البلدان (وقد بدأ قطعها بالفعل في بعض البلدان؛ على سبيل المثال، غواتيمالا). وفي البلدان التي يرتفع فيها معدل التضخم، قد تتآكل التحويلات ببساطة بفعل ارتفاع الأسعار.

ومع تساوي جميع الاعتبارات الأخرى، سيؤدي تراجع الطلب على العمالة منخفضة المهارة أو انخفاض الحدود الدنيا للأجور والتحويلات الحكومية إلى زيادة التفاوت. ولكن إذا أدى انخفاض النمو إلى خفض الطلب على العمالة المهرة بوتيرة أسرع من الطلب على العمالة منخفضة المهارة، مما يؤدي إلى مواصلة تضيق فجوة الأجور بين المجموعتين، يمكن أن يستمر التراجع في انعدام المساواة. ومع تهيؤ الاقتصاد الأمريكي للتعافي، تكون هناك قوة أخرى يمكن أن تسهم في الحد من التفاوت وهي زيادة التحويلات المرسله من أبناء أمريكا اللاتينية الذين يعيشون ويعملون في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نهاية المطاف، تعتمد آفاق انعدام المساواة على طول الفترة التي يستمر فيها تباطؤ النمو والعوامل المهمة، المؤدية إلى تناقص التفاوت أو تزايد.

وعلى الرغم من تراجع التفاوت في دخول الأسر المعيشية، يظل توزيع الدخل في أمريكا اللاتينية يفتقر بشدة إلى المساواة. فمن بعض النواحي، زاد عدد البليونيرات في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٤ بوتيرة أعلى من الأماكن الأخرى. ويجب أن يجد واضعو السياسات سبلا لمواصلة زخم تراجع التفاوت حتى في سياق التقشف. وينبغي أن يظل تحسين حظوظ الفقراء من الأولويات حتى في أوقات العسرة المالية. فذلك هو الصواب. ■

نورالوستيغ هي أستاذة الاقتصاد الأمريكي اللاتيني بقسم صمويل ستون ومديرة معهد الالتزام بتحقيق المساواة في جامعة تولين، وهي زميلة غير مقيمة في مركز التنمية العالمية والحوار بين البلدان الأمريكية.

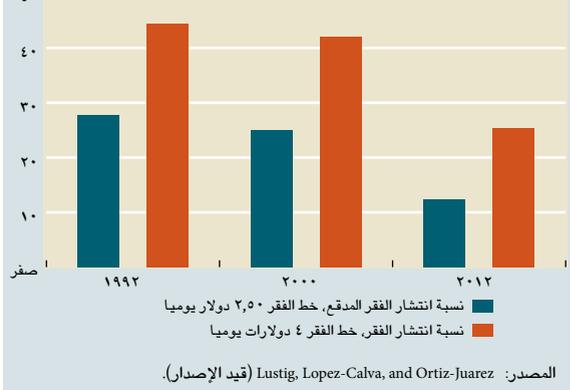
المراجع:

Lustig, Nora, Luis F. Lopez-Calva, and Eduardo Ortiz-Juarez, forthcoming, "Deconstructing the Decline in Inequality in Latin America, in Proceedings of IEA Roundtable on Shared Prosperity and Growth, ed. by Kaushik Basu and Joseph Stiglitz (New York: Palgrave MacMillan).

الرسم البياني ٣

تسريع المعركة

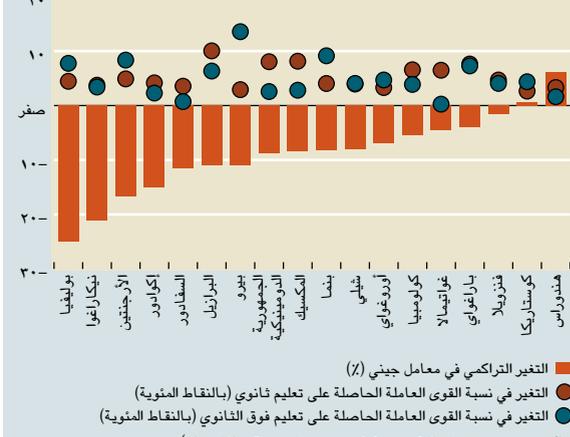
من النتائج الجديرة بالملاحظة المترتبة على تراجع التفاوت في أمريكا اللاتينية تسارع وتيرة الحد من الفقر. (عدد الأشخاص الذين تقل دخولهم عن خط الفقر كنسبة من مجموع السكان)



الرسم البياني ٤

تعلم تحقيق المساواة

انعدام المساواة يتراجع مع التعليم.



ملحوظة: يحسب متوسط التغير في معامل جيني لكل بلد باعتباره النسبة المئوية للتغير بين سنوات النهاية والبدائية. ويحسب التغير في المستوى التعليمي باعتباره التغير المطلق بين النسب في سنوات النهاية والبدائية. ويعرّف التعليم الثانوي باعتباره سنوات دراسة تتراوح من ٩ إلى ١٣ سنة، ويعرّف التعليم فوق الثانوي باعتباره سنوات الدراسة التي تزيد على ١٣ سنة. وتغطي البيانات الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ أو أقرب بيانات متاحة لكل بلد.

الأطفال الذين يعيشون في الفقر ومن ثم فإنها تحمل الوعد بتحقيق فرص عمل أفضل في المستقبل.

وفي الآونة الأخيرة، أدمجت بعض برامج التحويلات النقدية عناصر مثل المساعدة الفنية والائتمان وتحويلات الأصول البسيطة لصغار المنتجين الزراعيين وأصحاب المشاريع متناهية الصغر الموجهة نحو زيادة الإنتاجية والناجح، وخصوصا في المناطق الريفية. وأنشأ عدد كبير أيضا من بلدان أمريكا اللاتينية نظما للمعاشات التقاعدية التي لا تقوم على الاشتراكات لتوفير حد أدنى من الدخل للمسنين الذين لا تتوفر لهم الحماية المقدمة من نظام الضمان الاجتماعي الرسمي.

مراقبة المد

أمريكا اللاتينية تبدو أفضل استعدادا من
الماضي للتعامل مع خروج التدفقات
الرأسمالية إلا أن قدرتها على الصمود قد
تختبر قريبا

شاطئ كوباكابانا،
ريودي جانيرو، البرازيل

أندريه ماير

غير أن التدفقات الداخلة القوية تنطوي كذلك على مخاطر
محتملة. ويعتقد كثير من المراقبين أن التدفقات الرأسمالية الداخلة
الأخيرة يمكن أن تتبعها تدفقات خارجة تحدث على نطاق واسع
وبشكل يربك الاقتصاد. وتشير البيانات التاريخية إلى أن التدفقات
الداخلة إلى أسواق السندات والأسهم في أمريكا اللاتينية اتسمت
بوجه خاص بالتقلب، على نحو خلق أوضاعا منتعشة في أوقات
الرخاء، ولكنها تتوقف فجأة أو حتى يتحول مسارها حين تتغير
مشاعر المستثمرين. وكان الدافع وراء خروج التدفقات الرأسمالية
في الماضي تطورات من قبيل زيادة أسعار الفائدة في الاقتصادات
المتقدمة، وتزايد العزوف عن المخاطر في الأسواق المالية العالمية،
والأخبار الاقتصادية السيئة من داخل اقتصادات الأسواق الصاعدة.
ومن السهل أن نرى أسباب المخاوف بشأن الضغوط المحتملة
باتجاه خروج التدفقات الرأسمالية من أمريكا اللاتينية اليوم.
فالتوقعات تشير إلى أن أسعار الفائدة الأمريكية سترتفع؛ والمخاطر

حجم التدفقات الضخمة التي أرسلها المستثمرون
الأجانب منذ عام ٢٠٠٩ إلى اقتصادات أمريكا
اللاتينية الستة المتكاملة ماليا مع بقية العالم، أي
البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي، ١,٧ تريليون
دولار أمريكي. ومثلت مشتريات الأجانب من السندات والأسهم
والأوراق المالية الأخرى — أو استثمارات الحافظة — وحدها نحو
٦٤٠ مليار دولار أمريكي.

وكانت هذه التدفقات الرأسمالية الداخلة أعلى بكثير من المتوسط
المسجل على مدى العقد السابق، حتى فيما يتعلق بإجمالي الناتج
المحلي. ولم تشهد أي استثمارات للحافظة بنفس الحجم منذ أوائل
التسعينات (راجع الرسم البياني ١).

وتدل التدفقات القوية الأخيرة المتجهة إلى أمريكا اللاتينية على
نمط عالمي تنتقل فيه رؤوس الأموال من الاقتصادات المتقدمة إلى
اقتصادات الأسواق الصاعدة. وقد التصق عدد كبير من الاقتصادات
المتقدمة بالنمو المنخفض وأسعار فائدة قريبة من الصفر منذ وقوع
الأزمة المالية العالمية، مما دفع المستثمرين إلى البحث عن فرص
في أماكن أخرى. ونتيجة لذلك، كان هناك تنوع متصل في أصول
الأسواق الصاعدة، حيث كان النمو وأسعار الفائدة أعلى وكانت
الأوضاع الاقتصادية أقوى فيما يبدو بوجه عام.

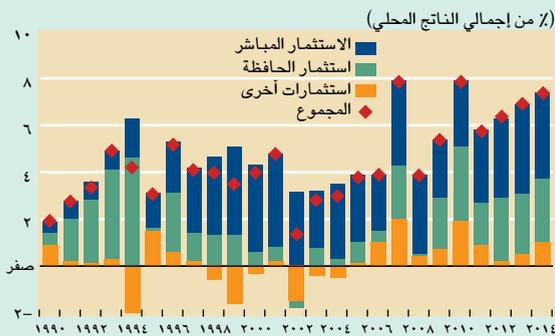
حقيبة مختلطة

ينطوي هذا التدفق من الاستثمار الأجنبي الداخل على منافع.
فالائتمان الخارجي يمكن أن يوفر للبلدان المتلقية له أموالا هي
في حاجة ماسة إليها للاستثمار أو للسماح بتمهيد مسار الاستهلاك
بدرجة أكبر مما هو ممكن لو كانت الظروف مختلفة. وأتاح التدفقات
الداخلة الكبيرة المشهودة مؤخرا لحكومات وشركات أمريكا اللاتينية
خفض فاتورة الفوائد بإصدار سندات بأسعار فائدة أدنى وأجال
استحقاق أطول. وبقدر ما يساهم المستثمرون الأجانب في الاقتصاد
المحلي — ويقوم المستثمرون المحليون في الوقت نفسه بالاستثمار
في الخارج — فإنهم يبدؤون فعليا في تقاسم المخاطر، وهو ما يمكن
أن يساعد البلدان التي تعتمد بشدة على خطوط قطاع معين، مثل قطاع
السلع الأولية في كثير من اقتصادات أمريكا الجنوبية.

الرسم البياني ١

دخول التدفقات الرأسمالية

كانت التدفقات الرأسمالية الإجمالية المتجهة إلى البرازيل وشيلي
وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي قوية بدرجة استثنائية في
السنوات الأخيرة.



المصدر: IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook.
ملحوظة: تشمل الاستثمارات الأخرى المشتقات.

نقاط الضغط المحتملة

وبالرغم من ذلك، لم تختف مواطن الضعف في الميزانيات العمومية؛ وبدلاً من ذلك، قد يصبح قطاع الشركات مصدر المخاطر الرئيسي. ففي السنوات الأخيرة، استفادت الشركات في أمريكا اللاتينية من أوضاع السوق المواتية لإصدار كميات كبيرة من السندات بالعملات الأجنبية. ورغم أن بعض هذه السندات حل محل القروض المصرفية، فقد زادت مديونية الشركات في المنطقة بشكل عام (دراسة Rodrigues and others, 2015). وربما تشعر بعض الشركات، لا سيما ذات الديون المرتفعة، بالأثر الآن بعد أن أصبح ضعف النمو الاقتصادي يؤثر على أرباحها. ومما يزيد الأمور سوءاً أن حدوث ارتفاع مفاجئ في الدولار الأمريكي يمكن أن يزيد بشدة من أعباء ديون الشركات. وحتى الآن لا توجد سوى أدلة محدودة على وجود ضغوط مالية كبيرة على شركات أمريكا اللاتينية، على الرغم من تزايد قوة الدولار في الآونة الأخيرة. وتشير السلطات القطرية أيضاً إلى أن الشركات تحمي نفسها عادة من حركات سعر الصرف - بامتلاك أصول مقومة بالدولار، أو اتخاذ إجراءات تحوطية مالية، أو تحقيق إيرادات بالعملات الأجنبية. وعلى الرغم من ذلك، يتعين مراقبة انكشافات العملة لدى الشركات وإدارتها بعناية.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي خروج التدفقات الرأسمالية برغم ذلك إلى زيادة تعقيد الأمور أمام حكومات أمريكا اللاتينية، رغم أن ديونها المقومة بالدولار أصبحت أقل بكثير. ويعزى ذلك إلى نفس النجاح الذي حققته الحكومات في جذب مشتري السندات الأجنبية. ففي المكسيك، تعود نسبة ٤٠٪ تقريباً من السندات الحكومية المقومة بالعملة المحلية إلى مستثمرين غير مقيمين، مقابل ٢٠٪ بنهاية عام ٢٠١٠ (راجع الرسم البياني ٢). وفي كولومبيا أيضاً، قام الأجانب بشراء مقادير كبيرة من السندات المحلية منذ أن زاد ثقلها في العام الماضي في عدة مؤشرات مرجعية عالمية. وبالنظر إلى حجم الحيازات الأجنبية في بعض أسواق السندات في أمريكا اللاتينية اليوم، يمكن أن تصبح أوضاع المتاجرة شديدة التقلب، ويمكن أن ترتفع أسعار الفائدة بصورة حادة، إذا حاول عدد كبير من المستثمرين الدوليين الانسحاب في وقت واحد. ويؤكد ذلك على المنافع المترتبة على إنشاء أسواق عميقة بقاعدة مستثمرين متنوعة (دراسة IMF, 2014a).

ولقياس إمكانية تعرض المنطقة لأخطار خروج التدفقات الرأسمالية بأسلوب آخر، من المفيد أن ندرس الطريقة التي استخدمت بها التدفقات الرأسمالية الداخلية في السنوات الأخيرة. ومثلما يوضح الرسم البياني ٣، ففي الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، وهي

الجيوسياسية لا تزال كبيرة؛ ولا تزال آفاق المنطقة كالحلقة نسيباً بعد الهبوط الحاد الأخير في أسعار السلع الأولية والتباطؤ الحاد في النمو الاقتصادي.

وإضافة إلى ذلك، لا يزال التاريخ يلقي بظلاله على أحداث اليوم. فخلال الثمانينات والتسعينات وأوائل الألفينات، تضررت أمريكا اللاتينية من سلسلة من الأزمات الاقتصادية والمالية كان سببها التوقف المفاجئ للتدفقات الرأسمالية الداخلة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك «أزمة التيكسيلا» التي وقعت في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، حين انخفضت قيمة البيسو بصورة حادة وانهار النمو بعد فترة من التدفقات الرأسمالية القوية مما أدى إلى هروب رأس المال بصورة مفاجئة. ولم تلبث أن تمر بضع سنوات فقط حتى تضررت البرازيل (في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩) والأرجنتين (في عام ٢٠٠١) من أزمات مماثلة في العملة. ولا تزال ذكريات هذه الأزمات وغيرها حية في أذهان أمريكا اللاتينية، مما يزيد من القلق بشأن حدوث تقلبات كبيرة في التدفقات الرأسمالية.

زيادة القدرة على الصمود

ومع ذلك، فقد قطعت المنطقة مشواراً طويلاً منذ التسعينات. فجميع الاقتصادات المتكاملة مالياً أصبحت لديها اليوم أسعار صرف موعمة، مما يشير إلى الانفصال الواضح عن تاريخ ربط العملات الذي كان غالباً ما ينعقد أثناء نوبات التدفقات الرأسمالية الخارجة. واليوم، عندما تخرج رؤوس الأموال الأجنبية من هذه الاقتصادات، فإنه يسمح بانخفاض العملات. وكما يحدث للنبات، حين ينثني أمام العاصفة بدلاً من أن ينكسر، يوفر ذلك نوعاً من المرونة. وفعلياً يمكن أن يساعد خفض أسعار الصرف على تثبيت الطلب على الأصول المحلية. ويمكن مقارنة ذلك بالتجربة التاريخية للبنوك المركزية حين حاولت الدفاع عن ربط أسعار الصرف (بقيم أعلى من القيمة الفعلية) ببيع احتياطات النقد الأجنبي. ويمكن أن تصمد هذه الدفاعات لبعض الوقت، إلا أن البنوك المركزية تجازف في نهاية المطاف بإنضاب احتياطاتها، فلا يكون أمامها خيار سوى قبول الخفض الحاد في قيم العملات مما يربك النشاط الاقتصادي.

ومما تجدر ملاحظته أنه على الرغم من أن مرونة أسعار الصرف قللت من الحاجة إلى التدخل في أسواق سعر الصرف، فقد نمت هوامش الأمان من الاحتياطات لدى البنوك المركزية بصورة كبيرة على السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية. وفي جميع الاقتصادات المتكاملة مالياً تقريباً، أصبحت الاحتياطات كبيرة بما يكفي لتغطية أكثر من ١٢ شهراً من خدمة الدين الخارجي. ويشيع وجود هوامش أمان بذلك الحجم - تبلغ حيازات البرازيل والمكسيك فقط من الاحتياطات مستوى يصل إلى ٥٥٠ مليار دولار أمريكي - ضمان إمكانية تدخل البنوك المركزية لتمهيد حركات سعر الصرف إذا اقتضى الأمر دون أن تنفذ احتياطاتها بسرعة.

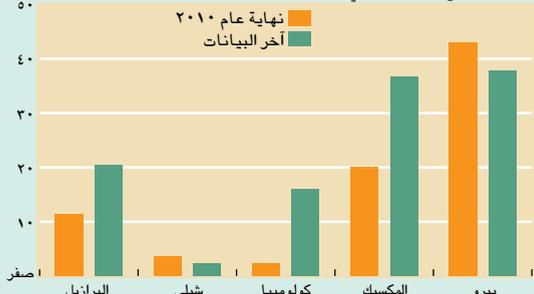
إلا أن بلدان أمريكا اللاتينية قطعت مشواراً أبعد حتى لبناء قدرتها على الصمود. ويمكن أحد التطورات الأكثر بروزاً في إنهاء دلالة الديون الحكومية. فمنذ فترة ليست بعيدة هي عام ٢٠٠٠، كانت حكومات المنطقة تصدر معظم ديونها بالدولار الأمريكي. وكان ذلك في الغالب هو الخيار المتاح الوحيد، نظراً لأن المستثمرين كانوا سيمتنعون عن شراء ديون مقومة بالعملات المحلية تفسدها نوبات التضخم المرتفع. غير أن خصوم الحكومات بالعملات الأجنبية يمكنها أن تحدث اضطرابات في المالية العامة متى انخفض الدولار الأمريكي بصورة حادة، ذلك أن تكلفة سداد تلك الديون ترتفع في تلك الحالة بصورة حادة. ونتيجة لذلك، عملت البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية بصورة دؤوبة على إنشاء نظم أكثر مصداقية للسياسة النقدية وتثبيت التضخم في معدلات منخفضة. ومع تزايد ثقة المستثمرين، تمكنت الحكومات من إصدار كميات متزايدة من السندات بالعملات المحلية. ومع هذه السندات، أصبح المتحمل الفعلي لمخاطر العملة فعلياً هو المستثمر (الأجنبي) وليس حكومات أمريكا اللاتينية.

الرسم البياني ٢

الدائنون الأجانب

يملك المستثمرون الأجانب في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية حصة كبيرة من السندات الحكومية المصدر بالعملة المحلية.

(% من مجموع الدين الحكومي المصدر بالعملة المحلية)



المصادر: السلطات القطرية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقد تبعث هذه الحقائق على الراحة، إلا أن مبعث القلق هو أن الاتجاهات العامة تدهورت أثناء عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. فقد زاد استثمار الحافظة وارتفع عجز الحسابات الجارية بينما تباطأ بناء الاحتياطيات. ونتيجة لذلك، ربما تكون إمكانية التعرض لمخاطر خروج التدفقات الخارجية قد زادت.

الأساسيات الاقتصادية مهمة

ما الذي يمكن أن يفعله واضعو السياسات لتخفيف حدة هذه المخاطر؟ من المهم أن نقر بأنه لا توجد ضمانات مطلقة ضد خروج تدفقات رأسمالية كبيرة في فترات معينة في البلدان التي توجد لديها أسواق رأسمالية مفتوحة (التي يمكن أن يقوم فيها المستثمرون بنقل أموالهم إلى البلد وخارجه بأقل قيود ممكنة). ومثلما شوهد في نزوة الأزمة المالية العالمية، تكون هناك أوقات ينسحب فيها المستثمرون الأجانب دون تمييز تقريبا. ولكن في معظم الوقت تكون للأساسيات الاقتصادية أهمية لا يمكن إغفالها. وعلى وجه التحديد، فإن البلدان التي تتمتع بقوة الأرصدة المالية والخارجية وانخفاض التضخم وسلامة النظم المصرفية ومصداقية أكبر لمؤسسات السياسات غالبا ما يكون أدائها أفضل عندما تقوم الأسواق بالتمييز — كما فعلت في نهاية المطاف مرة أخرى، على سبيل المثال، أثناء نوبة الغضب من تراجع مشتريات السندات التي حدثت في منتصف عام ٢٠١٣، حين أشار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أنه ينظر في إمكانية الإلغاء التدريجي لبرنامج مشتريات السندات واسعة النطاق (دراسة IMF, 2014b). وانزعج المستثمرون خشية أن يؤدي إنهاء البرنامج إلى رفع أسعار الفائدة الأمريكية وتقليل جاذبية الاستثمارات في الأسواق الصاعدة.

ويكون التعامل مع الضغوط المتصلة بخروج التدفقات الرأسمالية في فترات معينة أسهل بدوره حين تكون هناك أسعار صرف مرنة تساعد على تعديل الأوضاع. ويتطلب ذلك أن تكون الميزانيات العمومية المحلية قوية بما يكفي لتحمل انخفاض قيمة العملة. وبالتالي، ينبغي أن يستمر واضعو السياسات في التركيز على منع التراكم المفرط للمراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية في الشركات الخاصة. وحتى مع ذلك، سيكون توافر مستويات كافية من الاحتياطيات الرسمية مهما للسماح للسلطات بالتدخل بين الحين والآخر لتثبيت عملاتها حين تضطرب أوضاع التداول.

ومثلما يقول المستثمر الأمريكي البارز وارين بافيت، «عندما ينحسر المد فقط نعرف من الذي كان يعوم عاريا». ومع وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة وعين يقظة على مخاطر الميزانيات العمومية، ينبغي أن يكون صانعو السياسات الاقتصادية الكلية في أمريكا اللاتينية قادرين على تجنب لحظات الحرج الشديد. ■

أندريه ماير نائب رئيس قسم في إدارة نصف الكرة الغربي بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Adler, Gustavo, Marie-Louise Djigbenou, and Sebastian Sosa, 2014, "Global Financial Shocks and Foreign Asset Repatriation: Do Local Investors Play a Stabilizing Role?" IMF Working Paper 14/60 (Washington: International Monetary Fund).

International Monetary Fund (IMF), 2014a, Global Financial Stability Report, Chapter 2 (Washington, April).

—, 2014b, Regional Economic Outlook Western Hemisphere, Chapter 3 (Washington, April).

—, 2014c, World Economic Outlook, Chapter 4 (Washington, October).

Rodrigues Bastos, Fabiano, Herman Kamil, and Bennett Sutton, 2015, "Corporate Financing Trends and Balance Sheet Risks in Latin America: Taking Stock of 'The Bon(d)anza,'" IMF Working Paper 15/10 (Washington: International Monetary Fund).

السنوات الأربعة الأولى لآخر حالة للتدفقات الداخلة، كان هناك نمط أكثر إيجابية من النمط الذي كان سائدا خلال فترة انتعاش التدفقات الداخلة في أوائل التسعينات، والذي انتهى بأزمة التيكسلا في المكسيك. وعلى وجه الخصوص، فإن التدفقات التي دخلت في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢.

• كانت موجة بدرجة أكبر نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعطي للمستثمرين حصة في الإدارة. وقد ثبت أن ذلك الاستثمار المباشر أقل عرضة للتحويلات من تدفقات استثمارات الحافظة الداخلة.

• لم تستخدم بالدرجة الأولى لتمويل عجز الحساب الجاري، وهو ما يبين أن جزءا من رأس المال الأجنبي جرى ادخاره بدلا من استثماره.

• توافقت مع حدوث زيادة في هوامش الاحتياطيات الرسمية ومشتريات كبيرة من الأصول الأجنبية من جانب مستثمرين محليين. ويمثل كلاهما تراكما للثروة الخارجية يمكن أن تنخفض من حيث المبدأ لتمهيد التدفقات الرأسمالية الخارجة في المستقبل. وبالنسبة

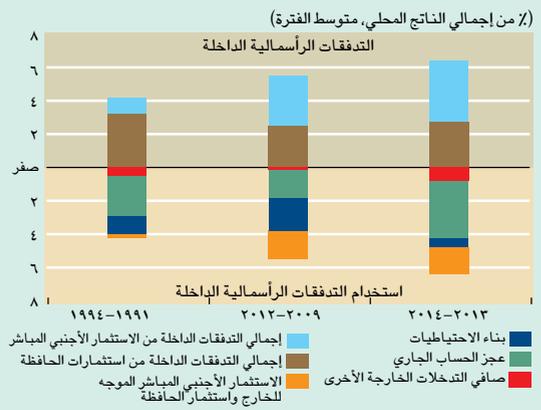
البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية عملت بصورة دوّبة على إنشاء نظم أكثر مصداقية للسياسة النقدية.

للاحتياطيات الرسمية، تبدو هذه الوظيفة الوقائية واضحة. إلا أن الدراسات بينت أن الأصول الأجنبية المحتفظ بها في حيازات خاصة يمكن أن يكون لها أثر مماثل (دراسة، Adler, Djigbenou, and Sosa, 2014؛ ودراسة IMF, 2014c). وعلى سبيل المثال، أثناء الأزمة المالية العالمية، حين أخذ المستثمرون الأجانب يسحبون أموالهم من أمريكا اللاتينية، قام بعض المستثمرين المحليين ببيع أصولهم الأجنبية (بأسعار صرف مواتية) وتوطين حصيلة البيع. فساعدوا بذلك في تثبيت الحسابات المالية في بلدانهم.

الرسم البياني ٣

استخدام النقدية

تضمنت التدفقات الرأسمالية الأخيرة إلى أمريكا اللاتينية حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر. وحتى عام ٢٠١٣ كانت البلدان تستخدم قدرا أقل من التدفقات الداخلة لتغطية العجز في الحسابات الجارية.



المصادر: IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البلدان هي البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي. ويقس رصيد الحساب الجاري لبلد ما صافي التجارة فيه (الصادرات ناقص الواردات، لكل من السلع والخدمات)، وصافي الأرباح، وصافي التحويلات النقدية. ويشمل صافي التدفقات الخارجة الأخرى الرصيد على الاستثمارات الأخرى والمشتقات ورصيد الحساب الرأسمالي والتمويل المقدم من صندوق النقد الدولي والسهو والخطأ.

تأثير الفساد

تحسنت الحوكمة في بضعة من بلدان أمريكا اللاتينية ولكن الفساد لا يزال يعوق التنمية في المنطقة

دانييل كاوفمان

يتابع

للشركات في مقابل رشاي لمسؤولين تنفيذيين سابقين ومساهمات حزبية غير مشروعة من شركات بناء نافذة. وظهرت أيضا دعاوى رشوة للحصول على عقود من شركات في إيطاليا وكوريا والسويد. وهناك بلدان أخرى في المنطقة تشهد بدورها فضائح عالية المستوى، بما في ذلك الأرجنتين وشيلي وغواتيمالا والمكسيك، وبعضها يتخذ إجراءات لمواجهتها.

وبخلاف أي فضيحة معينة، وردود الأفعال متفاوتة، فإن تحدي الفساد جسيم، وتشير التقديرات إلى أن الرشوة في أنحاء العالم تتراوح في حدود تريليون دولار وإلى بلوغ التدفقات المالية التراكمية غير المشروعة من بلدان أمريكا اللاتينية على مدار العقد الماضي نفس المستوى تقريبا.

تعريف وقياس

في إطار مشروع بحثي بدأت في أواخر التسعينات مع آرت كراي من البنك الدولي، عرفنا الحوكمة بأنها التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة (راجع مقال «تأثير الحوكمة: من القياس إلى التطبيق» «Governance Matters: From Measurement to Action» في عدد يونيو ٢٠٠٠ من مجلة التمويل والتنمية)، وهي

مئات الملايين من مشجعي كرة القدم حول العالم فضيحة الفساد التي يشهدها الاتحاد الدولي لكرة القدم («الفيفا»، الجهاز الذي يدير هذه اللعبة على مستوى العالم). وتجري حكومات الولايات المتحدة وسويسرا والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وغيرها تحقيقات في هذا الصدد وتم بالفعل توجيه اتهامات لتنفيذيين ومسؤولين من منظمات وشركات إقليمية ووطنية في الأمريكتين وبلدان أخرى، وتتضمن التهم دعاوى رشوى وتواطؤ في منح عقود عالية القيمة واختيار البلدان المضيفة لكأس العالم.

وعادة ما تختلف كل فضيحة ومنظمة عن غيرها. ولكن لهذه الحالة مواصفات نجدها في جميع أنحاء العالم، كالفساد بين شبكات مستترة من المسؤولين والتنفيذيين المتواطئين في منظمات دولية ووطنية. وتشير فضيحة الفيفا إلى أن المساءلة تحدث في نهاية المطاف، وإن تأخرت، كما يتضح من بعض الإجراءات القضائية المتخذة.

ومن قبيل ذلك أيضا القضية الجارية بشأن غسل الأموال المعروفة باسم («car wash») المتورطة فيها شركة النفط الوطنية البرازيلية «بتروبراس»، حيث أدان القضاء البرازيلي العديد من الشخصيات وأصدر أحكاما ضدهم على خلفية عقود مبالغ في قيمتها مُنحت

تشمل (١) كيفية اختيار الحكومات ومساءلتها ومراقبتها وتغييرها؛ (٢) قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصياغة السياسات واللوائح السليمة وتنفيذها وفرض تطبيقها؛ (٣) احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

ولكل من هذه المجالات الثلاثة أنشأنا مقياسين تجريبيين، ليكون المجموع ستة مؤشرات عالمية للحكومة (WGIS)، باستخدام بيانات من اثنتي عشرة منظمة. ونقوم سنويا بتقييم أكثر من ٢٠٠ بلد فيما يتعلق بالصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. والفساد واحد من عدة مقاييس للحكومة الأوسع نطاقا لأنه ينبع من أوجه الضعف في أبعاد أخرى للحكومة.

وعادة ما يعرف الفساد من حيث استغلال المسؤولين الحكوميين لمناصبهم العامة لتحقيق كسب خاص. ولكن نطاق الفساد أوسع من ذلك. فهو أحد الأعراض المكلفة لفشل المؤسسات، وغالبا ما تتورط فيه شبكة من الساسة والمنظمات والشركات وأفراد القطاع الخاص تتواطأ جميعا لجني منفعة تتحقق من استخدام السلطة والوصول إلى الموارد العامة والتحكم في صنع السياسات على حساب الصالح العام.

وكثير من البلدان الصناعية وذات الدخل المتوسط (والديمقراطية) حول العالم، بما في ذلك بلدان في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، مصابة بفساد النظام السياسي، ولا سيما المصاحب لتمويل الحملات الانتخابية والمرتبطة بما يسمى «استحواذ النخبة (أو الاستحواذ على الدولة)» — كالتأثير غير المبرر على القوانين والقواعد التنظيمية والسياسات من جانب شركات منتفعة ذات نفوذ. وفي هذا السياق من الاستحواذ على الدولة و«الفساد القانوني»، يجدر النظر في رؤية بديلة للفساد — «خصخصة السياسة العامة».

أداء متباين

كان أداء أمريكا اللاتينية متباينا فيما يخص الحكومة على مدار الخمس عشرة سنة الماضية. فعلى الجانب الإيجابي، نجد أنها أفلتت من كثير من الصراعات الكبرى وأعمال الإرهاب التي ابتلي بها الكثير من بلدان المنطقة. ولا تزال الديمقراطية تتبلور، رغم حدوث بضع انتكاسات كالتي شهدتها هندوراس وفنزويلا. وفي عدد من البلدان، ومنها شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو، حدث تقدم في عدد من أهم جوانب الحكومة الاقتصادية، ولا سيما من حيث تحسين الإدارة الاقتصادية الكلية، وإبعاد أشباح التضخم السابقة، وتمهيد السبيل لضبط أوضاع المالية العامة، وإبداء مزيد من الشفافية في الموازنات والمشتريات العامة — بدعم من وزارات المالية والبنوك المركزية ذات الكفاءة.

ولكن هذا التقدم في سياسات الاقتصاد الكلي لم تكتمل بإرساء الحكومة الرشيدة على المدى الأطول في كثير من البلدان، وخاصة الإصلاحات السياسية والمؤسسية. وتفيد الأدلة المستمدة من مؤشرات الحكومة العالمية بأن الركود أصاب فعالية الحكومة والسيطرة على الفساد والصوت والمساءلة في المنطقة، في المتوسط، بينما تدهورت الجودة التنظيمية وسيادة القانون بوجه عام.

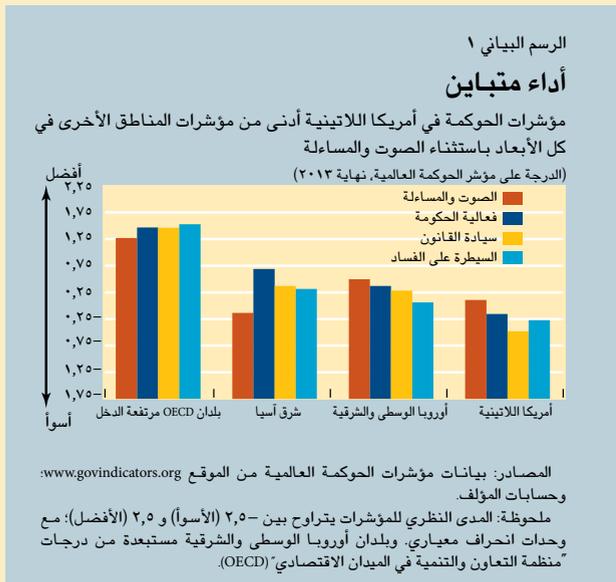
وفي نهاية ٢٠١٣، جاءت جودة الحكومة في أمريكا اللاتينية بعد مثيلاتها في المناطق التي يندرج معظمها تحت فئة الدخل المتوسط، مثل أوروبا الوسطى والشرقية، التي حققت تقدما أثناء التحول من نظام التخطيط المركزي إلى النظام القائم على السوق والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، حققت منطقة شرق آسيا — بتركيزها على اتباع استراتيجية طويلة الأجل وإقامة بيروقراطيات مستقلة تقوم على الجدارة — تفوقا على أمريكا اللاتينية في كثير من أبعاد الحكومة، بما فيها فعالية الحكومة وسيادة القانون والسيطرة على

الفساد (انظر الرسم البياني ١)، مع استثناء بُعد الصوت والمساءلة (وهو من مواطن القوة النسبية لدى أمريكا اللاتينية). ويلاحظ أن متوسط مراتب البلدان في أمريكا اللاتينية أدنى من المستوى الوسيط العالمي في كل مؤشرات الحكومة عدا الصوت والمساءلة الذي يتجاوز المستوى الوسيط بالكاد. وتحتل أمريكا اللاتينية مرتبة ضعيفة للغاية فيما يخص (إعمال) سيادة القانون. وبالنسبة للأمن الشخصي وانتشار الجرائم، تحتل المنطقة مرتبة بالغة الانخفاض.

وتخفي متوسطات المناطق كثيرا من الاختلافات بين البلدان. فشيلي وكوستاريكا وأوروغواي، على سبيل المثال، تحتل مرتبة مرتفعة نسبيا في مجال الحكومة، على خلاف معظم البلدان الأخرى التي تقل مراتبها عن المستوى العالمي الوسيط. وبعضها، مثل فنزويلا، الذي يحتل مرتبة بالغة الضعف. وتتفاوت الاتجاهات العامة أيضا. فبعض البلدان — مثل أوروغواي ذات النظام السياسي المنفتح بشكل متزايد، والسكان الملتزمين بالقانون، والتساهل شبه المعدم مع ممارسات الفساد، وباراغواي التي بدأت من مستوى شديد الانخفاض — حققت تحسنا في السيطرة على الفساد بمرور الوقت، بينما شهدت فنزويلا تراجعا ملحوظا.

وسعيا للحد من الفساد الأصغر المرتبط بفرط البيروقراطية، قام عدد من البلدان، مثل كولومبيا والمكسيك وكوستاريكا، بتقليص الروتين، ولكن كثيرا من البلدان لا يزال متأخرا في هذا المسار. وبصورة أعم، من حيث التنافسية العالمية تبعا لمقياس المنتدى الاقتصادي العالمي، هناك ٧ بلدان فقط من بين ١٨ بلدا في أمريكا اللاتينية تندرج في مراتب النصف الأول على المؤشر الذي يغطي ١٤٤ بلدا. ولا تتضمن المراتب الخمسون العليا إلا شيلي — في المرتبة الثالثة والثلاثين وفي تراجع — وبنما (التي تحتل المرتبة الثامنة والأربعين). والعامل الرئيسي الذي يخفض تنافسية المنطقة هو جودة المؤسسات التي تعد دون المستوى.

وهناك عدة بلدان في المنطقة تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأولية، ولا سيما الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن. ومع بعض الاستثناءات، مثل شيلي تليها كولومبيا والبرازيل إلى حد ما، نجد أن حالة الحكومة والسيطرة على الفساد أسوأ في متوسط البلدان الغنية بالثروات الاستخراجية مقارنة ببقية بلدان المنطقة. وتشير الأدلة المستمدة من كل المناطق، بما فيها أمريكا اللاتينية، إلى أن البلدان الغنية بالموارد عموما لم تغتنم فرصة الدورة السلعية الاستثنائية في العقد الماضي لإجراء إصلاحات في الحكومة. فالبيانات تشير إلى



الصرامة في تطبيق إجراءات مكافحة الرشاوى وتنفيذ السياسات المتعلقة بتضارب المصالح وتداول الأدوار بطريقة «الباب الدوار» بين القطاعين العام والخاص.

وتتحمل الشركات متعددة الجنسيات في البلدان عالية الدخل وفي الصين مسؤولية رئيسية أيضا. فعلى سبيل المثال، ينبغي لشركات النفط الأمريكية والأوروبية أن تعتمد تنفيذ القسم الوارد في قانون دود/فرانك الأمريكي الذي يشترط على الشركات العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية الكشف عن تفاصيل مدفوعاتها للحكومات الأجنبية — بدلا من الاستمرار في معارضة هذا النص — على أن تستكمل هذه الخطوة بالتطبيق من جانب الهيئات التنظيمية في البلدان المضيفة لهذه الشركات. وثمة حاجة أيضا لمزيد من الدعم من حكومات الكثير من البلدان مرتفعة الدخل؛ حيث يجب على هذه الحكومات أن تكشف عن كل الملاذات الآمنة وتتخلص منها، مع اشتراط الكشف عن أصحاب ملكية الانتفاع في هذه الشركات ومراعاة التطبيق الصارم للاتفاقية المعنية بمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وتؤدي زيادة الشفافية إلى إفساح المجال أمام مزيد من الانفتاح على مستوى الحكومات (بما في ذلك ما يتحقق عالميا عن طريق «شراكة الحكومات المنفتحة» — «OGP»). ففي أمريكا اللاتينية، تم إحرار تقدم في مجال الشفافية الاقتصادية والمالية، ولكن الشفافية السياسية أمامها شوط طويل حتى تعالج الاستحواذ على أجهزة الدولة وتضارب المصالح. وينبغي أن يفرض على المسؤولين العموميين والساسة والقضاة على المستويين الوطني ودون الوطني أن يفصحوا في حينه وبصورة متاحة للجميع عن كل حصص ملكيتهم في المشروعات التجارية وأصولهم ومصادر تمويل حملاتهم الانتخابية ومداواتهم بشأن مشاريع القوانين وسجلاتهم التصويتية. ويتعين تحقيق الشفافية الكاملة أيضا عند معالجة الفساد في إجراءات التوريد، وهو ما يشمل كل القطاعات والمؤسسات المملوكة للدولة والبلديات، ويخضع لإشراف المجتمع المدني. وينبغي أن تعلن الحكومات قائمة المرشحين الذين يمارسون التواطؤ أو الرشوة، مع استبعادهم من التعاقدات الحكومية — وهو ما تفعله شيلي وكولومبيا والبرازيل حاليا على سبيل المثال.

وإذا اقترنت هذه الإصلاحات في الشفافية مع الابتكارات التي تجلبها حركة البيانات المفتوحة ومع أدوات تشخيصية جديدة قوية للحكومة، يمكن أن يساعد ذلك في إجراء تحليل دقيق لمواطن الضعف في الحكومة ويكشف النقاب عن الفساد والتواطؤ. وللمساعدة في ترجمة هذه المعلومات عالية القيمة إلى مساءلة وإصلاح، ينبغي أن يزداد إشراك وتمكين المجتمع المدني (بما في ذلك الدوائر الأكاديمية والمراكز البحثية). ومن الضروري في هذا الصدد أن يساهم الإعلام بدور أهم في التحري عن ممارسات استغلال النفوذ والفساد والكشف عنها، ولكن ذلك سيستتبع الفحص الدقيق لهيكل ملكية وسائل الإعلام الذي يتسم بالتركز الشديد في كثير من البلدان.

ثراء فرصة الإصلاح

لا تقل أهمية الدعائم الأساسية المذكورة أنفا لإصلاح الحكومة في حالة البلدان الغنية بالموارد، ولكن الأمر في هذه البلدان غالبا ما يتطلب اتخاذ تدابير تكميلية أيضا بشأن الصناعات الاستخراجية. وقد استفادت حكومة الموارد الطبيعية من بعض المبادرات المهمة أثناء طفرات أسعار السلع الأولية في العقد الماضي، إذ تضافرت مؤسسات مالية دولية بارزة وبنوك تنموية متعددة الأطراف، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، وتم إطلاق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI) — التي يشارك فيها الآن ٤٨ بلدا. وساعدت المناهج والأدوات الجديدة في التقييمات القطرية

وتطوير الاستراتيجيات، كميثاق الموارد الطبيعية، على سبيل المثال، بتركيزه على صياغة السياسات في كل أجزاء سلسلة القرار. ولكن التنفيذ الفعال أمر مطلوب. ويجب أن يكون تعزيز المساءلة وسيادة القانون جزءا مكملا لمبادرات السياسة الاقتصادية التكنولوجية والإفصاح.

ويمثل إصلاح الشفافية عاملا ضروريا؛ فينبغي للبلدان أن تنضم إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، واعتماد معاييرها الدولية، ومعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية على

تشهد أمريكا اللاتينية تراجعا مستمرا في درجة التساهل العالية السابقة مع ممارسات الفساد وفرص الإفلات من العقاب.

المستوى دون الوطني، على غرار ما بدأت كولومبيا. ومع هبوط أسعار النفط، هناك فرصة لإجراء إصلاحات محددة في المالية العامة، بما في ذلك تخفيض دعم الطاقة (على غرار إكوادور والمكسيك)، تعزيز الامتثال الضريبي لأصحاب النفوذ وتوسيع القاعدة الضريبية ككل (بالابتعاد عن الاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية)، وإقامة صناديق للثروة السيادية تدار بكفاءة (على غرار شيلي)، وتعزيز فعالية اقتسام الإيرادات والنفقات العامة على المستوى دون الوطني، حيث يغلب طابع الإهدار والفساد.

وبالإضافة إلى ذلك، مثلما بدأ يحدث في المكسيك والبرازيل، ينبغي أن تقوم البلدان الغنية بالموارد بتجديد شركاتها النفطية الوطنية، وإخضاعها لقواعد السوق الصارمة، والحد من التدخلات السياسية، وإرساء نظم للتعيينات على أساس الجدارة، وإعمال الإشراف الفعال، والإفصاح، ونزاهة الشركات. ويعتبر وجود هيئات أقوى وأكثر اعتمادا على الجدارة في القطاعات الاستخراجية وغيرها عاملا أساسيا أيضا، وكذلك الاهتمام بالتحديات الاجتماعية والبيئية (كالتي تواجهها كولومبيا وبيرو). وثمة حاجة أيضا إلى زيادة شفافية الهيئات التشريعية في كثير من البلدان — بما في ذلك بوليفيا وشيلي وإكوادور وبيرو وفنزويلا.

وعلى وجه العموم، هناك قصور كبير في الحكومة في أمريكا اللاتينية. وما لم تتحسن، سيكون النمو المستمر والمشارك معرضا للخطر، والطبقة المتوسطة الكبيرة مهددة، ومن غير المرجح أن تتم معالجة التفاوتات الإجمالية. ولكن الأمل والفرصة قائمتان فهناك تراجع مستمر في درجة التساهل العالية السابقة مع ممارسات الفساد وفرص الإفلات من العقاب. والمجتمع المدني يطالب بالتغيير، كما شرعت بعض البلدان في الإصلاح، كالبرازيل وشيلي. وفي نهاية المطاف، يمكن التعرف على قوة الحكومة في بلد ما، ليس من خلال غياب الفساد بالكامل — وهو أمر غير واقعي — وإنما من خلال الإصرار وجودة الاستجابة المؤسسية لهذه الممارسات. وقد حان الوقت لإصلاح الحكومة كما نستشف من تغير المزاج العام، مقترنا بانخفاض أسعار السلع الأولية والتوترات الاجتماعية-الاقتصادية والمالية التي جلبها انخفاض النمو في كل أنحاء المنطقة وفي الصين. ■

دانيل كاوفمان هو رئيس معهد حوكمة الموارد الطبيعية.

المراجع:

See www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2015/09/pdf/kaufmannref.pdf



بنك شيلى المركزي، سانتياغو، شيلى

سبقك إليها

لويس جاكوم

اليوم بأنها عالمية. ومن المرجح أن ترسخ ممارسة تكليف البنوك المركزية بمسؤولية منع الأزمات المصرفية في منطقة لها تاريخ من انعدام الاستقرار المالي المزمّن، في حين يمكن أيضاً أن تكون لدعوة البنوك المركزية إلى المساهمة في النمو الاقتصادي وتوظيف العمالة جاذبية نظراً لأن التوقعات تشير إلى أن النمو سيظل قابلاً في مستويات منخفضة — كما هي الحال في بقية العالم.

غير أن تكليف البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية بمهام متعددة يشبه العودة إلى المستقبل. فقد كان لدى الكثير من البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية عدة اختصاصات، بما في ذلك الحفاظ على استقرار البنوك وتعزيز النشاط الاقتصادي وتوظيف العمالة — ولم تكن النهايات سعيدة في الغالب. ويمكن إذن أن يقدم لنا التاريخ منظوراً مفيداً بشأن سبل تشكيل سياسات البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية في المستقبل. وعلى أي حال، فكما قال الروائي الأمريكي الشهير ويليام فوكنر ذات مرة، «الماضي لا يموت أبداً، بل إنه حتى ليس ماضياً.»

ماضٍ متنوع

يمكن تقسيم تاريخ البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية إلى ثلاث فترات رئيسية: السنوات الأولى التي بدأت في عشرينات القرن الماضي، ومرحلة التطور التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، والسنوات الذهبية التي تلت التسعينات (دراسة (Jácome, 2015)). وفي كل من هذه الفترات، كانت

شدة الأزمة المالية العالمية إلى قلب عدد من الحقائق الاقتصادية، بما في ذلك توافق شبه عام في الآراء على أن المسؤولية الرئيسية للبنوك المركزية هي السيطرة على التضخم.

فقد ألقى عدة نقاد باللوم على البنوك المركزية لعدم تحركها لمنع الأزمة المالية العالمية الأخيرة، جزئياً لأن اختصاصاتها الضيقة تكلفها بواجبات محدودة للحفاظ على الاستقرار المالي. ومن ناحية أخرى، أثارت الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية للحيلولة دون إطالة فترة الركود عقب الأزمة المالية تساؤلات بشأن ما إذا كان ينبغي أن تكون البنوك المركزية معنية بدرجة أكبر بالنمو وتوظيف العمالة — ليس فقط أثناء الأزمات وإنما أيضاً في الظروف العادية.

وفي ظل البيئة الحالية التي يسودها نمو منخفض ويشكل التضخم فيها تهديداً محدوداً، يزداد احتمال تكليف البنوك المركزية بمهام إضافية لتعزيز النمو الاقتصادي وتوظيف العمالة. وتوفر الفعّاعات التي يمكن أن تحدث حافزاً لفكرة أن للبنوك المركزية دور تضطلع به في منع وقوع أزمة مالية أخرى. وفي الواقع، اضطلعت بعض البنوك المركزية بالفعل بما يسمى بسياسات السلامة الاحترازية الكلية لتعزيز استقرار النظام المالي ككل، وليس فقط فرادى المؤسسات المالية.

وبينما لا تزال المناقشة بشأن هذه المسألة جارية في الاقتصادات المتقدمة، فمن الحتمي أن تنتشر إلى أمريكا اللاتينية. وتتم مناقشات السياسات

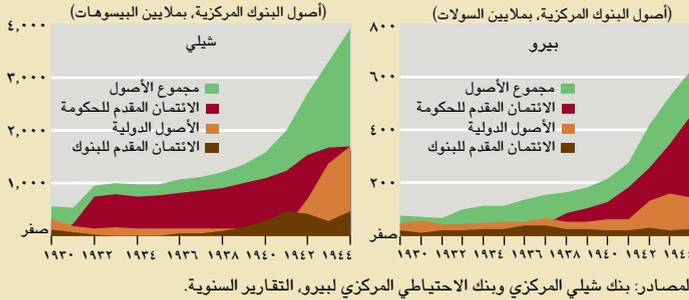
تكليف البنوك المركزية باختصاصات تتجاوز السيطرة على التضخم يستدعي التجارب المبررة السابقة في أمريكا اللاتينية. فهل ستتغير الأمور؟

أدت

الرسم البياني ١

تزايد الائتمان

أثناء الكساد الكبير وبعده، قامت بنوك مركزية في بلدان مثل شيلي وبيرو بتوسيع تمويلها للنفقات الحكومية بدرجة كبيرة.



لدى البنوك اختصاصات وأطر مختلفة للسياسات أسفرت عن اتجاهات مختلفة للتضخم. وكان كل من الكساد العظيم في الثلاثينات وانهيار نظام بريتون وودز في أوائل السبعينات إيذاناً ببدء حقبة جديدة للبنوك المركزية في المنطقة. ويبدو أن الأزمة المالية العالمية والركود الكبير قد اضطلعاً بدور مماثل اليوم.

أنشئت البنوك المركزية الأولى في أمريكا اللاتينية عندما كان معيار الذهب هو الذي يحكم النظام النقدي الدولي. وشملت هذه البنوك بنك الاحتياطي لبيرو (١٩٢٢) وبنك جمهورية كولومبيا (١٩٢٣). وأنشأت شيلي والمكسيك بنوكاً مركزية في عام ١٩٢٥، تبعتهما غواتيمالا (١٩٢٦) وإكوادور (١٩٢٧) وبوليفيا (١٩٢٩). وكلفت البنوك المركزية بتحقيق ثلاثة أهداف هي: الحفاظ على الاستقرار النقدي، وتمويل الحكومة بصورة محدودة، والمساعدة على الحفاظ على استقرار البنوك.

وبموجب معيار الذهب، كانت البنوك المركزية ملتزمة بالحفاظ على إمكانية تحويل العملات بأسعار صرف ثابتة مع السماح بتدفق رأس المال بحرية إلى داخل اقتصاداتها ومن خارجها (حساب رأسمالي مفتوح). وكان بإمكان البنوك المركزية إصدار أوراق البنكنوت على أن تدعمها الاحتياطيات الدولية — وهي بالدرجة الأولى الذهب والعملات الأجنبية التي يمكن تحويلها إلى ذهب.

ولكن بنهاية العشرينات، كانت آثار الكساد العظيم محسوسة في أمريكا اللاتينية. فمع وقوع الاقتصادات المتقدمة في براثن الركود، تراجع الطلب على السلع الأولية. وتراجعت كذلك أسعار الصادرات لاقتصادات أمريكا اللاتينية التي تنتج السلع الأولية بدرجة كبيرة، فوُجعت هي أيضاً في حالة كساد. وتعددت الحالة لهروب رأس المال من المنطقة للاستفادة من أسعار الفائدة الحقيقية الأعلى في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأصبح الحفاظ على معيار الذهب أثناء الكساد الكبير مستحيلاً وتوقفت أمريكا اللاتينية عن العمل به. ولم يعد على البنوك المركزية أن تضمن إمكانية تحويل العملات المحلية، ولكنها حافظت على ثبات أسعار الصرف بدعم الضوابط الرأسمالية للحد من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج. وبدأت فترة انتقالية للبنوك المركزية مع تحول السياسة النقدية إلى الطور التوسعي لتوفير ائتمان على نطاق واسع للحكومات لمساعدتها على استعادة النشاط الاقتصادي. وتوسعت الميزانيات العمومية للبنوك المركزية بسرعة في بلاد مثل شيلي، وفي بيرو على وجه الخصوص، حيث زاد الائتمان المقدم للحكومة بأكثر من ثلاثة أضعاف في الفترة بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٨، وزاد مرة أخرى بنسبة ٣٠٠٪ أخرى في عام ١٩٤٤ (راجع الرسم البياني ١). وفي المكسيك مثل الائتمان المقدم للحكومة نحو ٤٥٪ من مجموع أصول بنك المكسيك في عام ١٩٤٠.

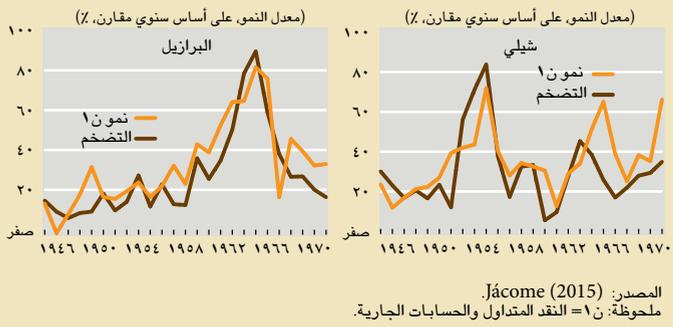
إدمان التمويل من البنوك المركزية

بينما كان من الضروري في بادئ الأمر توسيع الميزانيات العمومية للبنوك المركزية لإعادة اقتصادات أمريكا اللاتينية من على حافة الانهيار أثناء الركود الكبير، أصبحت البنوك تدمن تمويل إنفاقها من البنوك المركزية. وأدى التوسع النقدي المتضمن في تمويل مصروفات الحكومة في نهاية المطاف إلى نثر بذور التضخم المرتفع في أمريكا اللاتينية.

الرسم البياني ٢

ارتفاع إلى عنان السماء، ثم اختفاء

بعد الحرب العالمية الثانية، أدت السياسات النقدية المتراخية التي كانت تستهدف تعزيز التنمية إلى زيادة حادة في التضخم في بلدان مثل البرازيل وشيلي.



وصادقت أمريكا اللاتينية على نظام بريتون وودز، المنشأ في عام ١٩٤٥، والذي التزمت فيه البلدان بالحفاظ على سعر صرف ثابت — ولكن قابل للتعديل — بدعم من شبكة معززة من الضوابط الرأسمالية. وفي الوقت نفسه، تغيرت مجالات المسؤولية للبنوك المركزية بدرجة هائلة مع شروع الحكومات في الاضطلاع بدور حاسم في صياغة السياسة النقدية. وتضاعفت اختصاصات البنوك المركزية. وأصبحت الاختصاصات الشاملة المتصلة بالسياسات هي تنظيم النقد وتعزيز العمالة في الأرجنتين وتعزيز التطوير المنظم للاقتصاد في شيلي وكولومبيا وبيرو. وكلف بنك المكسيك بصياغة السياسة النقدية وسياسة الائتمان وسياسة أسعار الصرف، وتحقيق ثلاثة أهداف هي: تعزيز استقرار القوة الشرائية للنقود، وتطوير النظام المالي، وتحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي. وفي الواقع العملي تحولت البنوك المركزية إلى بنوك تنمية — وأخذت تمويل قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان وكذلك العجز الحكومي. وكانت النتيجة النهائية هي زيادة التضخم.

وثبت أن تمويل البنوك المركزية للتنمية الاقتصادية لا يتسق مع الحفاظ على سعر صرف ثابت. وأدى تراخي السياسات النقدية إلى تعزيز الطلب الكلي، ولكن تسبب أيضاً في عجز في الحساب الجاري انتقص من الاحتياطيات الدولية، وهو ما أدى إلى وقوع أزمات في العملة وإلى ارتفاع التضخم في نهاية المطاف، كما حدث في البرازيل وشيلي (راجع الرسم البياني ٢).

ومع تراجع التضخم إلى خانة واحدة في أواخر التسعينات وبداية الألفينات، جعلت البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو استهداف التضخم إطارا لسياساتها — أي إجراء السياسة النقدية

يمكن أن يلقي توسيع اختصاصات البنوك المركزية قبولا كبيرا في أمريكا اللاتينية.

عادة بتعديل أسعار الفائدة لديها في الأجل القريب لبيان موقف السياسة النقدية ودفع التوقعات التضخمية إلى هدف التضخم المعلن سلفا. وزادت بمرور الوقت مصداقية نظم استهداف التضخم مع وفاء البنوك المركزية بوعودها. وأدى بناء المصداقية إلى تعزيز فعالية السياسة النقدية، مع قيام المشاركين في الأسواق بإبقاء التوقعات التضخمية متوائمة مع أهداف البنوك المركزية.

وكانت الإصلاحات المؤسسية للبنوك المركزية وسيلة رئيسة لجعل الخمس عشرة سنة الماضية أطول فترة لاستقرار الأسعار في أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات. وقد بنى هذا الإنجاز على أربعة دعائم رئيسية: الاستقلال السياسي والتشغيلي للبنوك المركزية، وخضوع البنوك المركزية للمساءلة، ومرونة أسعار الصرف وانفتاح الحسابات الرأسمالية، وانضباط سياسة المالية العامة.

الأزمة المالية العالمية

هل سيؤدي الركود الكبير إلى إثراء النقاش في أمريكا اللاتينية بشأن حقبة جديدة من الصيرفة المركزية كما حدث في الاقتصادات المتقدمة؟ يمكن أن يلقي توسيع اختصاصات البنوك المركزية قبولا كبيرا في أمريكا اللاتينية. فتحمل المسؤولية عن الاستقرار المالي قد يعتبر تكميلا طبيعيا لدور البنك المركزي القائم باعتباره المقرض الأخير لمنع وقوع أزمات مالية نظام مثل تلك التي وقعت في الماضي. ويرجح أن تشترط الاختصاصات الإضافية بشأن الاستقرار المالي أن تصبح البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية مسؤولة عن سياسة

وعقب انهيار نظام بريتون وودز في أوائل السبعينات وتزايد مرونة أسعار الصرف في مختلف بلدان العالم، تدهور انعدام الاستقرار الاقتصادي الكلي في أمريكا اللاتينية إلى جانب الاضطرابات السياسية. وكانت فترة انتقالية جديدة قد بدأت للبنوك المركزية مع تعديل السياسة النقدية ببساطة لمواءمة التضخم المتزايد، واستيعاب الأسعار بدلا من مقاومتها بتقييد كمية النقود المتاحة. ولكن لم يمض وقت طويل على انهيار نظام بريتون وودز حتى أدى ارتفاع حاد في أسعار النفط إلى تغيير الأمور تغييرا كبيرا.

وارتفعت كمية النقد المتداول في النظام المالي الدولي بصورة حادة مع قيام البلدان المصدرة للنفط بالاستثمار في الثروة الجديدة التي عثرت عليها. ووجدت كميات كبيرة من البترودولارات طريقها إلى أمريكا اللاتينية. ووفرت هذه التدفقات الرأسمالية الداخلية قدرا كبيرا من التمويل الخارجي للمنطقة — كان أغلبه في صورة قروض مصرفية مقومة بالدولار. غير أن مصدر التمويل هذا لم يدم طويلا. فبحلول أوائل الثمانينات، تحولت التدفقات الرأسمالية الداخلية إلى تدفقات خارجة بسبب تشديد السياسة النقدية (وارتفاع أسعار الفائدة) في الاقتصادات المتقدمة — في وقت كانت فيه معظم بلدان أمريكا اللاتينية قد سجلت حالات عجز كبيرة في الميزانيات، واختلالات في الحسابات الجارية، وديونا أجنبية. وتسببت هذه الحالة في حدوث خفض كبير في قيم العملات، وهو ما جعل من الصعب سداد خصوم الشركات والبنوك والحكومات المقومة بالدولار ودفع التضخم إلى مستويات مرتفعة للغاية. وخلال هذا العقد، استوعبت السياسة النقدية ارتفاع التضخم.

تحول في السياسات

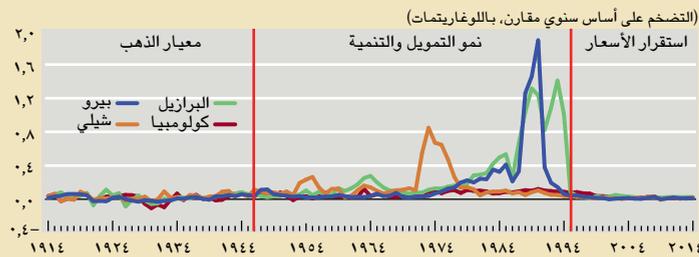
كانت التسعينات نقطة تحول في السياسة النقدية في أمريكا اللاتينية. فبعد مرور أكثر من ٥٠ سنة على إثقال البنوك المركزية بأهداف متعددة، قامت الحكومات بمنحها استقلالية سياسية وتشغيلية تسمح لهذه المؤسسات بالتركيز بالدرجة الأولى — وأحيانا بشكل حصري — على احتواء التضخم. وشيئا فشيئا، قبلت البلدان أن المساهمة الرئيسة للسياسة النقدية في النمو الاقتصادي تتمثل في تحقيق مستويات منخفضة ومستقرة من التضخم والحفاظ عليها لأن ذلك يحد من عدم اليقين في اتخاذ القرارات، لدى المستهلكين والمستثمرين.

وبدأت شيلي هذا الاتجاه في عام ١٩٨٩، وفي العقد التالي وافقت معظم بلدان أمريكا اللاتينية على قوانين جديدة كانت استقلالية البنوك المركزية تشكل فيها الدعامة الأساسية للإصلاحات وذلك لتجنب التحيز التضخمي من التأثيرات السياسية على السياسة النقدية. وفي إجراء للتخلي عن الماضي، جرى تقييد التمويل الحكومي — المصدر الأساسي التاريخي للتضخم — بل ومنعه. وبدأت البلدان أيضا، في معظم الحالات، تطبيق مرونة سعر الصرف للسماح لسعر الصرف باستيعاب الصدمات الخارجية. وإضافة إلى ذلك، شرع عدد كبير من البلدان بدءا من النصف الثاني من الثمانينات في إصلاح هياكل اقتصاداتها لزيادة توجيهها نحو السوق. وساعدت أيضا تلك التغييرات الهيكلية — مثل إصلاح التجارة، الذي فتح الاقتصادات أمام التنافس الخارجي — على الحد من التضخم.

الرسم البياني ٣

طريق وعرة

تعاملت أمريكا اللاتينية مع تضخم شديد الارتفاع لسنوات إلى أن بدأ ينحسر في عام ١٩٩٤ وخضع للسيطرة في عام ٢٠٠٠.



المصدر: (2015) Jácme

ملحوظة: يمكن تقسيم التاريخ النقدي لأمريكا اللاتينية إلى ثلاثة مراحل على مدى القرن الماضي. الفترة الأولى هي فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وكان معيار الذهب يهيمن على معظمها، وكان التضخم منخفضاً وإن كان متقلبا. وخلال السنوات الخمسين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حين كان يتم اللجوء إلى كثير من البنوك المركزية لتمويل الإنفاق الحكومي ومشروعات التنمية، ارتفع التضخم في نهاية المطاف إلى مستويات عالية جدا. وبعد عام ١٩٩٥، حين أصبحت السيطرة على التضخم هدفا لمعظم البنوك المركزية، أخذت زيادات الأسعار في الانحسار. وباستخدام مقياس لوغاريتمي، يتم ضغط نطاق البيانات مع توضيح نطاقها. ولبيان أي سنوات كانت معدلات التضخم فيها سالبة، يحسب النمو على أساس سنوي مقارن باعتباره +١ معدل التضخم في كل عام، وأعلى معدل سنوي يظهر في الرسم البياني هو ٧.٤٦٢٪.

وكبديل لذلك، قام بالفعل عدد من البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية بإسناد ثقل أكبر للناتج عند إعدادها لحسابات السياسات، دون توسيع نطاق اختصاصها بصورة صريحة. وهي تهدف إلى تمهيد التقلبات الدورية في الأجل القريب لمساعدة العمالة وحماية الاستقرار المالي.

لقد استغرقت البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية ٨٠ عاما لتحقيق مستويات منخفضة ومستقرة من التضخم، وهو ما حسن الرعاية الاجتماعية في بلدانها. وقد كانت رحلة طويلة مليئة بالصعوبات جربت فيها البنوك المركزية اختصاصات وسياسات مختلفة بينما شهدت بلدان كثيرة فترات طويلة من التضخم المرتفع (راجع الرسم البياني ٣). ولن تعني تطورات المستقبل بالضرورة العودة إلى مستويات التضخم المرتفعة أو حتى المرتفعة بصورة هائلة، ولكن يخشى أن يؤدي تكليف البنوك المركزية بمسؤوليات لا تستطيع الوفاء بها فعلياً إلى تقويض استقلاليتها السياسية ومصداقيتها التي نالتها بمشقة. وستكون النتيجة في تلك الحالة تحقيق استقرار الأسعار — بتكلفة هي زيادة أسعار الفائدة وخفض النمو الاقتصادي. ■

لويس جاكوم نائب رئيس قسم في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Jácome, Luis L, 2015, "Central Banking in Latin America: From the Gold Standard to the Golden Years," IMF Working Paper 15/60 (Washington: International Monetary Fund).

—, and Tommaso Mancini-Griffoli, 2014, "A Broader Mandate," Finance & Development, Vol. 51, No. 2.

السلامة الاحترازية الكلية. ويشكل ذلك إصلاحاً مؤسسياً معقولاً لأنه سيسمح للبلدان بالاستفادة من خبرات البنوك المركزية في تقييم المخاطر الاقتصادية الكلية والمخاطر المالية ويضع قرارات صعبة بشأن السلامة الاحترازية الكلية في أيدي مؤسسة مستقلة سياسياً. إلا أن هناك أيضاً تكاليف محتملة. وعلى وجه الخصوص، يمكن اعتبار البنوك المركزية مؤسسات قوية بصورة مفرطة تحكمها سلطات غير منتخبة، بما يمكن أن يعزز الرأي المسمى بالعجز الديمقراطي المستخدم في الماضي لمعارضة استقلالية البنوك المركزية. وعلاوة على ذلك، فإن استقلالية البنك المركزي يمكن أيضاً أن تخضع للتمحيص إذا وقعت أزمة مالية أخرى على الرغم من الاختصاصات الجديدة. ويمكن أيضاً أن تضعف مساءلة البنوك المركزية لأن هدف الاستقرار المالي يصعب التعبير عنه بأرقام. والتحدي الذي تواجهه بلدان أمريكا اللاتينية هو تصميم مؤسسات وأطر للسياسات للحفاظ على الاستقرار المالي لا تقوض مصداقية السياسة النقدية (راجع دراسة (Jácome and Mancini-Griffoli, 2014).

أما مبررات جعل البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية مسؤولة عن النمو الاقتصادي والعمالة فهي أقل وضوحاً. فليس بإمكان البنوك المركزية أن تؤثر باتساق على النمو الاقتصادي والعمالة، نظراً لأن نشاطها الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على عوامل خارجية (كالطلب على السلع الأولية) في الأجل القريب ويرتكز على تغيرات هيكلية لتعزيز الإنتاجية ودعم العمالة في الأجل البعيد. ولذلك فإن إضافة عنصر النمو والعمالة إلى مجال مسؤوليات البنوك المركزية يمكن أن يهدد فعالية السياسة النقدية ومن شأنه أن يجعل عملية المساءلة معقدة، لا سيما إذا كان التضخم والنمو هدفين متعارضين.



COLUMBIA | SIPA

School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Jan Svejnar, Andrés Velasco, and many others.

A 12-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises

The 2016–2017 program begins in late May of 2016. Applications are due by January 5, 2016.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | sipa.columbia.edu/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu

الإنجاز على النحو الصحيح

أوجوستو ديلا توري ودانيل ليدرمان وصامويل بينكناغورا

ارتباط وثيق وموجب بين زيادة التجارة داخل المنطقة ونمو الصادرات الموجهة إلى بقية العالم، وتتقارب مستويات المعيشة فيها مع مستويات المعيشة في البلدان مرتفعة الدخل.

ولكننا خلصنا إلى أن التكامل الإقليمي بحد ذاته ليس العامل الحاسم في مكونات النمو في شرق آسيا. وبدلاً من ذلك، فالمكون الحاسم هو طريقة تنفيذ هذه البلدان للتكامل. فالصلة بين التجارة داخل المنطقة والنمو الملحوظ في شرق آسيا يعكس نمطين مهمين للتجارة: حجم تجارة كبير داخل الصناعة الواحدة، أي تدفق التجارة داخل قطاعات أو صناعات معروفة بشكل ضيق، مثل الإلكترونيات والمعدات الثقيلة؛ ومشاركة عالية في سلاسل القيمة العالمية التي ترتبط فيها التجارة بعمليات إنتاج متعددة البلدان. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تصنع شركة إنتاج سيارات أجهزة تغيير السرعات في أحد البلدان، وجسم السيارة في بلد آخر وتصدر هذه القطع إلى بلد ثالث يتم فيه تجميع السيارة.

وقد خلصنا إلى أنه بعد وضع العوامل الهيكلية المزمّنة مثل الموقع الجغرافي وحجم الاقتصاد ووفرة الموارد الطبيعية في الاعتبار، فإن أداء أمريكا اللاتينية يقارن بصورة جيدة بشرق آسيا

مع تلاشي فترة النمو المرتفع الأخيرة من الذاكرة، يطارد منطقة أمريكا اللاتينية والكاربيبي مرة أخرى فشلها التاريخي الطويل في الاقتراب من مستويات المعيشة في البلدان مرتفعة الدخل.

وبالفعل، بلغ دخل الفرد في المنطقة (يشار إليها فيما بعد بأمريكا اللاتينية للتسهيل) نحو ٣٠٪ من دخل الفرد في الولايات المتحدة لأكثر من قرن من الزمن. وبالتالي، لا يوجد ما يثير الاستغراب من أن يحتل تحدي دعم النمو والعدالة الاجتماعية مركز الصدارة في مناقشات المنطقة بشأن السياسات. ودفع هذا الوضع صناعات السياسات إلى زيادة الاهتمام بالتجارة الدولية كمصدر قوي محتمل للنمو، وخاصة بالدور الذي يمكن أن يؤديه التكامل التجاري الإقليمي. وعلى سبيل المثال، فإن من أهداف تحالف المحيط الهادئ — اتفاقية التكامل لعام ٢٠١٢ بين شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو — هو «مواصلة دفع نمو اقتصادات البلدان الأعضاء في التحالف وتنميتها وزيادة قدرتها التنافسية».

ومن جوانب عديدة، تأثر هذا الدفع نحو التكامل الإقليمي بقصة نجاح منطقة آسيا والمحيط الهادئ (يشار إليها فيما بعد بشرق آسيا)، حيث يوجد

إذا كانت أمريكا اللاتينية تريد أن تعتمد على التجارة لزيادة النمو الاقتصادي، فعليها أن تجد المنهج الصحيح

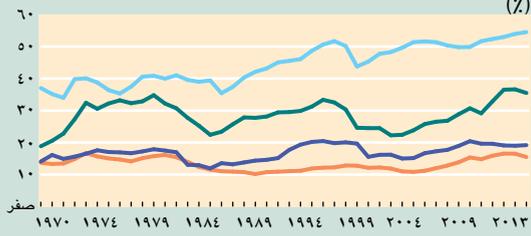
موظفة تعمل على خط تجميع الهواتف المتنقلة في المنطقة التجارية الحرة بماناواس، الأمازون، البرازيل.



الرسم البياني ١

التجارة والدخل

تتاجر بلدان شرق آسيا مع بعضها البعض عموماً أكثر بكثير من بلدان أمريكا اللاتينية، كما أن دخول مواطني بلدان شرق آسيا أقرب إلى دخل الفرد في الولايات المتحدة.



المصدر: الأمم المتحدة، قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

ملحوظة: منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تضم الأرجنتين وجزر البهاما وبربادوس وبليز وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والدومينيكا والجمهورية الدومينيكية واکوادور والسلفادور وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وهايتي وهندوراس وجامايكا والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنست وجزر غرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو وأوروغواي وفنزويلا. ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تضم أستراليا وبيروني دار السلام وكامبوديا والصين وفجي ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وأندونيسيا واليابان وكوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا ومنغوليا وميانمار وتايوان وتونغا وفانواتو وفيت نام.

ويصدق الشيء نفسه على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ففي حالة إدراج كل من اليابان والصين، ستكون نسبة الصادرات داخل المنطقة إلى الصادرات الكلية نحو ٥٥٪. ولكن إذا استبعدت اليابان، ستكون النسبة ٤٠٪ تقريبا. وفي حالة استبعاد الصين فقط ستخف النسبة إلى ٢٥٪ تقريبا.

إعاقة النمو

ومثلما قلنا، لا يبدو أن أي من العوامل ذات الصلة بالتجارة والكامنة وراء بطء النمو في أمريكا اللاتينية تتعلق فقط بإمكانية التوصيل وأحجام التجارة مع الشركاء الإقليميين. وبدلاً من ذلك، فإن نوع التجارة الذي تمارسه البلدان (أو تخفق في ممارسته) مع بعضها البعض ومع الشركاء العالميين يمكن أن يفسر بشكل أفضل المآزق الذي تواجهه المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نفس العوامل الكامنة وراء أحجام التجارة المنخفضة نسبياً في المنطقة يمكن أن تُشكّل أيضاً هيكل تجارتها الدولية. وهذا يعني أنه من الممكن أن تكون الاختلافات في المسافات والحجم بين الشركاء التجاريين في أمريكا اللاتينية مقارنة بالاختلافات المماثلة في شرق آسيا هي التي تفسر أوجه الاختلاف في هيكلها التجاري.

وقد أوضح الاقتصاديون أن التجارة داخل الصناعة الواحدة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يعززاً تأثيرات التجارة الداعمة للنمو عن طريق ممارسة ضغوط تنافسية على المنتجين المحليين وتيسير التعلم والحصول على التكنولوجيات والدراية الأجنبية التي تدعم الابتكار ومكاسب الإنتاجية.

ويمكن أن يؤدي الانفتاح التجاري بحد ذاته إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية، بصرف النظر عن طريقة تنظيم التجارة في البلد. فالتجارة الدولية تؤدي إلى انتقال الموارد إلى القطاعات التي يكون فيها للاقتصاد المحلي ميزة نسبية وتزيد أيضاً الضغوط التنافسية، مما يدفع الشركات المحلية غير المنتجة خارج السوق ويشجع على إعادة تخصيص رأس المال والعمالة من هذه الشركات إلى شركات أكثر إنتاجية.

من حيث حجم التجارة داخل المنطقة وإمكانية التوصيل بين الشركاء التجاريين الإقليميين. وتختلف أمريكا اللاتينية بشكل ملحوظ عن شرق آسيا في السمات الرئيسية للتجارة داخل الصناعة الواحدة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ويشير ذلك إلى أن السياسات التي تهدف إلى مجرد دعم الصلات التجارية وأحجام التجارة داخل منطقة أمريكا اللاتينية لن تقدم الكثير لدعم النمو. وعلى السلطات في أمريكا اللاتينية أن تصمم سياسات تدعم مشاركة أكثر قوة في التجارة داخل الصناعة الواحدة وفي سلاسل القيمة العالمية.

التكامل في شرق آسيا

إن اهتمام أمريكا اللاتينية بتجربة التكامل الإقليمي في شرق آسيا لا يثير الاستغراب. فقد زادت نسبة الصادرات داخل منطقة شرق آسيا منذ السبعينات من ٣٠٪ إلى ٥٥٪ تقريبا، وارتفعت الصادرات الكلية ارتفاعاً هائلاً. وإلى جانب هذه الإنجازات، اقتربت مستويات المعيشة في شرق آسيا من مستويات المعيشة في الولايات المتحدة، مما يشير إلى أن التجارة داخل المنطقة بين البلدان الآسيوية أدت دوراً مهماً في تقاربها (راجع الرسم البياني ١).

وعلى العكس، ظلت الصادرات داخل منطقة أمريكا اللاتينية دون تغيير عند ٢٠٪ منذ السبعينات وشهدت المنطقة نمواً منخفضاً نسبياً في الصادرات الكلية، في حين ظل التقارب الاقتصادي بعيد المنال. ورغم ذلك، فعند توزيع بيانات تدفق التجارة، فإن بلدان أمريكا اللاتينية ليست متباعدة عن شركائها الإقليميين بالقدر الذي قد تشير إليه الأرقام الكلية.

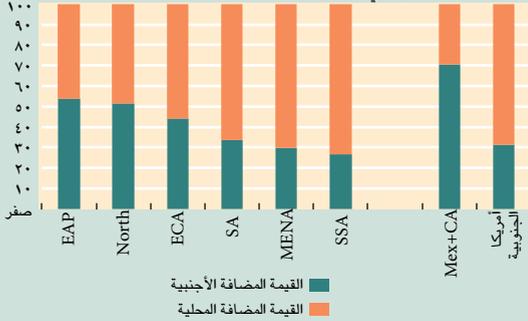
- ففي عام ٢٠١٣، كان لكل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية في المتوسط علاقة تصدير نشطة مع ما يقرب من ٨٨٪ من الشركاء الإقليميين المحتملين مقارنة بنسبة ٨٣٪ في شرق آسيا.
- والاتفاقيات التجارية الرسمية ليست غريبة على بلدان أمريكا اللاتينية. فبين أوائل الستينات والفترة الأخيرة، أبرمت بلدان أمريكا اللاتينية اتفاقيات تجارة مختلفة الطابع والعمق والحجم. ومن الأمثلة البارزة على ذلك السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي التي تضم بلدان المخروط الجنوبي في أمريكا الجنوبية؛ وجماعة دول الأنديز؛ واتفاق التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الوسطى الذي يضم بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي؛ وفي الفترة الأخيرة تحالف بلدان المحيط الهادئ.
- والشركاء الإقليميون في أمريكا اللاتينية لديهم سلال صادرات متماثلة بشكل أكبر من سلال صادرات الشركاء الإقليميين في المناطق الأخرى. وهذا يعني أن بلدان أمريكا اللاتينية متحيزة بطبيعتها للتجارة بشكل أكبر مع شركاء خارج المنطقة.
- ويرجع الحجم المنخفض نسبياً للتجارة داخل منطقة أمريكا اللاتينية في جزء منه إلى الطبيعة الجغرافية للمنطقة وحجمها الاقتصادي. فالمسافة بين وسيط أي زوج من البلدان تتجاوز المسافة المماثلة في أي منطقة أخرى، والحجم الاقتصادي لوسيط أي زوج من البلدان أقل من أي مكان آخر ما عدا إفريقيا. وعندما توضع المعوقات المرتبطة بالموقع الجغرافي والحجم في الاعتبار، فإن أداء المنطقة المقاس من حيث التجارة داخل المنطقة مقارنة بشرق آسيا يتحسن كثيراً.
- ومن الأساليب الأخرى لتسليط الضوء على أهمية الموقع الجغرافي والحجم بالنسبة لمقاييس التجارة داخل منطقة أمريكا اللاتينية هي إدراج الصادرات إلى الولايات المتحدة، التي تعتبر قريبة نسبياً من بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية. فقد بلغت نسبة صادرات المنطقة إلى الولايات المتحدة ٤٠٪ في عام ٢٠١٣، وهو ما يعني أن نسبة التجارة داخل المنطقة قدرها ٦٠٪.

الرسم البياني ٢

العمليات

إن القيم التي تضيفها بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ للمنتجات الأجنبية في عملية الإنتاج متعددة البلدان هي تقريبا نفس القيمة التي تحصل عليها. أما بلدان أمريكا اللاتينية فتضيف قيمة أساسا في بداية أو نهاية عملية الإنتاج.

(% من المشاركة الكلية في سلاسل القيمة العالمية)



المصدر: de la Torre and others (2015)

ملحوظة: تستخدم القيمة التي يضيفها بلد ما للصادرات التي تشكل جزءا من عملية تجارية متعددة المراحل كمؤشر بديل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. والجزء الأخضر من العمود يمثل القيمة التي تضيفها منطقة ما للمنتجات. ويقاس الجزء البرتقالي القيمة التي تضيفها المناطق الأخرى. وتكون التدفقات التكنولوجية والتعلم عند أقصى مستوياتها عندما يكون البلد في وسط سلسلة القيمة. أي عندما يضيف قيمة لمنتج ما تماثل القيمة التي تضيفها البلدان الأخرى في العملية. EAP = شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA = أوروبا وآسيا الوسطى؛ MENA = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ Mex+CA = المكسيك + أمريكا الوسطى؛ North = الشمال (أعضاء مجموعة البلدان السبعة وبلدان أوروبا الغربية الأخرى)؛ SA = جنوب آسيا؛ SSA = إفريقيا جنوب الصحراء.

تغيير التركيز

عندما يركز صناع السياسات في أمريكا اللاتينية على التكامل الإقليمي، عليهم أن يؤكدوا على تنمية التجارة داخل الصناعة الواحدة والإدماج في شبكات الإنتاج العالمية.

ويمكن أن تحاول الحكومات حث التغيرات في أنماط التجارة بصورة مباشرة عن طريق تقديم حوافز لقطاعات معينة مثلا. ولكن كما يزعم تقرير صدر مؤخرا عن بنك التنمية للبلدان الأمريكية (٢٠١٤)، لا تكون هذه الأنواع من التدخلات فعالة إلا إذا كانت معرفة صناع السياسات أكبر من معرفة شركات القطاع الخاص. وبدلا من ذلك، فإن السياسات واسعة النطاق، مثل تلك التي تحسن البيئة التعاقدية للشركات وتشجع المرونة في سوق العمل وتعزز جودة التعليم والبنية التحتية، ستجذب استثمارات جديدة وترفع المهارات وتقلل تكاليف التجارة. ويمكن أن يدعم ذلك وجود شركات أكثر ديناميكية وتنافسية يمكن أن تشارك بدورها بفعالية في شبكات الإنتاج العالمية. ■

أوجوستو ديلا توري كبير الاقتصاديين، ودانيل ليديرمان خبير اقتصادي رائد ونائب كبير الاقتصاديين، وصامويل بينكناغورا باحث اقتصادي، وجميعهم من مكتب كبير الاقتصاديين لأمريكا اللاتينية والكاريبي في البنك الدولي.

المراجع:

de la Torre, Augusto, Tatiana Didier, Alain Ize, Daniel Lederman, and Sergio L. Schmukler, 2015, Latin America and the Rising South: Changing World, Changing Priorities (Washington: World Bank).

Inter-American Development Bank (IDB), 2014. Rethinking Productive Development: Sound Policies and Institutions for Economic Transformation, Development in the Americas Report (Washington).

غير أن ما يجعل التجارة داخل الصناعة الواحدة والإدماج في سلاسل القيمة العالمية مختلفين عن الانفتاح التجاري الواسع هو قدرتهما المحتملة على توليد المزيد من التعلم والتداعيات التكنولوجية التي تعزز الإنتاجية. وفي حالة التجارة داخل الصناعة الواحدة، فإن المنافسة الأجنبية تدفع المنتجين المحليين، وخاصة المصدرين، إلى رفع جودة منتجاتهم أو إنتاج أنواع مختلفة من المنتج. ولكن تعتمد هذه التحسينات على التكنولوجيا، ومن المرجح أن تستند عمليات التحديث من جانب المصدرين المحليين إلى التكنولوجيات الأجنبية التي يتعرفون عليها من خلال التجارة.

يمكن أن يحقق الانفتاح التجاري بحد ذاته مكاسب في الإنتاجية.

ويشكل التعرف على التكنولوجيات والدراية الأجنبية من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية القناة الرئيسية التي يُعزز بها نمو البلد وإنتاجيته. ولا تتسم سلاسل القيمة بروابط وثيقة بين الشركات في مختلف مراحل عملية الإنتاج فقط؛ حيث يعتمد نجاحها أيضا على جودة المنتجات التي تقدمها الشركات في العملية وكفاءة تسليم هذه المنتجات في مختلف مراحل الإنتاج. وتيسر هذه الخواص تحسين الجودة ونشر المعرفة بين الشركات في سلسلة القيمة ويمكن أن تفيد الشركات المحلية الأخرى التي تتفاعل مع الشركات التي تشكل جزءا من سلسلة القيمة.

غير أن المشاركة في سلاسل القيمة لا تضمن تدفق المعرفة والعلم بالتكنولوجيات الأجنبية. ويبدو أن إمكانات التعلم وتدفعات المعرفة أكبر في البلدان التي تنضم إلى عملية الإنتاج في المراحل الوسيطة، حيث يكون التفاعل بين الموردين والمشتريين على أشده.

والتجارة داخل الصناعة الواحدة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية هما ما تتأخر فيهما اقتصادات أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من قنوات التوصيل الجيدة للمنطقة بالشركاء التجاريين الإقليميين والأكثر بعدا، فإن درجة التجارة داخل الصناعة الواحدة، التي يُعبر عنها بمؤشر يتراوح من الصفر إلى ١، لم تكن إلا ٠,٢٥ في عام ٢٠١١ (دراسة de la Torre and others, 2015). وتختلف درجة التجارة هذه عن تلك الخاصة ببلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ التي تبلغ ٠,٣٥. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن بلدان أمريكا اللاتينية زودت مشاركتها خلال العقدين ونصف الماضيين في سلاسل القيمة العالمية بوتيرة أسرع بكثير من البلدان في المناطق الأخرى، فهي لا تزال متأخرة كثيرا عن بلدان شرق آسيا. وكانت ٥٠٪ تقريبا من صادرات شرق آسيا جزءا من سلاسل قيمة في عام ٢٠١١؛ في حين كانت هذه النسبة ما يقرب من ٤٠٪ في أمريكا اللاتينية.

وهناك أيضا اختلافات كبيرة بين بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية في طريقة مشاركتها في سلاسل الإنتاج هذه. فعادة ما تكون الشركات في أمريكا اللاتينية إما في مراحل مبكرة من الإنتاج من خلال إمداد المواد الخام (أساسا أمريكا الجنوبية) أو في المراحل النهائية من الإنتاج في شكل خطوط تجميع (أمريكا الوسطى والمكسيك). وتميل شركات شرق آسيا إلى المشاركة في المراحل الوسيطة من الإنتاج حيث تحصل على عوامل الإنتاج من الخارج وتحولها وتشحنها إلى مراحل إنتاج أكثر تقدما. ثم تحقق أقصى قدر محتمل من التعلم ونقل المعرفة (راجع الرسم البياني ٢).

الأمريكيون في هافانا



سائحة مع بائعات الزهور التقليدية
في هافانا القديمة، كوبا

نيكول لافرامبواز

يمكن أن تؤدي
عودة العلاقات بين
الولايات المتحدة
وكوبا إلى هزة
كبيرة للسياحة في
منطقة الكاريبي

ولا يزال تأثير إزالة جميع الحواجز المفروضة على السفر بين الولايات المتحدة وكوبا غير مؤكد لكنه موضع اهتمام كبير في المنطقة. فالسياحة هي المحرك الرئيسي للنمو والعمالة في العديد من بلدان الكاريبي الجزرية، حيث تعتبر كوبا عملاقة ليس من حيث مساحة أراضيها وحسب بل أيضا كمقصد سياحي. وكوبا ثالث أكبر مقصد للسياح في منطقة الكاريبي بعد كانكون في المكسيك والجمهورية الدومينيكية. وقد زار كوبا أكثر من ٣ ملايين شخص في عام ٢٠١٤، وفقا لرابطة الفنادق والسياحة الكوبية، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٥,٣٪ عن عام ٢٠١٣. وجاء معظم السياح من كندا وأوروبا وأمريكا الجنوبية.

من الواضح ما هو عدد الأمريكيين الذين يطمون بالسير في شوارع هافانا مثلما فعل إرنست هيمنغواي في يوم من الأيام وهو يحتسي كوكتيلات «كوبا ليبرس» أو «الدياكيريس» ويقود سيارته الكلاسيكية إلى منزله خارج المدينة المعروف باسم *Finca La Vigia*، أي المنزل العالي. ولكن ربما يكون العالم على وشك معرفة ذلك. فيمكن أن يؤدي التقارب بين الولايات المتحدة وكوبا إلى الإلغاء الكامل للقيود المفروضة على السفر بين البلدين، ونظرا للتاريخ العاصف والمثير بينهما، يمكن أن تفتح حرية السفر إلى كوبا الباب أمام تدفق أعداد كبيرة من جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية المتشوق لرؤية هافانا التي كان يعتز بها كثيرا الكاتب الأمريكي الحائز على جائزة نوبل.



حانة الفلورديتا، من الأماكن المفضلة لإنست هيمنغواي، هافانا، كوبا.

القرب من الوطن

والسؤال المهم هو ما الذي سيحدث عندما تفتح السوق ذات أكبر عدد من السياح في المنطقة أبوابها أمام أكبر مورد محتمل من المعالم السياحية، وهو مورد على بعد مسافة قصيرة من الولايات المتحدة مقارنة بمعظم المقاصد.

وهناك علاقات تجارية بالفعل بين الولايات المتحدة وكوبا، وخاصة في مجال تصدير الأغذية والمنتجات الطبية مقابل النقد (منذ عام ٢٠٠٠). وبعد أن خففت الولايات المتحدة الحظر الذي فرضته على مواطنيها بشأن السفر إلى كوبا (لأغراض محددة) في عام ٢٠١٢، زاد عدد السياح الأمريكيين المتجهين إلى

كوبا بنسبة ٣٣٪ على الفور تقريبا إلى نحو ٩٨ ألف شخص. ولكن سيصبح هذا الرقم ضئيلا مقارنة بالعدد الذي سيكون عليه الحال إذا رُفعت القيود المفروضة على السفر تماما.

ولكن هل يمكن أن تستوعب كوبا ارتفاعا مفاجئا في عدد السياح؟ فالبلد لديه نظام معقد من العملات الموازية، البيزو للكوبيين، وبيزو قابل للتحويل للسياح، وأسعار صرف متعددة أخرى. وهذا الأمر وحده يجعل من الصعوبة إجراء مقارنات دولية بشأن جملة أمور مثل حجم السوق أو الطاقة الإنتاجية. غير أن تقديرات الرابطة المعنية بدراسات الاقتصاد الكوبي، ومقرها الولايات المتحدة، تشير إلى أن التكوين الرأسمالي انخفض انخفاضا حادا على مدى العقدين الماضيين وتباطأ النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة. ويبدو من المرجح ألا يكون لدى كوبا، على المدى القصير على الأقل، الطاقة الاستيعابية اللازمة لاستضافة عدد أكبر بكثير من السياح عما تستضيفه الآن لأن زيادة عدد الغرف السياحية والبنية التحتية اللازمة تستغرق بعض الوقت.

والبحوث التجريبية على هذا الموضوع قليلة، وتركز معظم الدراسات على المدى القريب، الذي يتقيد بالبنية التحتية السياحية. وخلال هذه الفترة، سيؤدي رفع حظر سفر مواطني الولايات المتحدة إلى إعطاء مستهلكي الولايات المتحدة خيارا أرخص نسبيا للسفر إلى البحر، وبالتالي زيادة الطلب على السياحة في كوبا التي يمكن أن تؤدي بدورها إلى زيادة الأسعار في كوبا، في حالة تساوي جميع العوامل الأخرى. وسوف تعتمد النتيجة النهائية على عوامل عديدة، بما في ذلك ما الذي سيحدث مع ملايين السياح الذي يمضون إجازاتهم الآن في كوبا. ويقول الاقتصادي رافاييل روميو، الذي أجرى تقييما للتأثير المحتمل لرفع القيود على السفر من الولايات المتحدة إلى كوبا على

تكاليف القيود على السفر

تراعي نظرية تجارة الجاذبية حجم التجارة أو السياحة بين البلدان على أساس حجم البلد وتكاليف تجارته. وعادة ما يستخدم النموذج المسافة الجغرافية بين البلدان كمؤشر بديل لتكاليف التجارة. وأعد رافاييل روميو نموذجا لحالة معاكسة للواقع حيث يعزل تأثير قيود السياحة الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا، ثم يضبط النموذج لمراعاة إزالة هذه القيود. وتراعي تقديرات النموذج المسافة واللغة والدخل واتفاقيات التجارة وأمور أخرى مثل تركيز السوق. وتشير تقديرات روميو إلى أن القيود ترفع تكاليف السفر بالنسبة للسائح الأمريكي بمقدار يزيد عما يدفعه أي شخص آخر من آسيا للذهاب إلى كوبا. وسيكون إزالة الحاجز مكافئا لانخفاض حاد في تكاليف السفر بين الولايات المتحدة وكوبا.

منطقة الكاريبي، إن القيود على السفر التي تفرضها الولايات المتحدة حاليا عملت بشكل فعال كحماية تجارية في بقية منطقة الكاريبي، وخاصة بورتوريكو وجزر فرجن الأمريكية، بسبب حدودهما المفتوحة مع البر الرئيسي. ويستخدم روميو، وهو اقتصادي سابق في صندوق النقد الدولي، نموذجا اقتصاديا يدمج القيود المفروضة على السفر بين الولايات المتحدة وكوبا ويراعي الكوارث الطبيعية والعوامل الأخرى. ويعمل النموذج الذي يطلق عليه اسم نموذج الجاذبية والذي يستخدمه روميو على تقدير التكاليف الخاصة التي يتكبدها السياح الأمريكيون بسبب القيود الثنائية الناتجة عن المسافات البحرية ويخلص إلى أن التكاليف الكلية للأمريكيين الذين يزورون كوبا تعادل تكاليف السفر إلى جنوب المحيط الهادئ أو حتى أنتاركتيكا لقضاء الإجازة (راجع الإطارات). ويشير ذلك إلى أن المقاصد السياحية البعيدة يمكن أن تكون قد استقبلت عددا أكبر من السياح الأمريكيين عما كانت ستستقبله بدون القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على السفر إلى كوبا.

المجموع ليس صفرا

من شأن رفع القيود أن يزيد القوة الشرائية لمستهلكي الولايات المتحدة على المدى القصير. وعلى هذا الأساس، يخلص النموذج الأصلي لروميو إلى أن فتح أسواق كوبا أمام المسافرين الأمريكيين سيزيد العدد الكلي للسياح الذين يزورون الكاريبي بنسبة تتراوح بين ٤٪ و ١٠٪ (Romeu, 2008). وبالتالي لا يوجد ما يدعو صناعات السياسات في جزر الكاريبي الأخرى إلى اليأس. فالنمو في السياحة الأمريكية إلى كوبا لا يعني بالضرورة انخفاضا مكافئا في عدد الزوار إلى أماكن أخرى من منطقة الكاريبي. وبعبارة أخرى، فلن تكون حصيلة هذه التغيرات بالضرورة صفرا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد كبير من السياح المحتملين الجدد لمنطقة الكاريبي من أماكن مثل كندا.

وهذا لا يعني أن التحول سيحدث بدون تغيير في المقاصد السياحية. وربما يشتمل ذلك على إعادة توزيع، أو ما يطلق عليه أثر الإحلال. فتدفع السياح الأمريكيين بقوتهم الشرائية الأعلى نسبيا سيشغل فنادق كوبا بسرعة نتيجة تقديمهم لعروض تزيد عن السياح التقليديين وتغيير مقصدهم إلى أماكن أخرى. ومن المرجح أن يذهب عدد من راغبي الاستمتاع بالشمس الذين كانوا يقصدون كوبا إلى جزر أخرى في الكاريبي، بما في ذلك تلك التي يهجرها السياح الأمريكيون. ولكن من الصعب تحليل أي من هذه الجزر سيحقق مكاسب أو أيها سيتعرض لخسائر.

ويتوقع روميو أن المقاصد السياحية التي تختلف ثقافيا عن الولايات المتحدة ستكون أحسن حالا. وبعبارة أخرى فإن المقاصد التي تكون نسبة كبيرة من زائريها من أسواق غير أسواق الولايات المتحدة، مثل الجمهورية الدومينيكية وغواديلوب وبربادوس، ستكون في وضع أفضل لجذب السياح الذين توقفوا عن الاتجاه إلى كوبا نتيجة زهاب الأمريكيين إليها. ويمكن أن تفقد المناطق التي تعتمد كثيرا



سائحة تصور سيارات كلاسيكية، هافانا، كوبا.

وبالفعل، تبين أهمية مراعاة الأسعار بالنسبة لمعظم المسافرين الحاجة المستمرة إلى احتواء التكاليف وإلى مقاصد راقية أقل حساسية للتكاليف لضمان أن تظل جودة المنتجات والخدمات متسقة مع منتجهم الفاخر. ولأن كوبا لا تزال تبدو، وبشكل مذهل، مثلما كانت في الخمسينات، يمكن أن يراها قريبا كثير من الأمريكيين مثلما كان يراها أيقونة الأدب الأمريكي المحب للشراب إرنست هيمنغواي. وقد يكون هذا التأثير الزمني ميزة رئيسية بالنسبة للمتقاعدين الذين يشعرون بالحنين ويريدون قضاء بعض الوقت في حانة الفلوريدا التي تعتبر محل ميلاد كوكتيل «الدياكيريس» ومكان الانتعاش المفضل لهيمنغواي (وقد شهدت هذه الحانة رقمه القياسي، حيث شرب ١٥ كوبا من «الدياكيريس» الخالية من السكر وشديدة البرودة في جلسة واحدة). ويمكن أن يؤدي فتح أسواق كوبا للمسافرين الأمريكيين إلى تغير كبير في السياحة في منطقة الكاريبي، ولكن إذا استعدت البلدان واستثمرت، فقد لا تأتي المكاسب التجارية بالضرورة على حساب البلدان المجاورة. غير أن الوقت قد يكون بالغ الأهمية. فسحر كوبا التي تبدو في منتصف القرن لن يستمر طويلا بعد أن تتوسع هذه السوق الفريدة وتتطور لاستيعاب وصول السياح الأمريكيين. ■

نيكول لافرامبواز نائبة رئيس قسم في إدارة نصف الكرة الغربي بال صندوق.

المراجع:

Laframboise, Nicole, Nkunde Mwase, Joonkyu Park, and Yingke Zhou, 2014, "Revisiting Tourism Flows to the Caribbean: What Is Driving Arrivals?" IMF Working Paper 14/229 (Washington: International Monetary Fund).

Romeo, Rafael, 2008, "Vacation Over: Implications for the Caribbean of Opening U.S.-Cuba Tourism," IMF Working Paper 08/162 (Washington: International Monetary Fund).

على الولايات المتحدة الآن، مثل جزر فرجن الأمريكية وأروبا وجزر البهاما وكانكون، السياح الأمريكيين بسبب ذهابهم إلى كوبا. والتأثير الصافي سيعتمد أيضا على عدد الزائرين الأمريكيين الذين ستجذبهم كوبا ولم يكونوا يمضون إجازاتهم من قبل في الكاريبي. وأكد باحثو الصندوق (Laframboise and others, 2014) نتائج الدراسات التي تفيد بأن عدد السياح القادمين وإنفاقهم يتأثران بالأسعار

سحر كوبا التي تبدو في منتصف القرن لن يستمر طويلا.

والدخول، ويتأثران بشدة بالبطالة في الأسواق التي تورد السياح. وخلصوا أيضا إلى أن أعداد القادمين في المقاصد الراقية لا تتأثر بعوامل الأسعار (بما في ذلك تأثير سعر الصرف). ويمكن أن تلعب التأثيرات، أو المرونة بلغة الاقتصاديين، دورا في تحديد المكان من منطقة الكاريبي الذي سيتجه إليه المسافرون الذين كانوا يقصدون كوبا.

التوقيت مهم

يوصي روميو بأن تتحرك المقاصد الكاريبية لتوسيع قاعدة عملائها قبل إعادة الحركة بين الولايات المتحدة وكوبا. والتوقيت مهم لأن جذب السياح الذين لم يعودوا يقصدون كوبا نتيجة تدفق الأمريكيين إليها يمكن أن يعوض بعض الخسائر ويؤمن نسبة من مكاسب السياحة المتزايدة. ويوصي روميو أيضا باتخاذ خطوات أخرى مثل التخصص في خدمات مصممة خصيصا للعملاء وتقديم تلك الخدمات، استنادا إلى سمات غير اقتصادية مثل الثقافة واللغة؛ وزيادة المنافسة بين شركات الطيران؛ وضمان عدم زيادة التكاليف؛ وخاصة شروط حصول السياح على تأشيرات الدخل بالنسبة للزائرين من الولايات المتحدة.

ما هو الاستثمار المباشر؟



غالبًا ما يسعى المستثمرون إلى تحقيق أرباح من المساهمة بحصة طويلة الأجل في عملية أجنبية

تاديوس غالوينزا وجيمس شان

التابعة في الاقتصادات المضيفة إلى بلد الشركة الأم (وهو ما يسمى التجارة داخل المنشأة الواحدة).

ويمكن أيضا أن تستثمر إحدى الشركات في بلد أجنبي بأن تكرر فيه عمليات التصنيع التي تقوم بها في الوطن. ويمكن أن يتم ذلك لتوفير سلع أو خدمات لسوق أجنبية. ويطلق على هذا النوع من الاستثمار الاستثمار المباشر الأفقي. وفي البلدان التي توجد فيها تعريفات أو أي حواجز أخرى على الواردات، قد تجد الشركة الأجنبية أن إنشاء عمليات محلية يسمح لها بالالتفاف حول تلك الحواجز. ورغم أن الضرائب التجارية لا تزال تتراجع عبر السنوات، فإن الالتفاف حول التعريفات على هذا النحو لا يزال وسيلة مألوفة لدخول الأسواق التي تتمثل فيها المنفعة الكبرى من الاستثمار المباشر في النفاذ إلى السوق المحلية. وثمة عامل آخر يحرك الاستثمار المباشر الأفقي، تحديدا بين الاقتصادات المتقدمة، وهو النفاذ إلى جموع الموظفين المهرة والتكنولوجيا. وعلى عكس الاستثمار المباشر الرأسي، يرجح أن يتنافس الاستثمار المباشر الأفقي بصورة مباشرة مع الشركات المحلية للاستثمار بحصة من السوق المحلية.

ولا يلزم بالطبع أن يكون الاستثمار أفقيا أو رأسيا بصورة خالصة. ومن الممكن لشركة تابعة أجنبية أن توفر السلع للشركة الأم وتحصل على خدمات من المقر — وذلك مثال واضح على الاستثمار المباشر الرأسي. ولكن يمكن أيضا لنفس الشركة التابعة أن تقوم بتوريد منتجات للسوق المحلية، في إطار استراتيجية الاستثمار المباشر الأفقي للشركة الأم.

ويتخذ الاستثمار المباشر أشكالا وصورا مختلفة. فيمكن لشركة ما أن تدخل سوقا أجنبية من خلال ما يسمى بالاستثمار المباشر في أصول جديدة، الذي يقوم فيه المستثمر المباشر بتوفير الأموال لبناء مصنع جديد، أو مرفق توزيع، أو مخزن، على سبيل المثال، لإنشاء وجود له في البلد المضيف.

ولكن يمكن أيضا أن تختار الشركة الاستثمار المباشر في أصول قديمة. وبدلا من أن تنشئ هذه الشركة وجودا جديدا لها فإنها تستثمر في شركة محلية قائمة أو تستحوذ عليها. ويعني الاستثمار في أصول قديمة الاستحواذ على المرافق وشركات التوريد والعمليات القائمة — وغالبا على العلامة التجارية نفسها.

الآثار المحلية

يمكن أن تشجع البلدان الاستثمار المباشر الموجه للداخل لتحسين مالياتها. وتخضع الشركات التي تنشئ عمليات في بلدان مضيفة لقوانين الضريبة المحلية وغالبا ما تعطي دفعة كبيرة للإيرادات الضريبية للبلد المضيف. ويمكن أيضا أن يساعد الاستثمار المباشر على تحسين ميزان المدفوعات لبلد ما. ونظرا لأن استثمارات الحافظة

يمكن أن تكون لدى المستثمرين الأجانب دوافع لا حصر لها للسعي إلى تحقيق أرباح في بلد آخر. إلا أن لديهم بالأساس اختيارات أساسيين عند تقرير كيفية استخدام رأسمالهم.

فيمكنهم تكوين حافظة استثمارية، بشراء أسهم أو سندات مثلا، غالبا بهدف تحقيق ربح مالي في الأجل القريب على أساس المضاربة دون المشاركة النشطة في الإدارة اليومية للمؤسسة التي يستثمرون فيها.

أو يمكنهم اختيار الأجل الطويل، منهج المتابعة المباشرة — أي الاستثمار في مشروع في اقتصاد آخر بهدف كسب السيطرة أو ممارسة نفوذ كبير على إدارة المنشأة المعنية (وهو ما يعني عادة امتلاك حصة لا تقل عن 10٪ من أرصدة الشركة). وفي الحالة الأشد تطرفا، يمكن أن يبني المستثمرون مرافق جديدة من الصفر، والاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على العمليات.

وهدف تحقيق الفائدة الدائمة هو العنصر الأساسي في الاستثمار المباشر. فمستثمر الحافظة يمكنه أن يبيع أسهم أو سندات بسرعة — سواء لتدعيم مكسب أو تجنب خسارة. وتتوقع معظم الشركات التي تدخل سوقا أجنبية من خلال الاستثمار المباشر أن تؤثر أو تسيطر بشكل كبير على إدارة المؤسسة في الأجل البعيد.

أوجه الاستثمار

يؤثر عدد من العوامل على قرار شركة ما بالدخول في الاستثمار المباشر، بما في ذلك تحليل تكاليف التجارة مع بلد أجنبي. فإذا كانت هذه التكاليف — بما في ذلك التعريفات (الضرائب على الواردات) والحواجز التجارية مثل الحصص المقررة والنقل — أعلى من تكلفة إنشاء وجود في البلد الأجنبي، بما في ذلك تكاليف الإنتاج في الخارج، فإن المشروع سيعظم أرباحه من خلال الاستثمار المباشر.

ويمكن أن تستثمر الشركات بهدف إنتاج عناصر تصبح جزءا من منتج أكبر. فشرركات تصنيع السيارات يمكنها الاستثمار في منشأة لبناء أجهزة نقل الحركة التي يتم شحنها إلى منشأة تجميع نهائية في بلد آخر. ويمثل هذا النوع من الاستثمار، الذي يطلق عليه اسم الاستثمار المباشر الرأسي، معظم الاستثمار الذي تقوم به الاقتصادات المتقدمة في الاقتصادات النامية. ويحرك ذلك الاستثمار مزايا التكاليف المتصلة بالاستثمار في بلد أجنبي — وفي كثير من الحالات القيام بجزء فقط من عملية الإنتاج في ذلك البلد. وتؤثر وفرة الموارد الطبيعية أو تفردها أو انخفاض تكاليف العمالة على قرار نقل الإنتاج إلى الخارج واستيراد منتجات وسيطة أو نهائية من الشركات

عمل جديدة. وغالبا ما تنشئ الحكومات مناطق اقتصادية خاصة، وتوفر الحيازات العقارية اللازمة لإنشاء المرافق، وتعرض في الغالب حوافز ضريبية سخية أو دعما كبيرا لجذب رأس المال. وتتيح هذه المناطق الاقتصادية الخاصة، إذا صممت بالشكل المناسب، تركيز الصناعات في منطقة جغرافية واحدة، يكون فيها الموردون في الغالب قريبين من المشترين كما توفر البنية التحتية اللازمة لتلبية احتياجات المستثمرين. وفي كثير من الأحيان، تقوم البلدان التي تملك ميزة نسبية، مثل وجود سياسات مواتية أو عدد كبير من العاملين المهرة، بوضع برامج لتعزيز الاستثمار، يمكن أن تتضمن حملات تسويق، ومكاتب إعلامية، وحتى مفاوضات ثنائية بين الحكومات والشركات الأجنبية. وعلى

النسبة الكبرى من الاستثمار المباشر تحدث بين الاقتصادات المتقدمة.

عكس الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز المالية المقدمة للمستثمرين الأجانب، لا تؤدي الحملات الإعلامية إلى تآكل الإيرادات الضريبية من الاستثمار المباشر.

وفقا لدراسة صندوق النقد الدولي، (IMF، 2014)، أن ٦٣٪ من الاستثمار المباشر العالمي يحدث بين الاقتصادات المتقدمة ويحدث ٢٠٪ بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة (بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل). ويحدث ٦٪ بين اقتصادات الأسواق الصاعدة، ويتدفق ما نسبته ١١٪ من مجموع الاستثمار المباشر من اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى الاقتصادات المتقدمة.

وقد تبدو ضخامة نسبة الاستثمار المباشر الحادث بين الاقتصادات المتقدمة مخالفة للديهة. ولكن بالنظر إلى الحجم الكبير لهذه الاقتصادات، يكون من المنطقي أن يهيمن الاستثمار المباشر الأفقي الذي تستفيد فيه الاقتصادات المتقدمة من جموع العمالة الماهرة والتكنولوجيا المتقدمة والأسواق الكبيرة في اقتصادات متقدمة أخرى على الاستثمار المباشر العالمي.

ويمكن أن توجد صعوبة في تفسير بيانات الاستثمار المباشر بسبب الاستثمارات في ملاذات ضريبية. ورغم أن مستوى الاستثمار في هذه البلدان كبير، فغالبا ما لا يكون للمستثمرين وجود مادي فيها. وبالنظر إلى الطبيعة التمريرية لهذه الاستثمارات، لا تنطبق التكاليف والمنافع المعتادة المرتبطة بالاستثمار المباشر، بخلاف تحصيل الرسوم والضرائب.

وربما يكون القائلون بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما يزعم نقادهم، يشترطون الأصول المحلية كلها، على نحو يخرج الشركات المحلية من السوق أو يفرضون سياساتهم على الحكومات. إلا أن المنافع الكلية التي تعود على كل من الاقتصاد المضيف والاقتصاد المستثمر من الاستثمار الأجنبي المباشر تفوق التكاليف بكثير. فالتدفقات الرأسمالية الداخلة من القائمين بالاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على تمويل إنفاق البلد المعني — على الاستثمار، على سبيل المثال — وزيادة الإيراد الضريبي وخلق فرص عمل وإحداث تداعيات إيجابية أخرى للاقتصاد المضيف. ■

تاديوس غالوينزا وجيمس شان يعملان في قسم إدارة المعلومات الإحصائية في إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

International Monetary Fund (IMF), 2014, Coordinated Direct Investment Survey (Washington).

يمكن أن تكون متقلبة، فمن الممكن أن تسوء الظروف المالية لبلد ما إذا قام المستثمرون بسحب أموالهم فجأة. أما الاستثمار المباشر فهو على النقيض عامل أكثر استقرارا من العوامل المساهمة في الهيكل المالي للبلد المعني. ذلك أن المستثمرين المباشرين لا يرغبون في اتخاذ إجراءات تقوض قيمة استثماراتهم أو قابليتها للاستمرار.

وتتضمن الآثار الإيجابية الأخرى المرتبطة بالاستثمار المباشر الموجه للداخل زيادة فرص العمل وتحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمعارف والنمو الاقتصادي بوجه عام. وغالبا ما يؤدي تزايد المنافسة من قبل الشركات الأجنبية، سواء الجديدة أو التي جرى الاستحواذ عليها، إلى إرغام الشركات المتنافسة على زيادة إنتاجيتها حتى لا تخرج من السوق. ويمكن أيضا أن يقوم الموردون ومقدمو الخدمات لمشروع الاستثمار المباشر بزيادة إنتاجيتهم، غالبا لأن المستثمر يشترط طلبات أكبر حجما أو أعلى جودة، وتؤدي الزيادة في حجم المنتجات والخدمات وتغيرها في الاقتصاد إلى تحسن عام في جودة السوق وحجمها.

وتستفيد البلدان المضيفة أيضا من عملية نقل المعارف والتكنولوجيا، التي تنشأ غالبا عن دوران القوة العاملة. وفي كثير من الأحيان تكون الفرص التدريبية التي توفرها الشركات الداخلة أكبر من تلك التي يوفرها أصحاب العمل المحليون. ويتم لاحقا نقل هذه المعارف إلى الشركات المحلية عندما يغادر الموظفون المدربين المؤسسة الأجنبية للعمل في مشاريع محلية. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنتقل المعارف بطريقة عرضية من خلال شبكات غير رسمية، عندما يتبادل الموظفون الأفكار والآراء بشأن الممارسات المطبقة في مكان العمل.

إلا أنه قد لا ينظر إلى الاستثمار المباشر في جميع الأحوال بصورة إيجابية من منظور البلد المضيف. فنظرا لأن الشركات الإنتاجية تشارك في الاستثمار المباشر، فإن تزايد المنافسة الذي توفره يمكن أن يزيح الشركات المحلية الأقل إنتاجية من السوق. ويرى المعارضون للاستثمار المباشر أن الاستثمار الأجنبي، لا سيما الاستثمار في المشاريع القائمة، إنما هو نقل للملكية لا يولد فرص عمل جديدة. وعلاوة على ذلك، يشير بعض النقاد إلى المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن التبدل المفاجئ في الاستثمار المباشر وبيع الأصول بأسعار بخسة، مما يحد بشدة من قيمتها، وفي الحالات البالغة الشدة يرغم المرافق على الإغلاق ويرغم الشركات على تسريح العاملين. وغالبا ما يكون الاستثمار المباشر مقيدا في بعض الشركات والصناعات، مثل الشركات والصناعات التي تعمل في منتجات حساسة عالية التكنولوجيا وفي الشركات المتصلة بالدفاع. ونظرا لأن الاستثمار المباشر يعتمد على قرار البلد المضيف لجذب الاستثمارات واستيعابها، فغالبا ما تحتفظ الشركات الأجنبية بعلاقات وثيقة مع السلطات المحلية. وربما يكون لهذا التشابك بين الأعمال والسياسة أثر عكسي على البلد المضيف. ولعل وجه الاعتراض الأكثر شيوعا في الآراء المعارضة للاستثمار المباشر هو القوة المحتملة والنفوذ السياسي للمستثمرين الأجانب. فتأثير المستثمرين على صانعي السياسات يمكن أن يكون مصدرا للمشكلات عندما تحقق شركة أجنبية سيطرة كبيرة على قطاع من الاقتصاد أو عندما تصبح صاحب عمل شديد الأهمية، أو حتى صاحب العمل الأكبر، في السوق.

جذب الاستثمار المباشر

على الرغم من المشكلات التي يمكن أن تترتب على عدم خضوع الاستثمار المباشر للتنظيم، تسعى حكومات كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية في الغالب إلى جذب المستثمرين الأجانب ورأس المال الذي يحضرونه معهم.

وتجذب الاقتصادات المتقدمة الاستثمار المباشر بسبب سياساتها المستقرة، وعاملها الماهرة، وأسواقها الكبيرة. أما الاقتصادات النامية فهي أكثر اهتماما بالاستثمار في أصول جديدة، الذي يخلق مرافق وفرص



باحثون عن وظائف يصطفون في طوابير لدخول معرض للتوظيف في مركز جاكوب جافيتز للمؤتمرات، نيويورك، الولايات المتحدة.

رافي بالاكريشنان، وماي داو، وخوان سول، وجيريمي زووك

القوة العاملة سيكون محوريا في تحديد وتيرة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في السنوات الخمس إلى العشر القادمة. ونظرا لأن اقتصاد الولايات المتحدة هو أكبر اقتصاد في العالم، فإن مساره يكتسب أهمية حاسمة بالنسبة للنمو العالمي. وثانيا، سيكون مدى إمكانية عكس اتجاه التراجعات الأخيرة في نسبة المشاركة عاملا رئيسيا يؤثر على الأجور وتضخم الأسعار في المستقبل، وبالتالي على توقيت وتيرة رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، وهو البنك المركزي للولايات المتحدة. ويؤثر مستوى أسعار الفائدة في الولايات المتحدة واتجاهها تأثيرا كبيرا على التدفقات الرأسمالية حول العالم، لا سيما على حركة دخولها إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة وخروجها منها.

شهدت نسبة المشاركة الكلية في القوة العاملة تراجعا منذ عام ٢٠٠٠، أي قبل وقت طويل من بداية الركود الكبير. وكان العصر الذهبي لزيادة المشاركة في القوة العاملة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠، عندما زادت النسب من ٦٠٪ إلى ٦٦٪. وكان ذلك انعكاسا لبلوغ جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية سن الرشد وزيادة وجود المرأة في القوة العاملة. غير أن هذا النمو في حجم القوة العاملة بدأ ينحسر في التسعينات عندما بدأ جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية يتقاعد وبدأت نسب مشاركة المرأة تتراجع.

ليس من المفترض أن تسير الأمور على هذا النحو. فمع تعافي الاقتصاد الأمريكي، يزداد معدل التوظيف وعلى الأشخاص الذين توقفوا عن البحث عن عمل عندما كانت الأحوال صعبة أن يتشجعوا ويبحثوا عن عمل من جديد. وبدلا من ذلك، فإن نسبة من يبلغون السادسة عشرة من العمر فأكثر من بين سكان الولايات المتحدة، الذين يعملون أو يبحثون عن وظيفة — أي نسبة المشاركة في القوة العاملة — تواصل الانخفاض. فقد انخفضت من حوالي ٦٦٪ في بداية الأزمة المالية العالمية إلى ٦٢,٦٪ في يونيو ٢٠١٥ (راجع الرسم البياني ١)، وهي أدنى نقطة بلغت منذ عام ١٩٧٧.

واللافت للنظر بدرجة أكبر هو أن نصف المكاسب التي تحققت في نسب المشاركة بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٠، أي تلك المدفوعة بالتغيرات الاجتماعية الكاسحة مثل طفرة المواليد بعد الحرب العالمية الثانية ودخول المرأة في القوة العاملة، قد انعكست في السنوات السبع الماضية، وخرج ما يعادل ٧,٥ مليون عامل من القوة العاملة في الولايات المتحدة.

الوضع حرج بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة

ترجع أهمية ديناميكيات سوق العمل الأمريكي في المستقبل إلى سببين حاسمين. أولاً، إن حجم

من المهم جدا
عكس اتجاه
التراجع في
المشاركة في
القوة العاملة في
الولايات المتحدة
لدعم النمو في أكبر
اقتصاد في العالم

عكس مؤقت لاتجاه

مما له أهمية أننا خلصنا إلى أن ما يصل إلى ثلث التراجع في نسب المشاركة بعد عام ٢٠٠٧ قابل لعكس اتجاهه مع استمرار التحسن في سوق الوظائف في الولايات المتحدة، (Balakrishnan and others, 2015). وفي السنوات القليلة القادمة، هذا يعني عودة نحو مليوني عامل إلى سوق العمل. غير أن نسب المشاركة ستبدأ في التراجع من جديد بحلول عام ٢٠١٧ لأن القوى الكامنة لشيخوخة السكان ستعوض أكثر من الارتداد المرتبط بالاتجاهات الدورية.

وتضع هذه التنبؤات في الاعتبار القوى الهيكلية غير الديمغرافية مثل الالتحاق بالكليات، ونسبة الطلاب الذين يعملون وأنماط التقاعد. والمتوقع، على وجه التحديد، أن يحدث ارتدادا في نسبة مشاركة العمال الأصغر سنا مع تراجع معدلات الالتحاق بالدراسة (وتقترب من مستواها في فترة ما قبل الركود الكبير) وبدء عدد أكبر من الطلاب

وبالفعل فمنذ انفجار فقاعة الدوت كوم والركود الاقتصادي في عام ٢٠٠١ (عندما أفلس كثير من شركات الإنترنت)، واصلت نسب المشاركة في القوة العاملة انخفاضها.

وبالنسبة للرجال، استمر هذا الاتجاه لفترة أطول: فقد أخذت نسب مشاركة الذكور في التراجع منذ بدأت عمليات التسجيل في عام ١٩٤٨. وكان الاتجاه إلى الانخفاض بين الذكور ممن هم في ربيع العمر يمثل شاغلا خاصا، وركزت بحوث كثيرة على تراجع الفرص في سوق العمل وما ارتبط بذلك من ركود في نمو أجور العمال ذوي المهارات المنخفضة في الثمانينات، فضلا عن زيادة الاستقطاب في التسعينات (Aaronson and others, 2014).

ويركز هذا المقال على التراجع في نسب المشاركة الكلية منذ عام ٢٠٠٠. وثمة مزيج من العوامل التي تتفاعل في هذا الشأن. فقد كانت التغيرات الهيكلية، التي ارتبطت معظمها بشيخوخة السكان، جزءا مهما من الاتجاه إلى الانخفاض. وتكتسي مسألة الشيخوخة أهمية لأن مشاركة الرجال والنساء تقل بشكل ملحوظ في العقد الذي يسبق سن ٦٥ سنة (بحوالي ٤٠ نقطة مئوية على الأقل)، وتقل مشاركتهم بنسب أكبر بعد ذلك. ونتيجة لذلك، يؤدي التغير في التوزيع العمري نحو العمال الأكبر سنا إلى خفض نسبة المشاركة الكلية حتى إذا لم تتغير نسبة مشاركة مجموعات الأعمار الفردية. وفي الواقع، فإن نسبة مشاركة العمال كبار السن ارتفعت بالفعل أثناء الأزمة، ولكن نسبة المشاركة الكلية واصلت الانخفاض.

غير أن العوامل الدورية ذات الصلة بتوافر الوظائف وتحركات الأجور كانت لها أهميتها أيضا، وخاصة في أعقاب الركود الكبير. ويكون التمييز بين القوى الهيكلية والقوى الدورية ذا أهمية بالغة لدى صناع السياسات، لأن كلا منهما يتطلب استجابة مختلفة على صعيد السياسات. وبالتالي، فمن الأسئلة الرئيسية التي تطرح على الاقتصاديين هو ما حجم التراجع الذي يعتبر كل من هذه العوامل مسؤولا عنه.

وقد خلصنا إلى أن الشيخوخة مسؤولة عن حوالي نصف الانخفاض في المشاركة منذ الركود الكبير. ويجري حساب هذا التأثير بالاحتفاظ بنسبة مشاركة كل مجموعة عمرية ثابتة عند مستوى سنة معينة — ٢٠٠٧ في تحليلنا — وترك حصص السكان في كل مجموعة تتباين وفقا لنمطها التاريخي. ويظهر ذلك أن نسبة السكان البالغين من العمر ٥٥ سنة فأكثر زادت زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٧ (زادت هذه النسبة بين الرجال، مثلا، بنحو ٦ نقاط مئوية لتصل إلى ٣٣٪ تقريبا).

ولتقدير أهمية العوامل الدورية، نستخدم بيانات على مستوى الولايات ونحلل التباين في نسب المشاركة والعوامل الدورية عبر الولايات والزمن. ويشير هذا التحليل إلى أن العوامل الدورية مسؤولة عن نسبة إضافية من التراجع تتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪.

ويظهر الجزء المتبقي من تراجع ما بعد عام ٢٠٠٧ قوى أخرى، مثل انخفاض مشاركة الشباب بشكل كبير. ولم يكن هذا التراجع مدفوعا في الأساس بزيادة معدلات الالتحاق بالكليات، كما افترض بعض المراقبين، بل بانخفاض في عدد طلاب الكليات الذين يعملون أيضا. وأدت الزيادة في طلبات الحصول على تأمين الإعاقة دورا في تقليص حجم القوة العاملة. ويعبر جانب من هذه الزيادة عن شيخوخة السكان، حيث كان ٨٠٪ من الحاصلين على هذا التأمين فوق سن الخامسة والأربعين، رغم أن عدد الطلبات شهد تسارعا واضحا في أعقاب الركود الكبير. وحتى أولئك الذين لم يوافق على منحهم هذه الاستحقاقات في النهاية خرجوا من القوة العاملة وطلبتهم لا تزال تنتظر البت فيها. وعلى الرغم من أن مسألة كم من الزيادة الأخيرة في عدد الحاصلين على تأمين الإعاقة يعتبر هيكليا وكم يعتبر مرتبطا بالاتجاهات الدورية مفتوحة للنقاش، فإن معظم هذه الزيادة غير قابل للعكس.

الرسم البياني ١

العاطلون عن العمل

انخفاض الجزء من سكان الولايات المتحدة الراشدين الذين يعملون أو يبحثون عن عمل منذ بداية القرن بصورة مطردة.

(نسبة المشاركة في القوة العاملة، %)



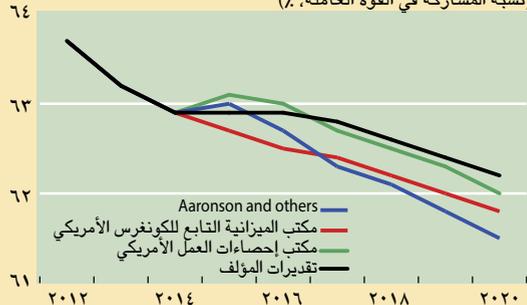
المصادر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ وشركة Haver Analytics؛ وتقديرات المؤلف. ملحوظة: تقيس نسبة المشاركة في القوة العاملة النسبة المئوية للأشخاص ممن هم في سن السادسة عشرة فأكثر ويعملون أو يبحثون عن عمل بنشاط.

الرسم البياني ٢

تراجع طويل الأجل

يتفق عدد من القائمين بإعداد التنبؤات الاقتصادية على أن النسبة الكلية للمشاركة في القوة العاملة سوف تستمر في التراجع.

(نسبة المشاركة في القوة العاملة، %)



المصادر: (Aaronson and others, 2014)؛ ومكتب الميزانية التابع للكونغرس الأمريكي (CBO, 2014)؛ ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي (BLS)؛ وشركة Haver Analytics؛ وتقديرات المؤلف. ملحوظة: تقيس نسبة المشاركة في القوة العاملة النسبة المئوية للأشخاص ممن هم في سن السادسة عشرة فأكثر ويعملون أو يبحثون عن عمل بنشاط.

بالعمل — يشجعهم على ذلك التحسن في فرص العمل والحاجة إلى سداد قروض الدراسة. غير أنه من المتوقع ألا ترتفع نسب مشاركة العمال الأكبر سنا مرة أخرى — لأن نسب مشاركتهم زادت في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٣ كما أن استرداد الثروات المفقودة أثناء الأزمة يسمح لكثير ممن أجلوا تقاعدهم بأن يفعلوا ذلك أخيرا.

اتجاه التراجع في نسبة المشاركة الكلية هو أمر تنبأت به جهات أخرى تقوم بإعداد التنبؤات الاقتصادية، على الرغم من وجود بعض الفوارق الكبيرة (راجع الرسم البياني ٢). وعلى سبيل المثال، فإن

تحتاج الصورة الكاملة لسوق العمل إلى فحص عوامل تتجاوز معدل البطالة

الضغط باتجاه الانخفاض الناتج عن شيخوخة السكان في توقعات مكتب الميزانية التابع للكونغرس الأمريكي يزيد في تأثيره عن الارتداد المرتبط بالاتجاهات الدورية مقارنة بتقديرنا على المدى المتوسط. وتوصلت دراسة Aaronson and others (2014) أيضا إلى مسار انخفاض في نسبة المشاركة، حيث افترضت أن الاستقطاب في سوق العمل نحو وظائف منخفضة الدخل ووظائف مرتفعة الدخل وزيادة قوائم الانتظار للحصول على إعانة الإعاقة سوف يكون لهما تأثير يفوق تأثير الزيادة في الأعمار، والتحصي العلمي، والتغيرات في معدلات الزواج والخصوبة. وتمائل تنبؤات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي لعام ٢٠٢٠ تنبؤاتنا (Toossi, 2013).

مقياس جديد لخمول سوق العمل

ماذا تعني اتجاهات المشاركة هذه بالنسبة لمستوى الخمول (أي الموارد غير المستخدمة التي يمكن توظيفها دون إحداث تضخم) في اقتصاد الولايات المتحدة؟

فيذا نظرنا إلى معدل البطالة فقط — الذي تراجع بصورة مطردة من معدلات تتألف من خانتين إلى حوالي ٥,٥٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ — قد يبدو كما لو أنه لا يوجد خمول كبير في سوق العمل بالمرة. وقيل كل شيء، فإن المعدل أعلى من تقديرات كثيرة لمستوى البطالة «الطبيعي» الحالي — وهو المعدل الذي يكون سائدا عندما تتحقق تأثيرات العوامل الدورية وينمو الاقتصاد حسب الاتجاه العام. ويدعي البعض أن الفرق الضئيل بين معدل البطالة والمعدل الطبيعي — ما يسمى بفجوة البطالة — يعادل حالة العمالة الكاملة.

غير أن هناك ما هو أكثر من فجوة البطالة بالنسبة لخمول سوق العمل، لا سيما بعد التغييرات في سوق العمل الناجمة عن الركود الكبير. وفي حين يوحى تقلص فجوة البطالة بأن الاقتصاد يقترب من العمالة الكاملة، فإن نسبة العمالة إلى عدد السكان ترسم صورة مختلفة (راجع الرسم البياني ٣). وبالفعل، فإن هذه النسبة، والتي تقيس كم من القادرين على العمل يعملون بالفعل، لا تزال أقل من مستواها قبيل الركود الكبير بقدر يزيد على ٤ نقاط مئوية. فما الذي يمكن أن يتسبب في هذا الانقطاع؟ أولا، هناك العمال الراغبون في العمل والجاهزون للعمل ولكنهم لم يبحثوا عن وظائف في الأسابيع الأربعة السابقة ولم يتم تصنيفهم كعاطلين (يطلق عليهم العمال المرتبطون بالسوق بطريقة هامشية). وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا الكثير من العاملين غير المتفرغين الذين يودون أن يعملوا لساعات أكثر ولكنهم لا يستطيعون لأن الأعمال التجارية لا تزال تواجه ظروفًا صعبة. وفي حين يمكن أن يكون هناك مكون هيكلي في زيادة عدد

الرسم البياني ٣

مجال للنمو

تشير نسبة العمالة إلى عدد السكان، والتي تقيس كم من القادرين على العمل يعملون بالفعل، إلى إمكانية حدوث تحسن إضافي في سوق العمل (نسبة العمالة إلى عدد السكان، %).

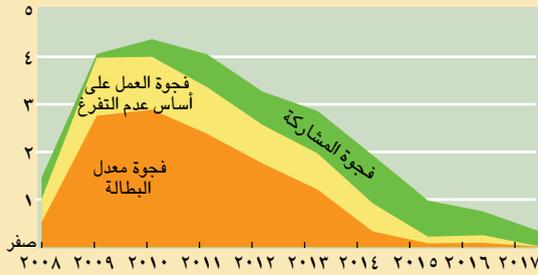


المصادر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ وشركة Haver Analytics. ملحوظة: تقيس نسبة العمالة إلى عدد السكان نسبة السكان غير المقيمين في مؤسسات مدنية ممن هم في السادسة عشرة من العمر فأكثر ويعملون.

الرسم البياني ٤

الفجوة تضيق

تقلص الفرق في السنوات الأخيرة بين نسب الاتجاه العام والنسب الفعلية للعمالة إلى عدد السكان، أي فجوة العمالة (فجوة العمالة، % من السكان)



المصادر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ وشركة Haver Analytics؛ وتقديرات المؤلف. ملحوظة: تقيس فجوة معدل البطالة وفجوة نسبة المشاركة في القوة العاملة انحراف المعدلات عن مستويات الاتجاه العام (التي كثيرا ما يطلق عليها اسم المستويات الطبيعية) وتعديل فجوة العمل على أساس عدم التفرغ لمراعاة عدد العاملين الذين لا يعملون على أساس التفرغ بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم.

العاملين غير المتفرغين (نتيجة تزايد قدرة الشركات على التنبؤ بأعباء العمل خلال فترات الذروة، مثلا)، فإن جزءا من هذا المكون يعبر بلا شك عن إرث من الظروف الدورية الضعيفة. وتشير إضافة هذه المكونات إلى معدل البطالة إلى استمرار حالة ما من الخمول في سوق العمل.

وكما أكدت جانيت يلين، رئيسة الاحتياطي الفيدرالي، فإن الصورة الكاملة لسوق العمل تحتاج إلى فحص عوامل تتجاوز معدل البطالة. وتشمل هذه العوامل أدوات قياس ديناميكية سوق العمل، مثل الوظائف الشاغرة، وعمليات التوظيف وترك العمل، التي عادت إلى مستويات ما قبل الأزمة تقريبا. ويعتبر العدد المتزايد لحالات ترك العمل أمرا مشجعا لأنه إشارة إلى أن الناس أصبحوا أكثر ثقة وهم يترون وظائفهم الحالية سعيا وراء فرص تحقق لهم دخلا أعلى وتلائمهم بشكل أفضل.

ولجمع كل هذه العناصر في مقياس واحد للخمول، فإننا نحسب «فجوة العمالة» ذات التعريف العام التي تشمل انحرافات معدلات البطالة والمشاركة عن مستويات اتجاهها العام أو مستوياتها

وتشمل التدابير الرئيسية تحسين برامج البحث عن الوظائف والتدريب وتوجيه الاستحقاقات للأسر المنخفضة الدخل، مثل دعم رعاية الطفل. كما ينبغي أن يكون إصلاح نظام الهجرة جزءاً من الحل. ولمواجهة آثار شيخوخة السكان، ينبغي أن توسع الولايات المتحدة برنامجها لمنح تأشيرات الدخول للمهاجرين ذوي المهارات العالية، وهو ما سيحسن أيضاً إنتاجية القوة العاملة. ■

رافي بالاكريشنان نائب رئيس قسم وخوان سول اقتصادي أول، وكلاهما من إدارة نصف الكرة الغربي بصندوق النقد الدولي. وماي داو اقتصادية في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي. وجبريمي زوك اقتصادي في وزارة الخزانة الأمريكية.

المراجع:

Aaronson, Stephanie, Tomaz Cajner, Bruce Fallick, Felix Galbis-Reig, Christopher L. Smith, and William Wascher, 2014, "Labor Force Participation: Recent Developments and Future Prospects," Finance and Economics Discussion Series Staff Working Paper 2014-64 (Washington: Federal Reserve Board).

Balakrishnan, Ravi, Mai Dao, Juan Solé, and Jeremy Zook, 2015, "Recent U.S. Labor Force Dynamics: Reversible or Not?" IMF Working Paper 15/76 (Washington: International Monetary Fund).

Congressional Budget Office (CBO), 2014, "The Budget and Economic Outlook: 2014 to 2024" (Washington, February).

Toossi, Mitra, 2013, "Labor Force Projections to 2022: The Labor Force Participation Rate Continues to Fall," Monthly Labor Review (December).

الطبيعية ويتم تعديلها لمراعاة العدد الكبير من العمال الذين لا يعملون على أساس التفرغ بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم.

وكما يمكن أن يتوقع المرء، فإن قياسنا يبين فجوة كبيرة في العمالة في أعقاب الركود الكبير، مدفوعة إلى حد كبير بالزيادة الكبيرة في البطالة وفي العمال الذين لا يعملون على أساس التفرغ بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم. وبدأت فجوة المشاركة، بدورها، في النمو بعد عام ٢٠١٠، نظراً لأن فترة الركود المطولة أدت إلى تثبيط همة الكثيرين وخروجهم من القوة العاملة (راجع الرسم البياني ٤). وكانت هذه هي الظروف التي يعمل فيها سوق العمل. أما الآن، ومع انخفاض معدل البطالة إلى نقطة مئوية واحدة تقريباً في معظم التقديرات للمعدل الطبيعي للبطالة، فإن ما بقي من خمول ينشأ أساساً من فجوة المشاركة، ويقدر أقل من فجوة العمل على أساس عدم التفرغ. ونتوقع أن يختفي الخمول الكلي في سوق العمل (أي فجوة العمالة) في عام ٢٠١٨. ويشير هذا التراجع التدريجي في خمول سوق العمل إلى استمرار أهمية دور السياسات الاقتصادية الكلية التيسيرية، مثل تدابير السياسات النقدية الداعمة للمساعدة في الوصول إلى العمالة الكاملة.

حفز معدل المشاركة

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر السياسات الرامية إلى عكس اتجاه التراجع في نسب المشاركة بالغة الأهمية للتوسع المطلوب في توفير العمالة اللازمة لدفع النمو المحتمل في السنوات الخمس إلى العشر القادمة. ويعد تحسين النمو من الشواغل الرئيسية في الولايات المتحدة، حيث تشير تنبؤات كثيرة إلى أن نسبة النمو المحتمل ستصل إلى نحو ٢٪ — وهي بعيدة عن المعدلات البالغة أكثر من ٣٪ في المتوسط التي كانت سائدة قبل الركود الكبير.

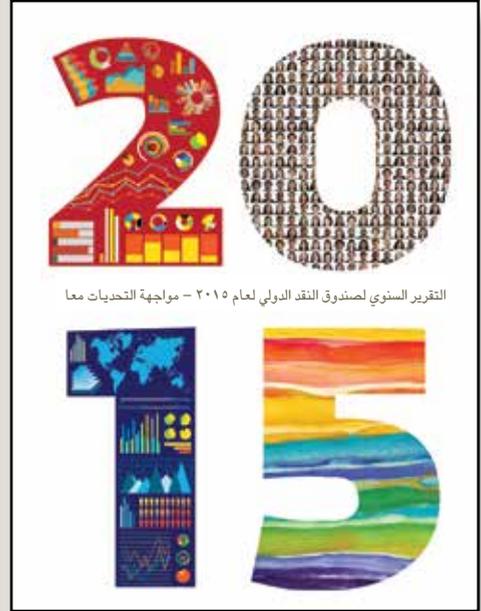
التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٥

مجانيا

اكتشف كيفية دعم الصندوق للاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي بالتصدي للتحديات من خلال مساعدته القائمة على الإقراض والرقابة الاقتصادية والمهارات العملية.

يسلط هذا التقرير الأضواء على أبرز أحداث السنة، ومنها:

- نظرة متعمقة في الأثر الدولي لهبوط أسعار النفط
- التمويل والمشورة بشأن السياسات للبلدان التي تواجه الصعوبات
- التمويل الطارئ لمكافحة أزمة الإيبولا في غرب إفريقيا
- صندوق مساعدات جديد للبلدان الفقيرة والأشد احتياجاً المتضررة من الكوارث الطبيعية أو في مجال الصحة العامة
- بحوث في سياسة المالية العامة للحد من عدم المساواة
- تدريب بالمجان عبر شبكة الإنترنت للمسؤولين من القطاع العام والحكومة
- بيانات إحصائية على شبكة الإنترنت بالمجان لجميع المستخدمين



اطلب نسختك المجانية الآن من الموقع الإلكتروني imfbookstore.org/ar15

صندوق النقد الدولي



الانتشارية

شاشة تبت أخبار الأسهم في ميدان تايمز سكوير، نيويورك، الولايات المتحدة.

جياكيان شن، وتوماسو مانسيني - غريفولي، وراتنا ساهاي

واسع اسم "التيسير الكمي" لضخ الدماء في الاقتصاد عندما تعذر تطبيق السياسات التقليدية مثل خفض أسعار الفائدة. وجرى تخفيض أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات قريبة من صفر في الركود العالمي - وأبقى عليها في ذلك المستوى المنخفض للغاية منذ ذلك الوقت (وهو ما يسمى بالحد الصفري). ونظرا لأن البنوك المركزية لم تعد قادرة على خفض أسعار الفائدة إلى مستويات أدنى من ذلك، فقد لجأت إلى برامج مشتريات الأصول التي زادت بشكل كبير من حجم الميزانيات العمومية للبنوك المركزية. ومع استمرار فترة السياسة النقدية التيسيرية، بدأ صناع السياسات في الأسواق الصاعدة يعربون عن مخاوفهم. فزعموا أن التوسع النقدي في الاقتصادات المتقدمة قد تداعى إلى اقتصاداتهم، مما سبب زيادة حادة في التدفقات الرأسمالية الداخلة، لا سيما في أدوات الدين مثل السندات (راجع الرسم البياني ١). وارتفعت قيم عملاتها وزادت أسعار الأصول لديها بمعدل سريع. وخشي صناع السياسات في الأسواق الصاعدة من حدوث تعديلات مؤلمة للأوضاع تفرضها التحولات الكبيرة في سعر الصرف على الصادرات وعلى الشركات التي تتنافس بالواردات. وكانت لديهم مخاوف بشأن تنامي مواطن الضعف في العملات الأجنبية التي انخفضت قيمها مؤقتا والتي يمكن أن تصبح فجأة أعلى بكثير (وهو ما

المثل إنه عندما تعطس الولايات المتحدة يصاب بقية العالم بنزلة برد. وهذا القول ليس مجرد فولكلور. فقد بينت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بجلاء أهمية الولايات المتحدة بالنسبة للاقتصاد العالمي، خيرا وشرا. ففي الجانب الإيجابي، ساعدت الأزمة على توضيح قدرة السياسة النقدية الأمريكية على منع حدوث كساد عالمي. ولكن كان لتلك السياسات نفسها آثار جانبية مهمة، لا سيما رفع أسعار الأصول وإغراق اقتصادات الأسواق الصاعدة بتدفقات رأسمالية داخلة. وأعرب صناع السياسات في هذه الاقتصادات عن قلقهم بشأن الآثار الانتشارية للسياسة الأمريكية، التي زادت من تقلب الأسواق مما تسبب في تفاقم المخاطر ذات الصلة التي تهدد الاستقرار المالي. وسندرس في هذا المقال هذه الآثار الانتشارية، بهدف تحديد السياسات التي تخفف على الوجه الأفضل من حدة هذه التداعيات المزعجة للاستقرار.

السياسات غير التقليدية مطلوبة

كان من المرجح أن يعاني الاقتصاد العالمي بدرجة أكبر لو لم تكن البنوك المركزية قد اتبعت سياسات نقدية غير تقليدية تعتمد على ابتكارات من قبيل شراء سندات غير حكومية (وهو ما يطلق عليه على نطاق

يبدو أن أثر السياسات النقدية غير التقليدية للاحتياطي الفيدرالي على الأسواق الصاعدة أكبر من أثر السياسات التقليدية

أدوات مفصلة

لدراسة هذه الأسئلة يلزم أن نعي مفهوم عنصر المفاجأة (أو التطور غير المتوقع) في التصريحات بشأن السياسة النقدية الأمريكية. فهذه التصريحات هي التي أفضت على أي حال إلى تداعي الآثار الانتشارية. وليست كل التصريحات على حد سواء. فمنها ما يتوقعه تماما المشاركون في الأسواق، ومنها ما يخرج عن التوقعات تماما. فإذا كان التصريح يتوافق بشكل تام مع ما تتوقعه السوق، فينبغي ألا يكون له أثر على أسعار الأصول أو تخصيصات الحافظة، لأن تلك الأسعار والتخصيصات ستكون قد تحددت سلفا على أساس التصريح

ونظرا لأن البنوك المركزية لم تعد قادرة على خفض أسعار الفائدة إلى مستويات أدنى من ذلك، فقد لجأت إلى برامج مشتريات الأصول

المتوقع. ولكن ذلك لا يعني أن السياسة النقدية غير فعالة، وإنما يعني فقط أنه لا توجد هناك معلومات كافية للحكم على فعاليتها. وهناك أمثلة أخرى ممكنة. فإذا أعلن البنك المركزي عن زيادة في أسعار الفائدة (لنقل مثلا بنسبة ٠,٢٥٪ من ١٪) أقل من توقعات السوق (ربما ٠,٥٪ من ١٪)، ففي هذه الحالة ينبغي أن ترتفع أسعار الأصول. ولكن لا يصح بالضرورة، على أساس وحيد هو تحرك السياسة المرصود، أن يقال إن تشديد السياسة النقدية (بمعنى رفع أسعار الفائدة إلى ٠,٢٥٪ من ١٪) كان مفيدا لأسعار الأصول. والتفسير الصحيح هو أن أسعار الأصول ارتفعت لأن درجة تشديد السياسة كانت أقل من المتوقع (كانت السياسة أكثر توسعية من التوقعات). ومن الضروري إذن رصد عنصر المفاجأة (أي "تحييد أثره" بلغة الاقتصاديين) في التصريحات المتعلقة بالسياسة النقدية — أي مدى اختلاف التصريح عن توقعات الأسواق. وفي هذه الحالة فقط يمكن مقارنة آثار التصريحات المتصلة بالسياسة النقدية بصورة متساوية، أو ما يمكن أن يسمى "حدود المفاجأة حسب الوحدة".

يسمى اختلافات الميزانية العمومية). وقالوا إن مواطن الضعف في النظم المالية تنشأ عن ارتفاع أسعار الأصول بسرعة، وتراكم فقاعات ائتمانية، وضخامة قروض الشركات وزيادتها. وأشار عدد كبير من صناعات السياسات إلى فترات سابقة زادت فيها بشدة التدفقات الرأسمالية الداخلة، حين فشلت المحاولات الرامية إلى إنهاء الفقاعات برفع أسعار الفائدة لزيادة تكاليف الاقتراض لأن أسعار الفائدة الأعلى كانت تجذب المزيد من التدفقات الرأسمالية الداخلة وتذكي ارتفاع العملة. واندلعت موجة أكثر حدة من النقد من صناعات السياسات في الأسواق الصاعدة بعد أن ألمح الاحتياطي الفيدرالي، وهو البنك المركزي الأمريكي، إلى أنه ينظر في إمكانية الحد من وتيرة مشتريات الأصول (أو "الإنهاء التدريجي لمشتريات الأصول"). وعندما ذكر رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق بن برنانكي هذه الإمكانية في مايو ٢٠١٣، ارتفع قلب الأسواق بصورة حادة في الأسواق الصاعدة (راجع الرسم البياني ٢) مع انخفاض أسعار الأصول بشدة.

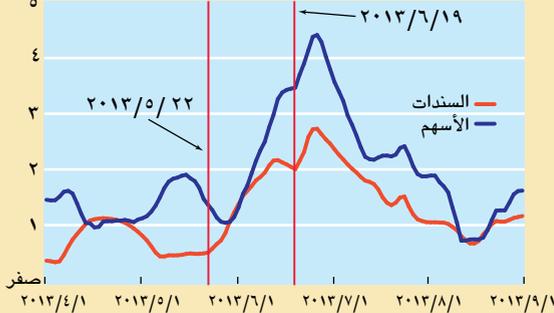
أسئلة حاسمة

هناك ثلاثة أسئلة مهمة تتعلق بالتداعيات نفسها والسياسات الرامية إلى احتوائها والتعامل معها:

- هل تؤثر التغيرات غير المتوقعة في السياسة النقدية الأمريكية على تدفقات رأس المال إلى الأسواق الصاعدة وأسعار الأصول بها وبأي مقدار؟
- هل تختلف هذه الآثار تبعا للمرحلة التي تمر بها السياسة النقدية الأمريكية — أي ما إذا كانت سياسة أسعار الفائدة تستخدم أثناء المرحلة التقليدية السابقة للأزمة المالية العالمية أو ما إذا كان يتم شراء أصول بكميات ضخمة أثناء المرحلة غير التقليدية (ما يسمى التيسير الكمي) بعد بداية الأزمة؟ لقد جرى تيسير السياسة النقدية عدة مرات قبل الأزمة المالية العالمية دون أن يستدعي ذلك ردود أفعال بهذه القوة. ولذلك فإنه من المهم التمييز بين هاتين المرحلتين لكي نفهم بوضوح أكبر مخاوف اقتصادات الأسواق الصاعدة.
- هل تتباين آثار التغيرات المفاجئة في السياسة النقدية الأمريكية مع تباين الأوضاع الاقتصادية المحلية لاقتصادات الأسواق الصاعدة؟ أي هل تحدد خصائص البلدان المستفيدة واختيارات السياسات فيها تأثير التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية على اقتصاداتها؟

الرسم البياني ٢ تقلبات شديدة

دخلت أسعار الأسهم والسندات في اقتصادات الأسواق الصاعدة في دائرة سريعة بعد أن ألمح الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في عام ٢٠١٣ إلى أنه قد يبدأ في إنهاء مشتريات الأصول واسعة النطاق. (تقلب مؤشرات أسعار السندات والأسهم)



المصدر: مؤسسة Bloomberg. ملحوظة: تقاس أسعار الأسهم بمؤشر الأسواق الصاعدة MSCI وتقاس أسعار السندات بمؤشر جي بي مورغان لسندات الأسواق الصاعدة EMBI. وتقاس تقلبات المؤشرات باعتبارها انحرافات معيارية مقدارها ٣٠ يوما.

الرسم البياني ١ زيادة حادة في رأس المال

نمت المشتريات الأجنبية من الأسهم والسندات في اقتصادات الأسواق الصاعدة بصورة حادة بعد قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإرخاء السياسة النقدية عقب الأزمة المالية العالمية.



المصدر: IMF, International Financial Statistics.

وهناك بعدُ آخر مهم لهذه التصريحات، وهو محتواها المعلوماتي. فيمكن أن تتضمن التصريحات معلومات عن المقاصد المستقبلية للبنك المركزي بالنسبة إلى مستوى أسعار الفائدة الموجهة. ويشار إلى ذلك بالعنصر "الإشاري" في التصريحات. ويمثل هذا العنصر ضرورة لا غنى عنها للسياسة النقدية؛ بل إنه في الواقع يشكل الوسيلة الرئيسة التي يمكن أن تتحرك السياسة النقدية من خلالها. ويكون لحدوث

كلما ظلت الأسواق تتمتع بالسيولة مع نموها، ينبغي احتواء مخاطر التداعيات.

زيادة أو نقصان مرة واحدة في سعر الفائدة الموجه تأثير محدود على الاقتصاد. والإشارة إلى حدوث تغيرات مستقبلية في أسعار الفائدة الموجهة هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها للبنك المركزي أن يؤثر على أسعار الفائدة الأطول أجلاً ذات الصلة بقرارات اقتصادية مثل الاستثمار وتوظيف العمالة والاستهلاك.

إلا أن التصريحات بشأن السياسة النقدية يمكن أن تتضمن معلومات أخرى أيضاً، يمكن أن نسميها عنصر السوق في التصريحات. ويمكن للبنوك المركزية من خلال اتصالاتها أن تبلغ معلومات عن مدى توافر السندات لمستثمري القطاع الخاص (بسبب تطور حجم الميزانية العمومية للبنك المركزي) والمخاطر (أو أوجه عدم اليقين) بشأن النمو والتضخم، والتغيرات في تفضيلات البنك المركزي وأهدافه (على سبيل المثال بشأن مدى سرعة إعادة مستويات التضخم إلى المستوى المستهدف).

ويمكن ملاحظة كل من البعدين للتصريحات — المفاجأة والمحتوى المعلوماتي — في أسعار السندات فوراً بعد التصريحات المتصلة بالسياسة النقدية (في هذه الدراسة، بفارق يوم واحد). فمن ناحية، ينبغي أن تؤثر المفاجآت المتصلة بالمحتوى الإشاري

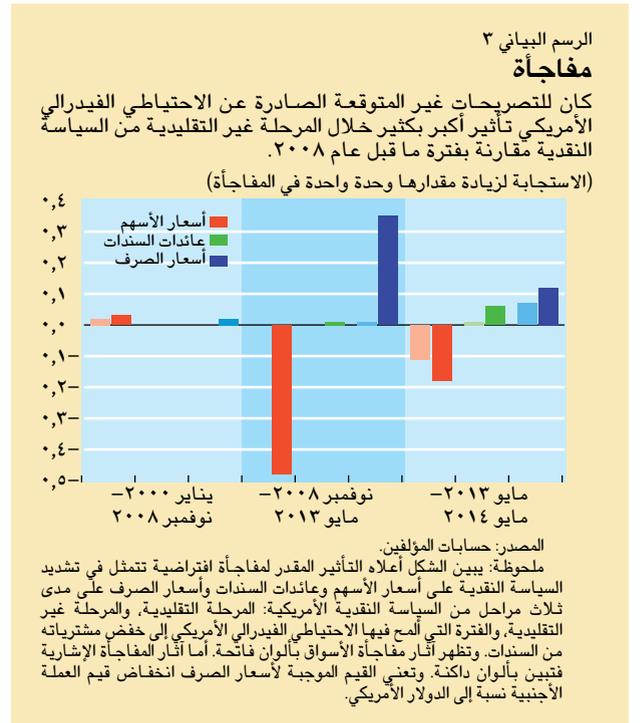
للتصريحات على السندات قصيرة الأجل. ويعزى ذلك إلى أن البنوك المركزية لا يمكنها أن تلتزم باتباع مسار معين للسياسة إلا بعد فترة تقارب ثلاث سنوات، وهي الفترة التي يمكن من خلالها أن تنتجاً بأوضاع الاقتصاد بصورة معقولة. ولن تلتفت الأسواق إلى أي تصريحات بخلاف ذلك وستعتبرها كلاماً رخيصاً. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تؤثر المفاجآت المتصلة بعنصر السوق في التصريحات على علاوة الاحتفاظ بالسندات طويلة الأجل. وتستخدم طريقة تسمى الطريقة الإحصائية للعناصر الرئيسة لاستخلاص الحركات في عائدات السندات في الأجلين القصير والطويل في أيام التصريحات: ويعتبر أن الأولى تمثل المفاجآت الإشارية والثاني مفاجآت الأسواق. تستخدم طريقة بالطريقة الإحصائية للعناصر الرئيسة لاستخلاص الحركات في عائدات السندات في الأجلين القصير والطويل في أيام التصريحات.

وتتمثل الخطوة النهائية في قياس أسعار الأصول والتدفقات الرأسمالية في الاقتصادات الصاعدة استجابة لمفاجآت السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتم ذلك باتباع منهجية تسمى دراسة الأحداث، يتم فيها دراسة ردود أفعال السوق في اقتصادات الأسواق الصاعدة فور صدور تصريح بشأن السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وهذه الطريقة مفيدة بوجه خاص في تحديد السببية، لأن الصدمة المهيمنة على الأيام التي تلي التصريحات تكون على الأرجح نتيجة للتصريح المتصل بالسياسة النقدية. وإضافة إلى ذلك، يفترض أن يشعر بالتأثير على الأسواق المالية في الأسواق الصاعدة فوراً أو في خلال يومين على الأقل. وفي المتوسط إذن، يمكن عزو التغيرات في أسعار الأصول والتدفقات الرأسمالية ضمن هذا الإطار الزمني إلى الصدمات الناجمة عن السياسة النقدية الأمريكية.

نمو الآثار الانتشارية

لقد قمنا ببحث رد فعل ٢١ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة — البرازيل وشيلي والصين وكولومبيا وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإسرائيل وكوريا وماليزيا والمكسيك وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وروسيا وسنغافورة وجنوب إفريقيا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلاند وتركيا — على ١٢٥ تصريحاً بشأن السياسة النقدية في الفترة بين يناير ٢٠٠٠ ومارس ٢٠١٤ وخلصنا إلى أن مفاجآت السياسة النقدية الأمريكية لها أثر فوري (أو على الأقل خلال يومين) على التدفقات الرأسمالية وحركات أسعار الأصول في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ولكن عندما قمنا بدراسة الفترات قبل الأزمة بشكل منفصل (أثناء المرحلة التقليدية للسياسة النقدية) وبعد نوفمبر ٢٠٠٨ (حين بدأ تنفيذ برنامج مشتريات الأصول على نطاق واسع)، وجدنا أن الآثار الانتشارية "لوحدة" مفاجآت السياسة النقدية الأمريكية كانت مختلفة وأقوى أثناء المرحلة غير التقليدية. وبالنسبة لكثير من الأصول، كانت التداعيات أكبر حتى عندما بدأت الولايات المتحدة تناقش الإنهاء التدريجي لمشترياتها من الأصول (مايو ٢٠١٣ إلى مارس ٢٠١٤). وبوجه عام، كانت التداعيات أكبر، في جميع مراحل السياسة النقدية، حين فاجأت التصريحات الأسواق بمعلومات عن المسار المستقبلي لأسعار الفائدة الموجهة (مفاجآت إشارية)، بخلاف معلومات مفاجآت الأسواق التي أثرت على عائدات السندات الأمريكية في الأجل الطويل (راجع الرسم البياني ٣).

وافترضنا أن الآثار الأكبر للتداعيات أثناء المرحلة غير التقليدية كانت على الأرجح في معظمها هيكلية، نتيجة مشتريات السندات التي بدأ العمل بها في مرحلة السياسة غير التقليدية والسيولة التي خلقت. ولا يبدو أن الآثار الانتشارية لوحدة المفاجأة تعتمد على حجم



الأساسيات الاقتصادية أمر مهم

يؤثر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومراكز الحساب الجاري والتضخم وخصص الدين المحلي في حيازة الأجانب تأثيراً كبيراً على آثار تداعيات السياسة النقدية الأمريكية على أسواق الأسهم والسندات وأسعار الصرف.

الأسهم	عائدات السندات		أسعار الصرف	
	عامل السوق	عامل الإشارة	عامل السوق	عامل الإشارة
نمو إجمالي الناتج المحلي				
التضخم				
الحساب الجاري				
حصة الدين المحلي في حيازة مستثمرين أجانب				

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: تشير الإطارات الخضراء إلى العوامل التي تحد من آثار الصدمات الناجمة عن السياسة النقدية الأمريكية غير التقليدية؛ وتشير الإطارات الحمراء إلى العوامل التي تعظم هذه الآثار. وكلما كان اللون داكناً بدرجة أكبر، كان الأثر أوضح. ويشير عامل الإشارة إلى المعلومات عن السياسة النقدية المستقبلية التي تنقلها صدمة ما. ويشير عامل السوق إلى المعلومات بشأن مدى توافر السندات لمستثمري القطاع الخاص، والمخاطر على النمو والتضخم، والتغيرات في تفضيلات البنك المركزي وأهدافه. والحساب الجاري هو رصيد البلد من صافي التجارة وصافي الإيرادات وصافي مدفوعات التحويلات.

ويؤكد تزايد حجم الآثار الانتشارية الظاهر أثناء مرحلة السياسات غير التقليدية على أن تكاليف أسعار الفائدة ستهبط إلى الصفر. ومن ثم يقتضي تجنب الآثار الانتشارية الكبيرة اعتماد سياسات مناسبة في أوقات الرخاء لتقليل مخاطر هبوط أسعار الفائدة إلى صفر في أوقات الشدة. ويمكن أن تتضمن هذه السياسات مجالات أخرى من الاقتصاد الكلي، مثل الإنفاق والضرائب، لتثبيت العلاقة بين الدين وإجمالي الناتج المحلي والحفاظ على حيز مالي كاف لدعم الاقتصاد في أوقات هبوط النشاط الاقتصادي. وحتى الإصلاحات الهيكلية في أسواق العمل مثلاً أو التعليم من أجل دعم النمو والعمالة يمكن أن تعتبر من العوامل المؤثرة. وللحفاظ على الاستقرار المالي، ينبغي أيضاً استخدام سياسات حذرة. ويمكن أن تشمل تلك السياسات الحذرة فرض حدود

إلزامية لرأس المال أو السيولة على المقرضين وحدود إلزامية لنسب القرض إلى القيمة أو خدمة الدين إلى الدخل على المقرضين.

وهناك أيضاً درس يمكن أن تستفيد منه اقتصادات الأسواق الصاعدة. فنظراً لأن الآثار السلبية للتداعيات المترتبة على السياسة النقدية الأمريكية تتصل بالأوضاع الاقتصادية للبلد المستفيد، أي أن تحسن الأساسيات الاقتصادية وزيادة سيولة الأسواق تساعد على كبح آثار الصدمات الناجمة عن السياسة النقدية الأمريكية، ينبغي أن تقوم اقتصادات الأسواق الصاعدة بتحسين أساسياتها الاقتصادية بقدر الإمكان. ويمكن استخدام سياسات أخرى، مثل التدخل في أسعار الصرف، أو حتى تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية، أثناء فترات الاضطراب أو الأزمات للتعامل مع التقلب المفرط وأوضاع الأسواق غير المنظمة، ولكن ينبغي ألا ينظر إليها باعتبارها بديلاً عن السياسات الاقتصادية الجيدة بوجه عام.

وتكون الآثار الانتشارية أوسع نطاقاً وأكبر إذا كانت ناشئة عن مفاجآت إشارية. وذلك أمر يدعو إلى التفاؤل، ذلك أن القناة الإشارية مفهومة بوضوح أكبر من البنوك المركزية، ويمكن إدارتها بشكل أفضل من خلال التواصل الواضح بشأن مقاصد السياسات المستقبلية. وينبغي بالتالي أن يكون الاحتياطي الفيدرالي وغيره من البنوك المركزية المؤثرة قادرين على احتواء مصادر الصدمات التي تفضي إلى تداعي آثار انتشارية عالمية.

وفي الوقت نفسه، فرغم أن مفاجآت الأسواق تنطوي على آثار انتشارية أقل، يكون تمييز آثارها أقل على نطاق البلدان ويكون التنبؤ بها أصعب. ولتحفيف حدة آثار مفاجآت الأسواق، ينبغي أن تركز البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة على الحد من الصدمات على عائدات السندات طويلة الأجل عندما تخفف البنوك المركزية أو تنهي اعتمادها على السياسات النقدية غير التقليدية. ويمكن أن تفعل ذلك، مثلاً، بترك الأصول التي تراكمت لديها تبلغ آجال استحقاقها بدلاً من بيعها. وإذا اختارت أن تبيعها، فينبغي أن تفعل ذلك بشكل يمكن التنبؤ به بدرجة كبيرة جداً. ■

جياكيان شن اقتصادي في الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي. وتوماسو ماسيني غريغولي خبير أول في القطاع المالي وراتنا ساهاي نائب مدير، وكلاهما في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

الصدمات، سواء كانت مرتبطة بتاريخ أو تشديد السياسة، أو ما إذا كانت تحدث في نقطة تحول في موقف السياسة (محاولة أولى لتشديد السياسة مثلاً بعد سلسلة غير منقطعة من عمليات الخفض).

ولكننا انتهينا أيضاً إلى أن التداعيات تتأثر بالحالة الاقتصادية للبلد المعني. فقد شهدت البلدان ذات الأساسيات الاقتصادية الأقوى تداعيات أقل. ويعني ذلك أن زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي وزيادة قوة الحسابات الجارية، وانخفاض التضخم، وانخفاض حصص الدين المحلي الذي يحوزه أجانب، أدى بشدة إلى إضعاف آثار التداعيات، لا سيما خلال فترة السياسة النقدية غير التقليدية. ورأى البعض أن أثر الأساسيات الاقتصادية أصبح أقوى بمرور الوقت، مع بدء المستثمرين في التفريق بين البلدان. غير أن هذه الدراسة تخلص إلى أن الأساسيات الاقتصادية أمر مهم حتى في الاستجابات الأولية للتصريحات بشأن السياسة النقدية الأمريكية. وتشير الإطارات الخضراء في الرسم البياني ٤ إلى العوامل المحلية التي ساعدت على إخمات الصدمات، بينما تبين الإطارات الحمراء العوامل المحلية التي ضخمها.

وقمنا أيضاً بدراسة ما إذا كانت الأسواق الأكبر و/أو الأكثر سيولة (تلك التي يوجد فيها عدد أكبر من المشترين والبائعين) تحدث بها تداعيات أكبر. ومن حيث النظرية، تنطوي آثار حجم السوق وحدها على أكثر من معنى. ويعزى ذلك إلى وجود قوتين متعارضتين مؤثرتين. فالأسواق الأكبر تجذب عدداً أكبر من المستثمرين الأجانب، وهو ما يزيد من التقلب، وفي الوقت نفسه تكون هذه الأسواق أكثر سيولة في الغالب، وهو ما ينبغي أن يحد من التقلب. وفعلياً، لا يمثل حجم السوق وحده عاملاً كبيراً لتعظيم التداعيات أو الحد من أثرها. إلا أننا بمجرد أن قمنا بتحديد أثر سيولة السوق، ظهرت أدلة على أن الأسواق الأكبر تواجه تداعيات أكبر. وتكون آثار السيولة السوقية أوضح، حيث تقوم الأسواق التي تتمتع بسيولة أكبر بالحد من أثر التداعيات، كما هو متوقع. ومن ثم، فكلما ظلت الأسواق تتمتع بالسيولة مع نموها، ينبغي احتواء مخاطر التداعيات.

انعكاسات السياسة

ليس غريباً أن تداعي آثار السياسة النقدية الأمريكية إلى بقية العالم، بالنظر إلى هيمنتها في الأسواق العالمية. ولكننا وجدنا أن الآثار الانتشارية الكبيرة بوجه خاص هي في معظمها ظاهرة حديثة، تعود إلى الأزمة المالية العالمية.

نساء جديرات بالظهور على أوراق البنكنوت

نقص ملحوظ في التنوع بين
الجنسين على العملات في مختلف
بلدان العالم

كريستوفر كواكلي

عندما

يتعلق الأمر بالنقود، فهو عالم الرجل. أو هكذا يبدو الوضع عند النظر إلى وجوه العظماء والأخبار الذين تزدان بهم الغالبية العظمى من عملات العالم الورقية والمعدنية. ومع ذلك تستخدم بعض البلدان عملتها لتكريم مساهمات الإناث من قاداتهم وفنانينهم وغيرهم من الرواد — في الماضي والحاضر. وتأتي الولايات المتحدة متأخرة في هذا المجال، حيث أعلنت في يونيو ٢٠١٥ أنها ستصدر ورقة بنكنوت تظهر عليها صورة امرأة للمرة الأولى لأكثر من قرن. فمن هن إذن النساء اللاتي يتم تقديرهن — ولماذا توجد أهمية لهذا الأمر؟

الميلاد والزواج

كانت آخر أمريكية تظهر على عملة الدولار هي مارثا واشنطن، السيدة الأولى، في القرن التاسع عشر. وفعليا، حتى اليوم، غالبا ما تجد المرأة مكانا لها على عملة ورقية أو معدنية بحكم مولدها أو زواجها. وفي مختلف بلدان العالم، يتم تداول عملات تحمل صور سيدات شبيهات بالملكة إليزابيث الثانية، رؤساء لأكثر من اثنتي عشرة دولة ذات سيادة. وربما يعكس ذلك عقبات في المجتمع تتمثل في أن بعض أشهر نساء العالم خرجن من ظلال أزواجهن، وهو ما يمكن أن يقال عنه إنه يؤدي إلى حجبهن في الظلال. وهناك وجوه لنساء قادة ذوي الشخصيات البراقة — تظهرن على عملات بلادهن اليوم — ومنهن السياسياتان إيفا بيرون في الأرجنتين وكورازون أكينو في الفلبين والفنانة فريدا كالو في المكسيك.



مارثا واشنطن على عملة الدولار الأمريكي في القرن التاسع عشر؛ والملكة إليزابيث الثانية على عملة الخمسة دولارات في أستراليا.



إيفا بيرون على عملة ٢ بيزو في الأرجنتين.

”مؤيدو تحسين التوازن بين الجنسين على أوراق البنكنوت يشيرون إلى الإلهام الذي يمكن أن يعطيه هؤلاء القدوات للفتيات.“

”كم هو مهم لنا أن نعتز ونحتفل بأبطالنا وبطلاتنا!“ — مايا أنجيلو

ومن المثير للدهشة عدد أوراق البنكنوت التي تكرم رائدات اقتحن مجالات السياسة والفنون والعلوم من الخارج. ويجري حالياً تكريم الرائدات اللاتي دعين إلى حق الاقتراع للمرأة على عملات الدولار في أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وقد ظهرت ماري كوري، الفيزيائية والكيميائية التي ولدت في بولندا ولكن أصبحت مواطنة فرنسية، على كل من عمليتي الفرنك والزلوتي: وذلك هو الفخر الذي تشعر به كل من فرنسا وبولندا بالمرأة الأولى التي تفوز بجائزة نوبل. ويشير مؤيدو تحسين التوازن بين الجنسين على أوراق البنكنوت إلى الإلهام الذي يمكن أن يعطيه هؤلاء القدوات للفتيات.



جين أوستن على عملة العشرة جنيهات في المملكة المتحدة.



ماري كوري على عملة ٢٠ ألف زلوتي بولندي.

قيمة النقود

أدت الحملات البريطانية والأمريكية بشأن إظهار النساء على أوراق البنكنوت إلى إثارة مناقشات كبيرة، بما في ذلك حوارات حية بشأن استحقاق المرشحات المختلفات، ولكنها لم تخل من بعض القبح أيضاً. ففي يونيو ٢٠١٣، تعرضت الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة والصحفية البريطانية كارولين كرايدو-بيريز لهجوم منسق برسائل بذئة على وسائل التواصل الاجتماعي بعد حملتها الناجحة لإظهار صورة جين أوستن على ورقة العشرة جنيهات إسترلينية.

ومع ذلك لا ينصب التركيز دائماً على إنجازات فرادى النساء. ففي الستينات، ظهرت على عملة ١ يوان في الصين صورة امرأة تقود جرارا، مما يعكس المبادئ الاقتصادية التي كانت الحكومة ترغب في الترويج لها. واليوم تظهر على عملة ٢ يوان صورة نساء مجهولات من أقلية عرقية، وهي رسالة إدماجية تنبذ الهوية الفردية.

الاقتصادات الناجحة تعترف بجهود كل شخص، رجلا كان أو امرأة، وتقدر تلك الجهود.

وقد مس النقاش عصبا حيا، ربما لأن غياب النساء الواضح على أوراق البنكنوت يطرح أسئلة أوسع بشأن عدم إعطاء المرأة القدر الذي تستحقه في الاقتصاد. وتبين الدراسات أن الفجوات بين الجنسين في المشاركة في سوق العمل والأجور لا تزال واسعة بشكل مزمن. وفي وقت مبكر من هذا العام، خلص تقرير أعده صندوق النقد الدولي إلى أن ٩٠٪ من البلدان التي درسها لديها عقبة قانونية واحدة على الأقل تعوق النشاط الاقتصادي للمرأة. وانتهت دراسة الصندوق إلى أنه عندما تشارك المرأة بصورة كاملة في سوق العمل، يمكن أن تتحقق مكاسب اقتصادية كبيرة. وتعترف الاقتصادات الناجحة بجهود كل شخص، رجلا كان أو امرأة، وتقدر تلك الجهود. وقد حان الوقت أن تفعل نقودنا نفس الشيء. ■



امرأة تقود جرارا على عملة ١ يوان صينية من الستينات؛ ونساء من أقليات عرقية على عملة ٢ يوان الحالي.

كريستوفر كوكلي موظف اتصالات في إدارة الاتصالات بصندوق النقد الدولي.

مجال رؤية أوسع

يجب تطويع اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتوسيعها لتقييم استقرار النظام المالي ككل

ديميتري ديميكاس

عندما

يرغب المهندسون في التأكد من أن هيكلًا أو نظامًا ما مصمم بشكل جيد، فإنهم يستخدمون أسلوبًا يعرف باسم اختبار القدرة على تحمل الضغوط؛ فيعرضون الجهاز لصددمات وظروف شاقة تكون أشد بكثير من ظروف الاستخدام العادي، وذلك للتأكد من استيفائه المواصفات، أو استبيان الحدود التي يتوقف فيها عن العمل، أو دراسة طرق إخفاقه.

وقد قام مديرو المؤسسات المالية، ومؤخرا هيئات تنظيم القطاع المالي، بتطويع أداة اختبار القدرة على تحمل الضغوط لقياس قوةفرادى المؤسسات المالية. وهم يقومون بذلك عن طريق إخضاع الحافظات لعمليات محاكاة عددية تتألف من صدمات افتراضية، من قبيل حدوث ركود حاد، أو تراجع أسعار المساكن، أو انهيار أسواق الأسهم، وتقدير أثر هذه الصدمات على الأرباح أو رأس المال، أو قدرة المؤسسات المالية على مواصلة الوفاء بالتزاماتها.

ولكن استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتقييم مدى مرونة النظام المالي ليس بنفس البساطة التي يتم بها تجميع نتائج فرادى المؤسسات. فهناك حاجة إلى مناهج وأساليب جديدة لجعل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أداة مفيدة لتحليل الاستقرار المالي.

بداية بسيطة

استخدمت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للمرة الأولى للبنوك في أوائل الستينيات (راجع الإطار). وكانت هذه النماذج المبكرة بسيطة نسبيًا، إذ افترضت وقوع صدمة خارجية وتبعث تأثير الخسائر المصاحبة لها على رأسمال البنك المعني. وكانت تبني افتراضات

مبسطة بشأن طريقة تجاوب البنك مع الصدمة - من حيث توزيع الأرباح، أو توسيع الائتمان، أو الحد من الدين، على سبيل المثال. وكانت تركز على ملاءة البنك (مقدار رأس المال الذي يتبقى له بعد الصدمة). وكانت مخاطرة نفاذ النقد من البنك (مخاطرة السيولة) تعالج بصورة مستقلة عن الملاءة، هذا إن عولجت أصلاً، وكان يتم بوجه عام تجاهل التفاعلات بين البنك والآثار المترتبة على الاقتصاد ككل.

وكان تركيز هذه الاختبارات ينصب على ما يطلق عليه الاقتصاديون السلامة الاحترازية الجزئية، أو التركيز على المؤسسة الواحدة، حيث كانت تهدف إلى تقييم احتمالات إخفاق فرادى المؤسسات في ظل الأوضاع المعاكسة. وكان يعتقد بالتالي أن ذلك سيضمن استقرار النظام المالي ككل.

بين الإفراط والتفريط

ولكن حتى مع اعتماد هيئات تنظيم العمل المصرفي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، فقد فهم الكثيرون أن كفالة سلامة كل مؤسسة لا هي ضرورية ولا هي كافية لضمان استمرار استقرار النظام المالي ككل واستمرار عمله. وعلى حد قول الراحل أندرو كروكيت، المدير العام آنذاك لبنك التسويات الدولية، ربما يسعى منهج السلامة الاحترازية الجزئية للتنظيم المالي إلى إنجاز أهداف مفرطة في كثرتها وربما تكون إنجازاته مفرطة في قلتها.

وربما يسعى إلى إنجاز أهداف مفرطة في كثرتها لأن الإخفاق العرضي لمؤسسة ما لا يمثل مشكلة إذا استطاعت المؤسسات الأخرى التدخل وخدمة عملاء تلك المؤسسة، والمقترضين منها، والمودعين فيها. فبناء جهاز تنظيمي يهدف إلى تجنب أي إخفاق ينطوي على مخاطر الإفراط في توفير الحماية.

تفاعلاتها مع بعضها البعض ومع الوكلاء الاقتصاديين الآخرين، بما في ذلك المقترضون والمودعون والمستثمرون. وتوجد لذلك أهمية خاصة إذا كانت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تغطي أفقا

هناك حاجة إلى مناهج وأساليب جديدة لجعل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أداة مفيدة لتحليل الاستقرار المالي.

زمنيا طويلا، لنقل مثلا ثلاث أو خمس سنوات، يمكن خلاله أن يكون أثر هذه التفاعلات كبيرا.

• تحويل تركيز الاختبارات من المؤسسات الفردية إلى قدرة النظام ككل على الصمود أمام الصدمات — أي قدرته على مواصلة العمل وتوفير خدمات الوساطة المالية للاقتصاد الحقيقي.

وما مدى التقدم الذي أحرزه القائمون على هذه الاختبارات في التصدي لهذه التحديات؟ وما المقدار الذي اعتمد في الواقع العملي من "مجال الرؤية الأوسع" هذا؟

باستعراض تجربة البنوك المركزية، والهيئات الرقابية، وصندوق النقد الدولي منذ الأزمة، يتبين أن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أحرزت تقدما كبيرا في التصدي للتحدي الأول من هذين التحديين، ولكن كان التقدم كان أقل كثيرا في التعامل مع الثاني.

وتتوافر نماذج كثيرة تدمج بعض أبعاد "التوازن العام" على نطاق النظام في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتستخدم على نطاق واسع. وتصنف هذه النماذج في فئتين واسعتين هما:

• **النماذج القائمة على الميزانيات العمومية**، وهي نماذج تستخدم بيانات الميزانيات العمومية لفرادى البنوك لتقييم تأثير صدمة ما على جودة الأصول والدخل، وفي نهاية المطاف رأس المال (لاختبارات الملاءة)، أو تدابير متنوعة للتدفق النقدي أو السيولة (لاختبارات السيولة) لفرادى البنوك. وتجمع النتائج بعد ذلك لإعطاء فكرة عن مكامن الخطر في النظام ككل.

وفي هذا المنهج — الشائع بين البنوك المركزية والهيئات الرقابية في مختلف بلدان العالم — تبين في النموذج بشكل صريح الأبعاد التي تهدف جهات الاختبار إلى رصدها، سواء كانت تفاعلات بين الملاءة والسيولة، أو استجابات سلوكية، أو آثار مرتدة اقتصادية كلية. ويتيح ذلك إمكانية تتبع أثر الصدمة من خلال قنوات عديدة ويضع تصورات بشأن إسهام كل قناة في النتيجة النهائية.

وثمة تكلفة لهذه المنفعة. فأولا، تتزايد بسرعة درجة التعقيد في التحليل والحسابات ومتطلبات البيانات مع إضافة خصائص إلى النماذج. ويؤدي ذلك إلى إبطائها وتعقيدها ورفع تكلفة وضعها وتشغيلها. وثانيا، نظرا لأنها تعتمد على بيانات الميزانيات العمومية للبنوك، فإنها تعتمد بصورة حاسمة على مدى توافر هذه البيانات وجودتها.

غير أن العيب الأكبر في هذا المنهج حتى الآن هو أن مجموع خسائر فرادى البنوك أو قصور رؤوس أموالها لا يمثل في الواقع مدى تعرض النظام ككل للمخاطر، وذلك بسبب اختلاف الطرق التي تتربط من خلالها البنوك؛ وحتى يتسنى تجميع حالات القصور لكل بنك على حدة فمن الضروري أن تتوفر معلومات عن مستوى تعقيد الاعتماد المتبادل بين الميزانيات العمومية لفرادى البنوك.

• **النماذج القائمة على الأسعار السوقية**، وهي نماذج تستخدم (في الغالب) بيانات السوق للاستدلال على احتمالية إفسار مؤسسات بعينها أو تعثرها. وترصد هذه النماذج — على الأقل من حيث المبدأ —

وقد تكون إنجازاته مفردة في قلبها حيث لا يأخذ التنظيم على مستوى الشركات في الاعتبار احتمالات العدوى بين فرادى المؤسسات ولا طريقة امتثال كل مؤسسة لقواعد تنظيم رأس المال. وعلى سبيل المثال، عندما تدفع هيئة تنظيمية بنكا معتبرا لاستعادة نسبة رأس المال إلى الأصول لديه، فإنها لا تتبالي ما إذا كان البنك يقوم بزيادة رأسماله أو تقليص أصوله. ولكن إذا قامت نسبة كبيرة من النظام المصرفي بتقليص الأصول في وقت واحد لاستيفاء متطلبات رأس المال، فإن الضرر قد يكون على الاقتصاد كبيرا. وما لم تأخذ الهيئات التنظيمية في الاعتبار عامل الترابط والسلوك الجماعي للمؤسسات في استجاباتها للصدمات وتأثيرها المحتمل على النظام المالي والاقتصاد، فإنها قد لا تتمكن من الحد من مخاطر دخول النظام ككل في حالة عسر مالي والمخاطر الاقتصادية المصاحبة لذلك — أي باختصار أزمة نظامية (Crockett, 2000).

وقد أكدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بصورة هائلة على أهمية المخاطر النظامية وإخفاق التنظيم المعني بالسلامة الاحترازية الكلية في احتوائها. وفي عام ٢٠٠٨، دعا رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بن برنانكي الهيئات التنظيمية والرقابية إلى توسيع "مجال الرؤية" لدمج المخاطر النظامية (Bernanke, 2008). أو كما قال كروكيت، "المزاوجة بين بعدي السلامة الاحترازي الجزئي والكللي للاستقرار المالي."

جيل جديد

ينطوي الانتقال من المنهج التقليدي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الجزئية إلى "جيل جديد" من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الكلية على تحديين، هما:

• استحداث أبعاد على نطاق النظام أو أبعاد التوازن العام، بحيث لا تعتمد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على حجم الصدمة الأولية وطبيعتها والمصدات الوقائية لدى كل مؤسسة مالية فحسب، وإنما أيضا على الاستجابات السلوكية لهذه المؤسسات للصدمة وعلى

أصول اختبارات القدرة على تحمل الضغط

كانت شركة الخدمات المالية الأمريكية جي بي مورغان شيس وشركاه من أوائل الجهات التي اعتمدت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، والتي قامت في أوائل التسعينات باستخدام منهجية القيمة المعرضة للخطر لقياس المخاطر السوقية الناشئة عن صدمة معينة. أي مقدار التأثير الذي تحدثه التغيرات في أسعار الأصول على قيمة حافظة البنك.

وسرعان ما لحقت الهيئات التنظيمية بهذا التطور. وكان مفهوما لفترة طويلة أن البنوك التي تمول نفسها بودائع تؤمن عليها الحكومة يكون لديها حافظ للإفراط في الإقدام على المخاطر. ولذلك كان هدف تنظيم رأس المال إرغام البنوك على استدخال جزء على الأقل من الخسائر غير المتوقعة إذا ما تحققت هذه المخاطر فعليا، مما يحد بالتالي من الخطر الأخلاقي ويحمي المودعين. ورأت الهيئات التنظيمية أن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وسيلة لتقدير الخسائر التي يمكن أن تقع في السيناريوهات المعاكسة، ويمكن أن تكون مدخلا أساسيا في تنظيم رأس المال.

وقد أصبحت هذه الاختبارات عنصرا لا غنى عنه في تنظيم العمل المصرفي في أوائل الألفينات، حين اشترطت القواعد الدولية لكفاية رأس المال المعروفة باسم بازل الثانية أن تجري البنوك هذه الاختبارات للوقوف على حقيقة المخاطر السوقية وفي بعض الحالات مخاطر الائتمان. وكان يتعين أن تكون هذه الاختبارات "معقولة وأن تتسم بالشفرة وأن تكون ذات صلة" لمساعدة البنوك على تقييم قدرتها على استيعاب الخسائر وتحديد الخطوط التي يمكن أن تتخذها للحد من المخاطر والحفاظ على رأس المال (دراسة BCBS, 2005). وباستخدام هذه الأداة، يمكن للهيئات التنظيمية أن تضمن سلامة كل مؤسسة بإلزامها بالاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال نسبة إلى الأصول المعرضة للمخاطر التي تمتلكها.



ينبغي الجمع بين النتائج المختلفة أو الخروج بمتوسط بناء على قاعدة صارمة؟ وهل ينبغي استخدام التقدير النوعي في الحكم على النتائج المختلفة وربما المتناقضة؟ هذان سؤالان معقدان، لا تتوافق بشأنهما آراء الممارسين. إلا أن ذلك تحديا تجدر معالجته، لأن من شأنه أن يعزز التبصر بالمخاطر النظامية وجودة الحوار التالي بشأن الاستقرار المالي، داخل الهيئة الرقابية ومع البنوك على حد سواء.

افتراض سيناريوهات للصدمات أكثر عددا وذكاء: تقتصر معظم عمليات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على سيناريو واحد أو اثنين من سيناريوهات الضغوط (على سبيل المثال حدوث سيناريو "معاكس" وركود "حاد"). ويشوب هذا المنهج عيب رئيسي، وهو أن القدرة على الصمود أمام صدمة لها احتمال معين لا يعني ضمنا القدرة على الصمود أمام جميع الصدمات التي لها نفس الاحتمال. وهو يتجاهل أيضا الأهمية المتزايدة للطبيعة العابرة للحدود للمخاطر: فقد أصبحت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مترابطة بصورة متزايدة عبر الحدود ويمكن أن تكون عرضة للصدمات التي تنشأ في بلد أو سوق أجنبي أو تنتشر من خلالهما. ومن ثم يمكن أن تكون نتيجة الاختبار مضللة إذا كان الاختبار يعتمد على سيناريو واحد للضغوط يتركز على حدوث ركود محلي.

والعلاج الواضح لذلك هو استخدام عدد كبير من السيناريوهات بالغة الشدة ولكن معقولة لإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. فمن شأن ذلك توفير حس أفضل بمدى قدرة النظام على الصمود أمام طائفة من الصدمات مما يوفره سيناريو واحد. ومن شأن استخدام سيناريوهات متعددة (وكذلك نماذج متعددة) أن يوفر ميزة كبيرة أخرى، وهي أنه سيضيق إلى أدنى درجة النطاق أمام فرادى المؤسسات "للتحايل على الاختبار،" أي تعبئة خيارات الحافطة باتجاه اجتياز اختبار محدد للقدرة على تحمل الضغوط، وهي مخاطرة تدركها الهيئات التنظيمية (دراسة Office of Financial Research, 2012؛ ودراسة Bank of England, 2013).

وإضافة إلى العدد، توجد مسألة ذات صلة وهي نوع السيناريو المستخدم في الاختبارات. ففي معظم الحالات، يكون السيناريو الأساسي للاختبار حدوث صدمة اقتصادية كلية معاكسة خارجية للقطاع المالي، مثل حدوث ركود حاد أو هبوط أسعار المساكن. ولكن في أزمات فعلية كثيرة، تنشأ الصدمة كلية داخل النظام المالي ثم يتبعها ركود. ففي دراسة تناولت ٤٣ أزمة مصرفية في ٣٠ بلدا — (Alfaro and Drehmann (2009) — ظهر أن نصف الأزمات فقط هو الذي سبقته أوضاع اقتصادية كلية معاكسة.

ولذلك فحتى تكون لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط فعالية ينبغي أن تتضمن عددا أكبر وطائفة أوسع من سيناريوهات الضغوط "الذكية"، التي تغطي مجموعة متنوعة من المخاطر، بما في ذلك الصدمات الاقتصادية الكلية المحلية، وتحركات أسعار الأصول، والعدوى عبر الحدود. ويتطلب إجراء تلك الاختبارات فهما متممقا للمخاطر التي تؤثر على النظام المالي، بما في ذلك الأبعاد العابرة للحدود، ومن شأنه أن يعقد مهمة توليف النتائج وإبلاغها، لا سيما حين تكون مصحوبة بمجموعة متنوعة من النماذج. وهذه التحديات هي التي منعت كثيرا من هيئات الرقابة من التحرك في هذا الاتجاه. ولكن بالنظر إلى العيوب الكبيرة التي ينطوي عليها اقتصار عدد السيناريوهات على واحد أو اثنين، قد يكون الوقت مناسباً لإعادة النظر في توازن التكاليف والمنافع للمنهج الحالي.

التوسع في تغطي الكيانات المالية غير المصرفية: جرت العادة على تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الجزئية لأن تلك البنوك كانت هي العناصر الرئيسية في الوساطة المالية. ولكن اليوم أصبح الخيط الذي يفصل بين البنوك وغير البنوك (مثل البنوك الاستثمارية التي توفر خدمات شبيهة بالبنوك التجارية) غائماً؛ وقد اتسعت صناعة العمل المالي غير المصرفي بصورة كبيرة من حيث الحجم والأهمية:

جميع مصادر الانكشاف للمخاطر والعدوى، بما في ذلك مخاطر حدوث سحب جماعي للأرصدة المصرفية نتيجة لمخاوف المستثمرين المحققة لذاتها. وقد لا تعزى هذه المخاطر إلى الوضع المالي الحقيقي للبنك، الذي قد يكون سليماً قبل حدوث الذعر المصرفي. وتتمتع هذه النماذج بميزة أخرى هي سهولة الجوانب الحسابية فيها.

وتتمثل إحدى نقاط الضعف الواضحة في هذه النماذج في اعتمادها على بيانات السوق، التي هي "وضائية" ويمكن أن تبالغ أو تهون في تقدير المخاطر. ويعني ذلك أن مؤشرات المخاطر

العلاج الواضح هو استخدام عدد كبير من السيناريوهات بالغة الشدة ولكن معقولة لإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

المصرفية التي يتم تقديرها من هذه البيانات قد تكون متقلبة بصورة مفرطة. وربما لا توفر أساساً سليماً لإدارة البنك أو اتخاذ إجراء رقابي. ومن العيوب الأخرى أن النماذج القائمة على أسعار السوق، لا تسمح لمعدي الاختبارات بالتفريق بين العوامل المختلفة — الصدمة الأولية، ومخاطر الاعتماد المتبادل، والانكشافات المشتركة، والعدوى بين المؤسسات — التي تسهم في النتيجة النهائية: فكل هذه العوامل تجمع في احتمال تعثر المؤسسة أو إفسارها التي يقدمها النموذج. وقد دفع ذلك بعض النقاد إلى رفض تلك النماذج وإطلاق تسمية "الصناديق السوداء" عليها.

وعلى عكس التقدم المحرز صوب دمج أبعاد التوازن العام في الإطار التقليدي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الجزئية، لم يحرز سوى تقدم محدود نسبياً في التصدي للتحدي الثاني: وهو القياس الصائب لمدى صلابة النظام المالي ككل وقدرته على مواصلة تقديم خدمات الوساطة المالية تحت الضغوط.

وينبغي أن يتم القياس بطريقة تسمح لفرادى البنوك وهيئات الرقابة عليها أن تتخذ إجراءات بشأن النتائج. ومن الصعب بناء نموذج يقيس بشكل صائب المخاطر النظامية ومساهمة فرادى المؤسسات في تلك المخاطر ثم يربط النتائج بالإطار التنظيمي القائم لكل بنك، مثل نسب كفاية رأس المال أو القواعد بشأن السيولة. وهناك صعوبة أكبر في جعل هذا النموذج قوياً بما يكفي لاستخدامه في بيئات مختلفة ولمؤسسات مالية مختلفة، ولكن بسيطاً بما يكفي لكي يفسر العوامل للهيئات الرقابية ومديري البنوك والمشاركين في الأسواق.

تحريك القرص

كيف ننتقل من وضعنا اليوم إلى اختبارات أكثر فعالية للقدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة المالية الاحترازية؟

استخدام مجموعة متنوعة من النماذج: بالنظر إلى أوجه القصور في الأطر القائمة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، يكون من دواعي الدهشة أن نرى أن عدداً من البنوك المركزية والهيئات الرقابية تعتمد على نماذج فردية واحدة، فذلك يجعل نتيجة الاختبار رهينة للقيود التي تشوب الإطار التحليلي الواحد.

وبدلاً من ذلك، ينبغي استخدام مجموعة متنوعة من النماذج لإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الكلية. ويتمثل التحدي في تلك الحالة في تفسير نتائج النماذج المختلفة وتوليفها في إطار سردي متماسك ومقنع. وهل

وبينت الأزمة المالية العالمية التشابك الشديد بين البنوك وغير البنوك وسهولة تحرك المخاطر بينها. ولذلك ينبغي أن تغطي اختبارات القدرة على تحمل الضغوط كلا من البنوك وغير البنوك، وينبغي أن يعتمد الخيار بشأن الكيانات غير المصرفية المحددة التي ستمدمج في إطار الاختبارات على الظروف القطرية. وينبغي إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الصلة الوثيقة بالبنوك من خلال روابط الملكية أو الروابط المالية — والتي هي في الغالب شركات التأمين، التي توجد بالفعل لها نماذج راسخة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط. ويمكن أيضا أن تكون شركات إدارة الأصول، والصناديق المشتركة، وفي بعض الأحيان صناديق المعاشات التقاعدية، هيئات مهمة لتقديم السيولة للبنوك ويمكن أن تتأثر من جراء صدمة نظامية، أو تكون قناة لتدمير تلك الصدمة.

تقصي نماذج تقوم على الوكيل الاقتصادي: مثلما هي حال جميع النماذج الاقتصادية التقليدية، تشترك نماذج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الجزئية والكلية في سمة جوهرية، هي افتراض أن الأفراد والمؤسسات يتصرفون دائما بعقلانية على نحو يمكن نمذجته بناء على تجارب سابقة، وأن قرارات السياسة تؤثر على ذلك السلوك بنفس الطريقة لجميع المشاركين في السوق. ويغيب عن هذه الافتراضات بعض النقاط الحاسمة بشأن الأزمات المالية، لا سيما:

- عدم تجانس المشاركين في الأسواق وقيامهم غالبا باتخاذ قرارات غير عقلانية، لا سيما عند خضوعهم لضغوط؛
- ظهور ديناميكية جديدة تحت الضغوط، عندما يمكن أن تتغير العلاقات بين المؤسسات المالية بصورة مفاجئة؛
- إن استجابة المؤسسات الخاضعة للتنظيم لإشارات السياسات تعتمد جزئيا على الأوضاع التي تواجهها. وعلى سبيل المثال، ربما لا يكون لرفع رأس المال التنظيمي الإلزامي المقرر في الأوقات العادية لضمان توافر مصدات كافية من رأس المال لدى البنوك تأثير إيجابي على استقرار النظام المالي في أوقات الأزمات.

ويمكن أن ترصد النماذج القائمة على الوكيل الاقتصادي كثيرا من هذه الجوانب. وتفترض هذه النماذج أن الوكلاء مستقلين وغير متجانسين وأن معلوماتهم محدودة، وتحدد القواعد البسيطة التي تملّي طريقة تصرفهم في الظروف المختلفة. ويمكن أن تختلف هذه القواعد باختلاف أنواع الوكلاء (على سبيل المثال البنوك، المودعون، المستثمرون) وتسمح بحدوث سلوك القطيع وحالات الذعر. ويحدد النموذج كيف يمكن أن يتفاعل هؤلاء الوكلاء (على سبيل المثال، كيف يشكلون شبكات) ويمكن أن يتقصى أنواعا مختلفة من الصدمات. وتستخدم النماذج القائمة على وكيل بصورة متزايدة في النمذجة المالية الكلية، واستخدمت صيغ أبسط نسبيا منها لاستكشاف تأثير سيناريوهات الضغوط على ملاءة البنوك والسيولة والعدوى. وتتسم النماذج القائمة على وكيل بالتعقيد ولها عيوبها. وسيطلب تنفيذها حدوث تحول في المناهج التي اعتاد القائلون على الاختبارات على اتباعها (وفي المهارات التي جرت العادة على اشتراطها منهم). ومع ذلك، فإن محدودية الخبرة حتى الآن تشير إلى أنها يمكن أن تقدم رؤى فريدة في الجوانب التي تهم بالدرجة الأولى في سيناريوهات الضغوط، وهي سلوك البنوك وغيرها من الوكلاء الاقتصاديين في أوقات الأزمات.

دمج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في إطار السياسة المالية: تنشئ فورة الاهتمام الأخيرة باختبارات القدرة على تحمل الضغوط مخاطر. فقد يركز صناع السياسات والهيئات التنظيمية والمشاركون في الأسواق والجمهور عامة على الاهتمام المفرط بهذه الاختبارات، واجزاء نتائجها خارج سياقها، وإعطائها ثقلا أكبر مما تستحق في توجيه إجراءات السياسة. ويبدو هذا الخطر واضحا في الطريقة التي تهيم بها غالبا نتائج الاختبارات على النقاش العام

حول سلامة البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية عقب سن قانون دود-فرانك، الذي هو محور الإصلاحات التنظيمية لمرحلة ما بعد الأزمة في الولايات المتحدة، وكذلك في أوروبا، عقب سلسلة من الاختبارات التي أشيعت أخبارها على نطاق واسع بين الجمهور أجرتها الهيئة المصرفية الأوروبية. ويبدو أن هذا التركيز غير المسبوق على الاختبارات يخيم بظلاله على الحوار بشأن الاستقرار المالي بين أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع بدلا من أن يوفر معلومات يستنبطون بها.

وقد لوحظت هذه المخاطر من قبل. فعند تحديد المبادئ المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الكلية، ذكر الصندوق (دراسة 2012، IMF، pp. 44-45) ما يلي:

“وبغض النظر عن مدى اتساع نطاق تغطية عوامل الخطر، وكيفية صقل النماذج التحليلية، ومدى شدة الصدمات المتضمنة في اختبار القدرة على تحمل الضغوط، وكيفية الحرص على استراتيجية الاتصالات، هناك دائما خطر أن ما لا يمكن تصوره سوف يتحقق.

[...] ومهما تكن محاولات الجهة التي تجري اختبار القدرة على تحمل الضغوط، تظل دائما لهذه الاختبارات هوامش خطأ. وفي جميع الحالات تقريبا، يتبين بعد الحدث أن نتائجها متفائلة أو متشائمة. وإضافة إلى ذلك، تبقى هناك دائما مخاطر النموذج، أو عدم توافر البيانات الكاملة، أو التهوين في تقييم شدة الصدمة. ولذلك ينبغي أن ينظر إلى نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغوط في سياق أوسع.”

والدعوة إلى دمج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بصورة وثيقة في إطار الاستقرار المالي هي في الأساس دعوة إلى الحذر. ولا تعدو هذه الاختبارات أن تكون أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم صلابة النظام المالي. وينبغي أن تعامل باعتبارها أداة مكملة لأدوات أخرى، مثل مؤشرات الإنذار المبكر، والأهم بكثير أنه ينبغي أن يُعمل بها إلى جانب الرؤى المكتسبة من الرقابة الجارية على فرادى المؤسسات المالية. ■

ديميتري ديميكاس مساعد مدير في إدارة الشؤون النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل الصندوق 15/146 أعدها المؤلف بعنوان “تصميم اختبارات فعالة للقدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الكلية: التقدم المحرز حتى الآن وسبل المضي مستقبلا.”

المراجع:

- Alfaro, Rodrigo, and Mathias Drehmann, 2009, “Macro Stress Tests and Crises: What Can We Learn?” BIS Quarterly Review (December).
- Bank of England, 2013, “A Framework for Stress Testing the UK Banking System,” Bank of England Discussion Paper (London).
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), 2005, “International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: A Revised Framework,” BIS Technical Report (Basel: Bank for International Settlements).
- Bernanke, Ben S., 2008, “Reducing Systemic Risk,” speech at the Federal Reserve Bank of Kansas City’s Annual Economic Symposium, Jackson Hole, Wyoming, August 22.
- Crockett, Andrew D., 2000, “Marrying the Micro- and Macro-Prudential Dimensions of Financial Stability,” speech at the Eleventh International Conference of Banking Supervisors, Basel, September 20–21.
- International Monetary Fund (IMF), 2012, “Macrofinancial Stress Testing: Principles and Practices,” IMF Monetary and Capital Markets Department Policy Paper.
- Office of Financial Research, 2012, Annual Report (Washington: U.S. Treasury Department).

تطلعات عالمية

مطار الملكة علياء الدولي، عمان، الأردن.

أناشراكريشان براساد

التمويل الإسلامي يتجاوز حدوده الجغرافية التقليدية ويتفرع بالصكوك ومنتجات مالية أخرى

السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن (راجع الرسم البياني ١).

وعلى الصعيد العالمي، نمت أصول التمويل الإسلامي بمعدلات الخانتين في العقد الماضي لتصل إلى نحو ١,٨ تريليون دولار حسب التقديرات بنهاية عام ٢٠١٣، مع توقع استمرار نموها (دراسات Ernst & Young, 2014؛ و IFSB, 2014؛ و Oliver Wyman, 2009). ويدل هذا النمو على الطلب عليها من فئات سكانية كبيرة من المسلمين غير المتعاملين مع البنوك بدرجة ما والذين يسعون إلى إيداع أموال أو الاستثمار في بنوك ومنتجات مالية لا تخالف الشريعة — أي منتجات تقرها الشريعة الإسلامية (راجع الإطار). وهي أيضا تمثل نمواً سريعاً نسبياً في بلدان كثيرة تقيم بها هذه الجماعات السكانية بالإضافة إلى المجموعة الكبيرة من المدّخرين في الاقتصادات المصدرة للنفط التي تبحث عن فرص استثمارية لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

خصائص متميزة

يعني عدم وجود أسعار فائدة ثابتة وطبيعة الإفراض بضمن الأصول بالطبع أن البنوك الإسلامية تعمل بطريقة مختلفة عن البنوك التقليدية. فالبنوك الإسلامية تمول غالباً بالحسابات الجارية، التي لا تتلقى أسعار فائدة، وحسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الربح، التي يحصل فيها المستثمرون على عائد يتحدد حسب ربحية البنك النهائية أو مجموعة الأصول التي تمولها هذه الحسابات. ويستخدم البنك هذه الأموال لشراء أصول — مثلاً، مساكن في حالة القروض العقارية أو معدات صناعية في حالة القروض التجارية — يقوم بعد ذلك ببيعها أو تأجيرها للمقترض. ويتصل المكسب المالي بالربحية الأساسية أو القيمة الإيجارية للأصل. ويعمل البنك

رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي لعام ٢٠١٣

أعلن

أنه يريد أن يرى لندن وقد أصبحت "واحدة من أكبر مراكز التمويل الإسلامي في العالم أجمع". وبالنسبة لمتابعي التطورات المالية، لم تأت كلمات رئيس الوزراء بمفاجأة. ففي السنوات الأخيرة، بدأت البنوك الإسلامية تعمل في بلدان مثل الدانمرك وفرنسا ولكسمبرغ ونيجيريا وسويسرا وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة. وإضافة إلى ذلك، قام عدد من البنوك الأوروبية والأمريكية الكبيرة، مثل سيتي بنك وإتش إس بي سي، بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية.

وتوجد في المملكة المتحدة خمسة بنوك متخصصة في التمويل الإسلامي، وأكثر من ٢٠ بنكا تقدم منتجات إسلامية، و٢٥ شركة محاماة ممولة بوحدة إسلامية. وهناك ٣٨ مليار دولار أمريكي في صورة صكوك — المعادل الإسلامي للسندات — مدرجة في بورصة لندن، صادرة بالدرجة الأولى عن شركات وبنوك مقرها في الشرق الأوسط. وكان إصدار صكوك سيادية بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني في يونيو ٢٠١٤ هو أول طرح من هذا النوع يحدث خارج العالم الإسلامي. ومنذ ذلك الحين، أصدرت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وجنوب إفريقيا ولكسمبرغ صكوكاً سيادية.

والتمويل الإسلامي هو أحد القطاعات الأسرع نمواً في صناعة التمويل، وليس فقط في الشرق الأوسط. فقد نمت البنوك الإسلامية بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية على مدار العقد الماضي حتى أصبحت تمثل الآن أكثر من ٢٠٪ من أصول النظام المصرفي في ١٠ بلدان هي: جمهورية إيران الإسلامية والسودان، اللتان لديهما مراكز مالية إسلامية تعمل بكامل طاقتها، وبنغلاديش وبروناي دار السلام والكويت وماليزيا وقطر والمملكة العربية

والحوكمة القائمة على الشريعة الإسلامية، وجوانب معينة من متطلبات كفاية رأس المال فيما يتعلق بالعقود الإسلامية ومعالجة الحسابات الاستثمارية. وتوجد أهمية خاصة لهذه المسائل التنظيمية والقانونية بسبب تزايد تعقيد المعاملات مع سعيها إلى الالتفاف حول حظر الفائدة. ومن ثم فإن أهمية إدارة المخاطر للبنوك الإسلامية لا تقل عن أهميتها للبنوك التقليدية، برغم اختلاف المنهج في بعض الجوانب بالنظر إلى تفرد طبيعة العقود الإسلامية الأساسية — على سبيل المثال، الاعتراف بخاصية تقاسم الأرباح والخسائر.

وينطوي التمويل الإسلامي على انعكاسات مهمة بالنسبة للسياسة الضريبية. فالنظم الضريبية غالبا ما تشجع التمويل على أساس نسبة الدين إلى أسهم الملكية. ومن الضروري ضمان التكافؤ في المعاملة الضريبية للمعاملات المالية الإسلامية وإلا يسوء وضعها في المنافسة. وهناك فجوات في أدوات البنك المركزي في إدارة سيولة البنوك الإسلامية. ومن القضايا الأساسية توسيع نطاق الأدوات المتوافقة مع الشريعة وبناء أسواق تتسم بالسيولة. ومن العوامل

أيضا في تمويل شبيهه بأسهم الملكية في المشاريع التجارية، بتقاسم الأرباح والمخاطر مع أصحاب المشاريع.

وتعمل الصكوك بطريقة مشابهة. فالمستثمر يقدم الأموال المستخدمة لشراء الأصول التي يتم بعد ذلك بيعها أو تأجيرها للمقترض، مع أداء مدفوعات تدريجيا بمرور الوقت. وغالبا ما يكون المبلغ الأصلي بدون ضمان، ويتصل العائد بسعر الشراء الأساسي للأصل والأرباح التي يحققها، والتي تستخدم بعد ذلك لتعويض المستثمرين. ويمكن أن يدخل المستثمرون أيضا في شراكات مع جهة الإصدار على أساس تقاسم الأرباح أو المخاطر.

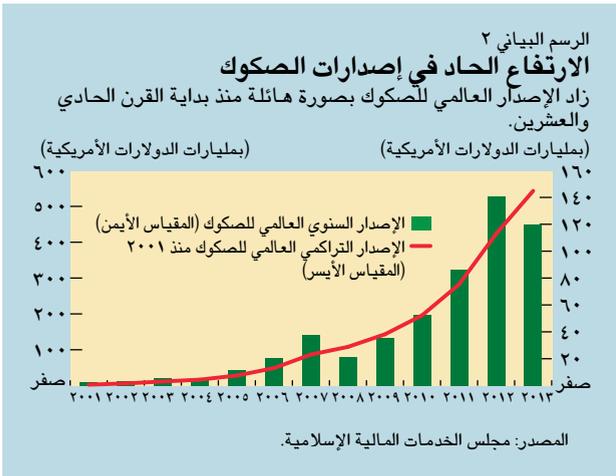
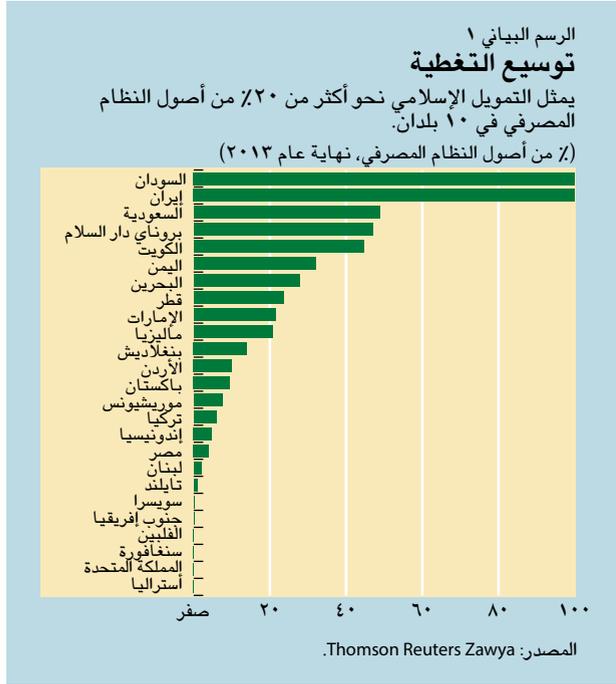
وتهيمن البنوك على التمويل الإسلامي، حيث تمثل نحو أربعة أخماس القطاع في عام ٢٠١٣. إلا أن سوق الصكوك تنمو حاليا بسرعة (راجع الرسم البياني ٢). وتعادل أصولها نحو ١٥٪ من الصناعة، التي تشمل التأجير وأسواق الأسهم وصناديق الاستثمار والتأمين والتمويل الأصغر.

وهناك عدد من المنافع يعد به الانتشار المتنامي للتمويل الإسلامي. فمبدأ تقاسم المخاطر ومبدأ التمويل المضمون بالأصول يمكن أن يساعدا المؤسسات المالية والعملاء على تحسين إدارة المخاطر.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن ترفع مؤسسات التمويل الإسلامي مستوى الإدراج المالي للفئات السكانية التي لا تحصل على خدمات مصرفية كافية وتحسن إتاحة التمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة. وتمثل الصكوك أداة مناسبة للغاية لتمويل البنية التحتية، مما يدعم النمو والتنمية الاقتصادية. وتذهب دراسة أعدتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC، 2014) في تسعة بلدان — مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وباكستان والسعودية وتونس واليمن — إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون لديها احتياج إلى التمويل الإسلامي يتراوح من ٨,٦ مليار دولار أمريكي إلى ١٣,٢ مليار دولار أمريكي، مع وجود إمكانات مقابلة للإيداع تتراوح من ٩,٧ مليار دولار أمريكي إلى ١٥,٠ مليار دولار أمريكي. ونظرا لأن عددا كبيرا من هذه المشاريع يمتنع عن الاقتراض من البنوك التقليدية لأسباب دينية، فهذا يعني أن التمويل الإسلامي في هذه البلدان لديه إمكانات لم يتم الاستفادة منها بعد.

تحديات فريدة

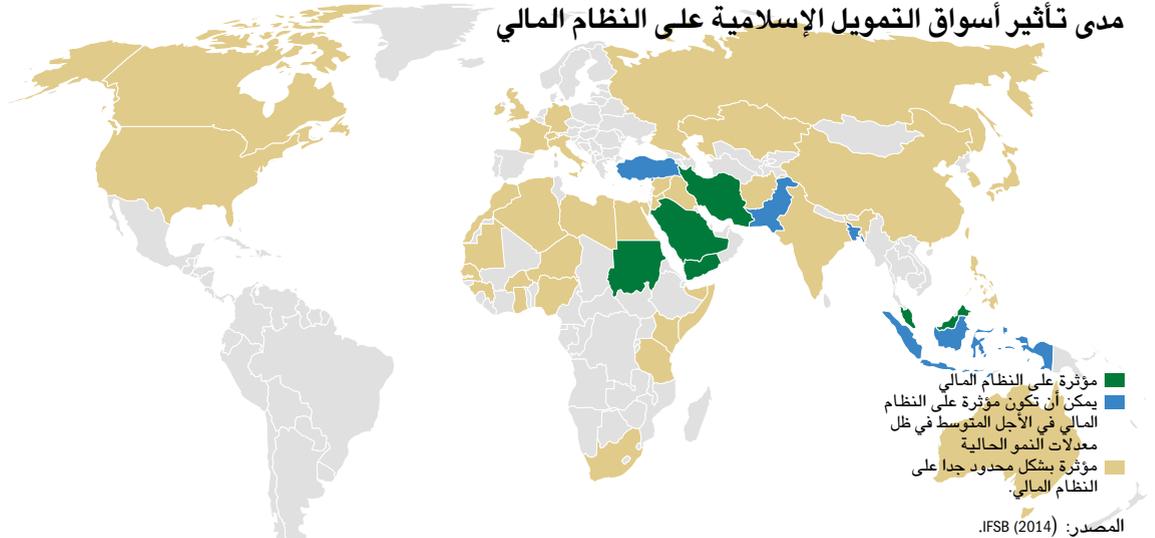
في حين يتوقع أن يؤدي توسع التمويل الإسلامي إلى دعم النمو، فإنه يفرض تحديات في مجالات التنظيم والرقابة وإجراء السياسة النقدية. وإضافة إلى الآليات الرقابية التي يتطلبها التمويل التقليدي بوجه عام، يتطلب التمويل الإسلامي حماية الحسابات الاستثمارية،



ما هو التمويل الإسلامي؟

التمويل الإسلامي هو تقديم خدمات مالية وفقا للمبادئ الأخلاقية والشريعة الإسلامية. وتقتضي الشريعة الإسلامية توجيه جميع المعاملات المالية نحو دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وأن يتقاسم مقدمو التمويل كلا من المخاطر والأرباح في الاستثمارات التي يمولونها. ولذلك يشجع التمويل الإسلامي أطراف المعاملة المالية على تقاسم المخاطر والأرباح. وتكون المعاملات مضمونة بالأصول أو قائمة على أساسها، بمعنى أن يكون للمستثمرين مطالبات على الأصول الأساسية. ويحظر التمويل الإسلامي دفع فائدة (لأن تحقيق ربح من مبادلة نقود بنقود يعتبر غير أخلاقي)، ويحظر المنتجات المالية التي تتضمن قدرا مفرطا من عدم اليقين (بما في ذلك البيع على المكشوف والمقامرة)، ويستبعد تمويل الأنشطة التي تعتبر ضارة بالمجتمع.

مدى تأثير أسواق التمويل الإسلامية على النظام المالي



هناك معاملات في أسواق المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تكون لدى البنوك المركزية أدوات محدودة متاحة لتحقيق أهداف سياستها النقدية، لا سيما في الحالات التي تمثل فيها البنوك الإسلامية جزءا كبيرا من النظام. وفي هذه الحالات، تكون من الأولويات المهمة تشجيع استحداث أوراق مالية قصيرة الأجل نسبيا يمكن استخدامها للمعاملات بين البنوك الإسلامية وكضمان للعمليات النقدية.

وتفرض الأدوات المالية الإسلامية أيضا تحديات خاصة في مجالات حماية المستهلك والمستثمر. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون أصحاب الحسابات في البنوك الإسلامية على دراية في جميع الأحوال بانكشافهم للخسائر؛ ويتعين شرح هذه المخاطر بشفافية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توفر ترتيبات الحوكمة للبنوك الإسلامية دورا مناسباً لأصحاب الحسابات الاستثمارية، نظرا للمخاطر الإضافية التي يتحملونها. وتدعو هذه الصعوبات إلى إيلاء اهتمام أكبر بمعايير مجالس الخدمات المالية الإسلامية.

إنفاذ الامتثال

من المخاوف المتزايدة أن المسؤولية عن ضمان الامتثال لأحكام الشريعة تترك في أحيان أكثر من اللازم لمجلس الشريعة في فرادى البنوك، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى عدم الاتساق. ولمعالجة هذه المشكلة، يتعين اتباع منهج من شقين: الأول هو وضع إطار قوي لحوكمة الشريعة على المستوى الوطني، والثاني إيجاد دور للهيئات التنظيمية لكفالة استقلالية الهيئات الرقابية لمجلس الشريعة على مستوى البنوك واستيفائها لمعايير معينة.

وأحد التحديات الرئيسية في جميع النظم المالية إنشاء أطر لضمان احتواء الصدمات التي تتعرض لها فرادى المؤسسات والأسواق، لدى وقوعها، وعدم تقويض الثقة في استقرار النظام المالي بوجه أعم. ويتطلب ذلك في جملة أمور وجود نظام فعال للتأمين على الودائع، وأطر للتسوية القانونية وتسوية أوضاع البنوك تحديدا في حالة وقوع أزمات مالية، والقدرة على توفير مساعدة طارئة بتوفير السيولة إذا لزم الأمر.

وفي كثير من مناطق الاختصاص التي تعمل فيها البنوك الإسلامية، لا توجد هذه الأطر حتى الآن، وحيثما وجدت يتعين تطويرها لملاءمة التمويل الإسلامي. وفي حالة التأمين على الودائع على سبيل المثال، من المهم توضيح مقدار التغطية التي تمتد إلى الحسابات الاستثمارية القائمة على تقاسم الأرباح والتأكد من

التي تشوب التمويل الإسلامي افتقاره إلى شبكات أمان متطورة، وعدم وجود تسهيلات لا تتعارض مع الشريعة للتأمين على الودائع، وتسهيل المقرض الأخير. ويمثل أيضا تدني مستويات الإمام بالقراءة والكتابة لدى المستهلكين والندرة النسبية لفقهاء الشريعة تحديات أمام تطور هذه الصناعة.

وقد تؤدي هذه العوامل إلى إضعاف نطاق التمويل الإسلامي في مجال تعزيز النفاذ إلى التمويل في مناطق الاختصاص التي يمثل فيها التطوير المالي أهمية خاصة للنمو. وهي يمكن أيضا أن تهدد سلامة الصناعة وأدائها السليم. ولذلك يتعين مواصلة الجهود من أجل تحسين طرق تطبيق المعايير القائمة للتمويل الإسلامي على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

ولا تزال الصناعة في معظمها وليدة، وتفتقر إلى اقتصادات الحجم، وتعمل في بيئة لا تستفيد من سماتها الخاصة. وحتى يتسنى للتمويل الإسلامي أن يحقق إمكاناته للنمو المتناسك، يتعين أن يحرز تقدما في عدد من المجالات.

وقد قامت هيئات وضع المعايير الإسلامية (بما في ذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي يوجد مقره في كوالالمبور وأنشئ في عام ٢٠٠٢) بتحديد المعايير، إلا أن الممارسات التنظيمية والرقابية في كثير من مناطق الاختصاص لا تعالج حتى الآن بالكامل المخاطر المحددة التي تختص بها البنوك الإسلامية. ويمكن أن يشجع ذلك المؤسسات على التركيز على الثغرات للالتفاف حول القواعد التنظيمية غير المواتية في مناطق الاختصاص التي تعمل فيها البنوك الإسلامية جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية أو عبر الحدود. ومن القضايا البالغة الأهمية كيفية تعريف كفاية رأس المال. فمعايير العمل المصرفي الإسلامي تعطي لهيئات الرقابة سلطة تقديرية للحد من رأس المال الإلزامي إذا كان البنك يمول من حسابات تقاسم الأرباح التي تعكس طبيعة استيعاب الخسائر في المعاملة. إلا أن ذلك التقدير الاستثنائي يجب أن يطبق بشفافية ودون المبالغة في تقدير قدرات البنوك على فرض الخسائر على أصحاب الحسابات فيها. ومن الثغرات الخطيرة التي تواجه البنوك الإسلامية والسلطات النقدية في مناطق اختصاصها الندرة النسبية لأدوات سوق المال وأسواق المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وينتقص ذلك من قدرة البنوك الإسلامية على إدارة السيولة بفعالية، مما يرغمها على حيازة أرصدة نقدية أكبر من اللازم ويقيّد قدرتها على توظيف ودائعها لتحقيق المصلحة العليا للمودعين وللاقتصاد الكلي للبلد. وبالمثل، ما لم تكن

تحديد مستويات مرجعية من العائد تيسر التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية من كيانات القطاع الخاص.

تمويل البنية التحتية

برهنت الصكوك على سجل أداء قوي في تمويل مشاريع تحسين البنية التحتية. وقد استخدمتها ماليزيا لتطوير المطارات والموانئ البحرية والطرق. وليس مطار الملكة علياء الدولي في الأردن وصالة الحجاج في مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي في المملكة العربية السعودية سوى مثالين على الشراكة بين القطاعين العام والخاص الممولة بالأدوات الإسلامية. ونظرا لخاصية تقاسم المخاطر التي تتسم بها الصكوك، تتوفر لهذا الأدوات ميزة كأداة لتمويل مشاريع البنية التحتية؛ ذلك أن تصميمها يشبه تصميم الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يقوم المستثمرون من خلالها بتمويل الأصول وامتلاكها، مما يؤدي إلى توزيع حقيقي للصكوك. وقد صممت الصكوك من البداية لنشر المخاطر على نطاق أوسع لأن جميع المستثمرين يشاركون في المخاطر بصورة موحدة، وبمرونة أكبر بمرور الوقت لأن المدفوعات تكون مربوطة بعوائد أساسية وليس بجداول زمنية محددة سلفا. وعلاوة على ذلك، تشير التجربة إلى أن الصكوك يمكن أن تساعد البلدان على الاستفادة من قاعدة متنامية ومتفرعة ومتنوعة عالمية من المستثمرين وعلى إغلاق فجوات البنية التحتية في البلدان. ويتوقع أن تستمر سوق الصكوك في التوسع بوتيرة سريعة للغاية، وسيتيح تطورها للبنوك الإسلامية القدرة على النفاذ إلى الأصول السائلة مرتفعة الجودة اللازمة للامتثال لمعايير السيولة الدولية. ويتطلب تعميق هذه السوق تطوير الإطار القانوني والتنظيمي، وتعزيز البنية التحتية، وزيادة إصدار الأدوات السيادية ذات آجال الاستحقاق المتنوعة لإدارة الدين العام ضمن إطار قوي لإدارة المالية العامة، كما يتطلب تطوير الأسواق الثانوية. وتمثل المعايير الدولية للمحاسبة والمعالجة الإحصائية للصكوك عنصرا أساسيا أيضا.

وكما أشار رئيس الوزراء كامرون، هناك إمكانات هائلة أمام التمويل الإسلامي لدعم النمو الشامل للجميع، وتمويل البنية التحتية، وتعزيز الاستقرار، إذا توافرت السياسات التي تأخذ خصائصه الفريدة في الاعتبار. ■

أناتشاكريشنان براساد نائب رئيس قسم في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي وهو أحد مؤلفي كتاب "الأوضاع الاقتصادية الكلية في دول الخليج العربية" (The Macroeconomics of the Arab States of the Gulf).

يستند هذا المقال إلى مذكرة لمناقشات الخبراء في صندوق النقد الدولي نشرت مؤخرا بعنوان "التمويل الإسلامي: الفرص والتحديات وخيارات السياسة" (Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options)، من إعداد ألفريد كامر، ومحمد نور، وماركو بيون، وأناتشاكريشنان براساد، وكريستوفر تو، وزين زيدان، وفريق من خبراء الصندوق.

المراجع:

Ernst & Young, 2014, World Islamic Banking Competitiveness Report 2013-14: The Transition Begins (London).

International Finance Corporation (IFC), 2014, Islamic Banking Opportunities across Small and Medium Enterprises in MENA (Washington).

Islamic Financial Services Board (IFSB), 2014, Islamic Financial Services Industry Stability Report (Kuala Lumpur).

Oliver Wyman, 2009, The Next Chapter in Islamic Finance: Higher Rewards but Higher Risks (New York).

عدم خلط أقساط التأمين المحصلة من البنوك الإسلامية بالأقساط المحصلة من البنوك التقليدية. ويتعين توضيح أدوار السلطة المعنية بتسوية أوضاع البنوك ومجالس الشريعة في حالة الإفلاس.

وقد أكدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة على أهمية صناع السياسات في الاستجابة على نطاق النظام للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. وغالبا ما يوصف التمويل الإسلامي بأنه بحكم طبيعته ينطوي على مخاطر أقل من الصيرفة التقليدية، لأن الإقراض يكون قائما على أساس الأصول وتكون نسبة كبيرة من التمويل في صورة حسابات تقاسم للأرباح (والخسائر). إلا أن هذه المزايا المحتملة لم تختبر بصورة كاملة وربما

يتوقع أن تستمر سوق الصكوك في التوسع بوتيرة سريعة للغاية.

يوازنها، جزئيا على الأقل، الاستثمار الكثيف في الميزانيات العمومية للبنوك الإسلامية في قطاعات تعتبر معرضة نسبيا لأخطار دورات الانتعاش والكساد، مثل العقارات والتشييد. ويؤيد ذلك الرأي الداعي إلى تحسين القدرة على رصد تراكم المخاطر النظامية ووضع أدوات تنظيمية وغيرها من أدوات السلامة الاحترازية الكلية للتدخل عند الضرورة.

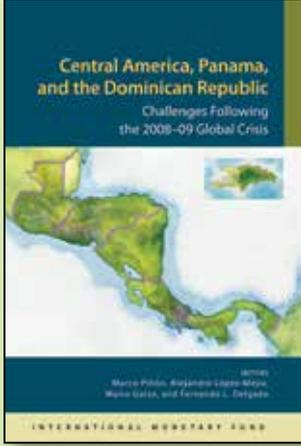
وربما يؤدي اختلاف المعاملة الضريبية للدين وأسهم الملكية وارتفاع الضرائب من المعاملات متعددة الطبقات إلى وضع التمويل الإسلامي في مركز غير موات في المنافسة، وهو ما يتطلب موازنة التدابير في مناطق الاختصاص التي يعمل فيها التمويل الإسلامي جنبا إلى جنب مع النظام المالي التقليدي. وعلى سبيل المثال، تسمح معظم نظم ضريبة الشركات باقتطاع مدفوعات الفائدة من الدخل الخاضع للضريبة، ولكفالة قابلية المقارنة، سيتعين تطبيق معاملة مشابهة لمدفوعات الأرباح المتصلة بالعقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وهناك تعقيدات إضافية متصلة بتطبيق بعض الضرائب غير المباشرة — مثل ضرائب الطوابع التي تفرض على الوثائق القانونية وغيرها من الضرائب المفروضة على بعض المعاملات — بالنظر إلى أن المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة غالبا ما تتضمن خطوات متعددة. وقد أدى تنامي التمويل الإسلامي عبر الحدود إلى إبراز هذه القضايا ويدعو بقوة إلى التقيد الوثيق بأفضل الممارسات.

سوق متنامية

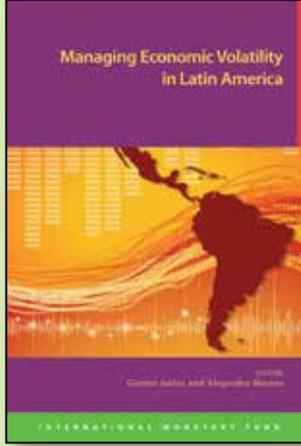
نما إصدار الصكوك على مستوى العالم بمعدلات كبيرة منذ عام ٢٠٠٦، برغم انطلاقه من قاعدة منخفضة، وبلغ ١٢٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣، مع بلوغ مجموع الصكوك القائمة ٢٧٠ مليار دولار في نهاية ذلك العام. ورغم أن ذلك لا يمثل إلا نحو ٢٥٪ من أسواق السندات العالمية، ورغم أن الإصدار يتركز في ماليزيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن الاهتمام يتزايد في إفريقيا وشرق آسيا وأوروبا. وتحرك الطلب طائفة من الكيانات — الكيانات السيادية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والشركات متعددة الجنسيات، والشركات الوطنية من كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة — التي ترغب في توسيع نطاق أنشطتها الاقتصادية ومشاريع التنمية التي تمولها.

ومن الطبيعي أن يكون هناك طلب على الصكوك من مؤسسات التمويل الإسلامية، التي لا توجد لديها سوى بضعة خيارات أخرى فيما يتعلق بالأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. إلا أن هناك اهتماما قويا أيضا من الكيانات المالية التقليدية، بفضل الفرصة التي توفرها هذه الأدوات للتنوع. ويعني تطوير الصكوك السيادية القدرة على

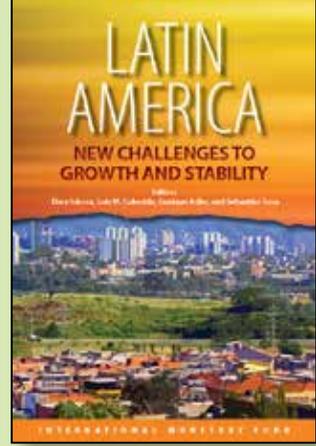
إصدارات الصندوق الجديدة



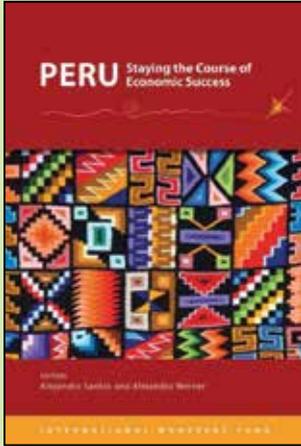
Central America, Panama, and the Dominican Republic: Challenges Following the 2008-09 Global Crisis
 Marco Piñón, Alejandro López-Mejía, Mario Garza, and Fernando L. Delgado
 \$25 ©2012. 280pp. Paperback
 English. ISBN 978-1-61635-378-0.
 Spanish. ISBN 978-1-47551-313-4



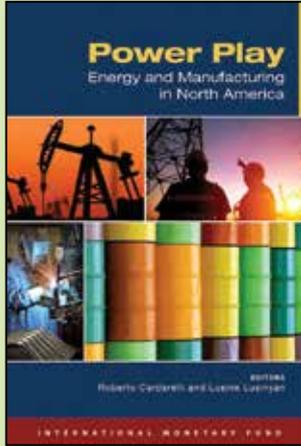
Managing Economic Volatility in Latin America
 Gaston Gelos and Alejandro Werner
 \$28. ©2014. 202pp. Paperback
 English. ISBN 978-1-48436-498-7
 Spanish. ISBN 978-1-49838-222-9



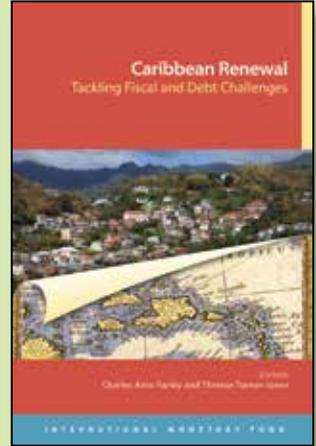
Latin America: New Challenges to Growth and Stability
 Dora Iakova, Luis M. Cubeddu, Gustavo Adler, and Sebastián Sosa
 \$25. ©2014. 270pp. Paperback
 English. ISBN 978-1-49832-816-6
 Spanish. ISBN 978-1-48431-829-4



Peru Staying the Course of Economic Success
 Alejandro Santos and Alejandro Werner
 \$40. ©2015 Approx. 440pp. Paperback
 English. ISBN 978-1-51359-974-8
 Spanish. ISBN 978-1-51352-147-3



Power Play: Energy and Manufacturing in North America
 Roberto Cardarelli and Lusine Lusinyan
 \$25. ©2015 Approx. 256pp. Paperback
 English. ISBN 978-1-49836-479-9



Caribbean Renewal: Tackling Fiscal and Debt Challenges
 Charles Amo-Yartey and Therese Turner-Jones
 \$25. ©2014. 314pp. Paperback
 English. ISBN 978-1-48436-914-2.

انضموا إلينا في "ليما" عبر تويتر #wblive و #188together
 أو على الموقع الإلكتروني <http://www.imf.org/external/am/2015>

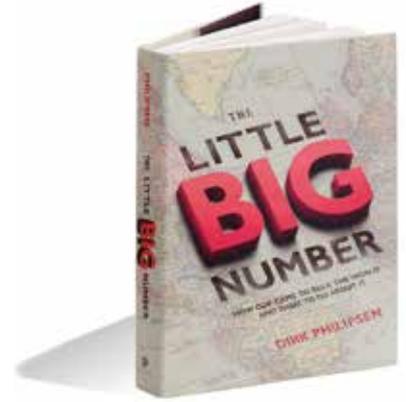


ليما ٢٠١٥
 الاجتماعات السنوية
 مجموعة البنك الدولي
 صندوق النقد الدولي

تحديات
عالمية
حلول
عالمية

imfbookstore.org/fd95

عندما لا يكون الكبير جميلاً



ديرك فيليبسن
Dirk Philipsen

الرقم الكبير صغير الشأن The Little Big Number

كيف أصبح إجمالي الناتج المحلي يتحكم
في العالم وما الذي يمكن أن نفعله

How GDP Came to Rule the World
and What to Do about It

Princeton University Press, Princeton, New Jersey,
2015, 416 pp., \$29.95 (cloth).

يكون إجمالي الناتج المحلي غير موات في بعض الفصول. وينزعج بعض المناصرين لحماية البيئة من مجرد فكرة إيلاء الأولوية للنمو الاقتصادي، مقيساً بإجمالي الناتج المحلي. ويدعي آخرون أن هناك حاجة ملحة إلى منظور أوسع نطاقاً بشأن التقدم. فقد أتت الأزمة المالية العالمية وتغير المناخ والتركيز على عدم المساواة إلى إعادة الاهتمام بأساليب بديلة لقياس أداء الاقتصاد.

وبالتالي، سيحب كثير من الناس النعمة الجدلية لكتاب «الرقم الكبير صغير الشأن». فهو ينظر إلى تاريخ إجمالي الناتج المحلي وأوجه القصور فيه كمقياس للرفاهية الاجتماعية وانعكاسات السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر على البيئة. ويغطي الكتاب عدداً من نفس الموضوعات التي تتناولها كتب أخرى بما في ذلك من نفس المنظور الناقد كتاب لورينزو فيورامونتي بعنوان مشكلة الناتج المحلي ومن منظور يختلف قليلاً في كتابي أنا بعنوان إجمالي الناتج المحلي: تاريخ موجز ولكنه مؤثر وكتاب زاكاري كارابل بعنوان المؤشرات الرائدة. ويتضمن كتاب ديرك فيليبسن بعض التفاصيل التاريخية الإضافية ولكنه كتاب عاطفي في المقام الأول. فيشمل على سبيل المثال تأكيدات من قبيل: «يمكن أن نقول

بسلامة إن أسلافنا مارسوا أعمالاً لمدة ٢٠٠ ألف سنة تقريباً قبل الثروة الزراعية بالقدر الذي يساعدهم على البقاء أحياء فقط». فهل هذا حقيقي؟ ألم تكن هناك رسومات في الكهوف أو مجوهرات قديمة أو دين؟ أو أنه بسبب «تمسكنا بتراكم الأشياء»، ستكون محاولة فهم حقيقة الحياة في أواخر القرن الثامن عشر، بالقول إن الناس كانوا فقراء سيمثل خطأ كبيراً في قراءة الأحداث. ألم تكن تغذيتهم أقل منا وأمراضهم أكثر وعمرهم أقصر وكان العديد من الأطفال يموتون وهم رضع؟ وألم تكن النساء (وحتى الرجال) تقضي ساعات في العمل المنزلي الشاق؟ وأنا لا أتدرب في أن أطلق على الناس الذين عاشوا في القرن الثامن عشر فقراء على هذا الأساس؛ فالأمر لا يتعلق مطلقاً بالرغبة في تراكم السيارات أو حقائب اليد. فأنا لا أريد أكثر من مغسلة واحدة ولكن لا أريد أن أكون بدون هذه المغسلة الواحدة.

ويحدد كتاب «الرقم الكبير صغير الشأن» التحول إلى النمو بدلاً من مستويات الدخل القومي كهدف للسياسات في الخمسينات. ويعزي فيليبسن هذا التحول إلى التفاؤل الأمريكي بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية. وثمة احتمال آخر وهو أن هذا التحول كان مدفوعاً ببداية الحرب الباردة والحاجة إلى إثبات مرارا وتكراراً أن النظام الأمريكي يتفوق على النظام السوفيتي. ويشير جيف تيلي إلى وثيقة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٦١ بوصفها أول مرجع رسمي لاستهداف النمو، وكان ذلك بعد الحرب العالمية الثانية ببعض الوقت.

ويتناول الجزء الثاني من الكتاب حواراً بشأن «ما بعد إجمالي الناتج المحلي»، مؤكداً بما يثير الاستغراب أنه لا يوجد أي شخص اهتم كثيراً بحدود قياساتنا التقليدية للاقتصاد بين فترة اغتيال روبرت كينيدي وجلسات الاستماع في الكونغرس في عام ٢٠٠١. وهذا تفكير محوره الولايات المتحدة؛ فقد استمرت الحركة البيئية العالمية في البحث عن بدائل طوال هذه الفترة.

ويحب فيليبسن مؤشرات مثل مؤشر التقدم العالمي. وتبين هذه المؤشرات توقف التقدم تماماً في السبعينات. ودائماً ما يبدو ذلك غريباً بالنسبة لي. وحتى لو كانت السبعينات نقطة تحول حقيقية من حيث التكاليف على البيئة التي تحظى بوزن كبير في هذه المؤشرات البديلة، فقد كانت هناك العديد من الابتكارات التي تبرز الرفاهية والنمو المباشر منذ السبعينات. والابتكارات ليست مجرد اكتشاف عقاقير مثل تاموكسيفين

المقاوم للسرطان أو الإنترنت، ولكن في الواقع أن عدداً أكبر من الغربيين يعيشون في منازل مزودة بهواتف، ومراحيض داخلية، وأجهزة تدفئة مركزية. وبالطبع هناك مفاضلة مع البيئة ولكن هل هذا عدم تقدم بحق؟ كما أن فيليبسن لا يهتم بالقضايا المتعلقة بتعريف ناتج السوق أو الرفاهية الاجتماعية للمجموعة المتزايدة من السلع الرقمية التي تكون مجانية في كثير من الأحيان وتتسم بخصائص قوية للسلع العامة.

ويدعو الكتاب إلى التخلي عن إجمالي الناتج المحلي تماماً وإجراء حوار وطني حول الأهداف الاقتصادية استناداً إلى مبادئ الاستمرارية والإنصاف والمساءلة الديمقراطية والجدوى الاقتصادية. وليس من الواضح كيف تتناسب هذه الوصفة مع العديد من المبادرات القائمة على «اللوحات» والجارية الآن، والتي يرد وصفها هنا. وتسمى هذه المؤشرات وفقاً لنوع لوحات المؤشرات التي تستخدمها شركات عديدة، وتتضمن عدداً من المؤشرات التي تهدف إلى التعبير بشكل أوسع نطاقاً عن الرفاه الاجتماعي مثل التوازن بين العمل والحياة وجودة البيئة والعمل المدني. وقد أوصت بها لجنة ستيفليتز-سن-فيتوسي المؤثرة في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٩.

ومنهج اللوحات جذاب، شأنه شأن المشاورات العامة. غير أنه من غير الواضح حتى الآن أي لوحة هي الأفضل أو ما الذي ينبغي إدراجه فيها.

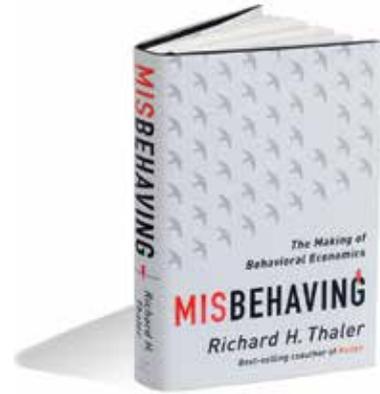
وبالتالي فالحاجة الحقيقية الآن اللازمة لوضع مجموعة من الحسابات الاجتماعية التي تمثل «ما بعد إجمالي الناتج المحلي» هي العمل الشاق من النوع الذي قام به الرواد الذين وضعوا الحسابات القومية المعاصرة وهم سيمون كوزنتيس وريتشارد ستون وجيمس ميد والعديد من زملائهم طوال الثلاثينات والأربعينات من أجل إعداد إجمالي الناتج المحلي في المقام الأول.

ومن الضروري وجود بعض المقاييس الإجمالية الاسمية للأنشطة بشأن سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. كما أن إحصاءات الحسابات القومية ككل تحتوي على كثير من المواد التي يمكن أن تعد بها لوحات مفيدة، وبالتالي سيكون التخلي عن كل ذلك إهداراً للأصول الفكرية. ولكن الإجابة على السؤال الأساسي وهو هل سنتحرر إلى «ما بعد إجمالي الناتج المحلي» هي «نعم» المدوية.

دايان كويل

أستاذة الاقتصاد بجامعة ماننستر ومؤلفة كتاب إجمالي الناتج المحلي: تاريخ قصير ولكنه مؤثر

أن تكون إنسانا



ريتشارد ثيلر
Richard Thaler

سوء التصرف
Misbehaving

صنع الاقتصاد السلوكي

The Making of Behavioural Economics

W.W. Norton & Company Inc, New York, 2014,
432 pp., \$27.95.

يرى
بالبشر وليس «بأشخاص عقلانيين»

بلغة ريتشارد ثيلر وكاس سانستين الشهيرة في كتابهما البارز بعنوان «لفت الانتباه» (Nudge). وأصدر ثيلر الآن كتابا جديدا بشأن هذا الموضوع، ولكنه يصف هذه المرة صراعه لكي تقبل مهنة الاقتصاد المناهج السلوكية. والنتيجة هي كتاب إنساني للغاية يبدأ بإشادة مؤثرة بأموس فيرسكي الذي كان يمكن أن يؤدي عمله مع دانييل كانيمان إلى حصوله على جائزة نوبل لو لم تتوفاه المنية فجأة عن عمر يناهز ٥٩ عاما.

وفي روح من الإفصاح الكامل، فقد عملت مع ثيلر عندما كانت حكومة المملكة المتحدة تنشئ أول «وحدة لفت انتباه» رئيسية لاختبار المفاهيم السلوكية. وأنا استمتع بصحبته وأفكاره، وعندما اصطحبته إلى الحانة في لندن، ناقشنا ما إذا كانت العادة البريطانية المتمثلة في شراء المشروبات في «جولات» وتناوب الدفع للجميع تؤدي إلى الإفراط في الشرب. والكتاب ممتع في القراءة ولكنه أيضا دراسة جادة للاقتصاد السلوكي كمثال للتحويل في النماذج على النحو الذي اقترحه توماس كون في كتابه بعنوان هيكل الثورات العلمية. وقد كان الحوار داخل جامعة شيكاغو وخارجها شديدا وفي

بعض الأحيان شخصيا. ويصف ثيلر مساره الوظيفي كصراع ضد النموذج التقليدي، أي نموذج «الاختيار العقلاني». ويعرض الكتاب «حالات شاذة»، أي نتائج يبدو أنها تتعارض مع النموذج العقلاني، من مجالات شديدة التباعد مثل عروض الألعاب والادخار للمعاشات التقاعدية. ومن الواضح أن هذه النتائج لم تحظ باستقبال حار من جانب العديد من الاقتصاديين. ويتكلم ثيلر عن «جري الطريق الصعب» في حلقات النقاش، حيث يقول المعارضون إن الأدلة غير مهمة لأنه لا يزال من الممكن افتراض أن الناس سيتصرفون «كما لو» كانوا يتبعون نموذج الاختيار العقلاني. وتشير قصصه إلى أن العديد من الأشخاص العقلانيين يظهرون نفس السمة الإنسانية جدا من تحيز التأكيد، وهو ما لا يثير الاستغراب نظرا للطريقة الجذرية التي تتحدى بها الأفكار السلوكية النظريات التقليدية.

وتهدم الحالات الشاذة التي يعرضها ثيلر بطريقة مثيرة المناهج القديمة، ولكن ما هي المناهج التي ستحل محلها؟ فمن المفترض أننا نريد أن نبني نماذجنا على أساس افتراضات تتسق مع الطريقة التي يتصرف بها البشر فعلا. والنجاح الحقيقي للاقتصاد السلوكي هو أنه دفع الحكومات إلى تغيير السياسات وطريقة تنفيذها. وبفضل الأفكار السلوكية، هناك عدد أكبر من الأشخاص الآن يتبرعون بالأعضاء في البرازيل، ويدفعون الضرائب في غواتيمالا، ويترددون في إلقاء القمامة في الدانمرك، ويستخدمون الواقي الذكري في كينيا، ويدخرون للتقاعد في الهند والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. والقائمة طويلة ومثيرة ومتنامية. وبالطبع فإن الكتاب لا يتسم بالكمال لأن ثيلر من البشر. ولا يحظى من هم في جامعات خارج الولايات المتحدة بالاهتمام. وثيلر اقتصادي تقليدي من جوانب شتى، وهذا شيء ليس بغريب على شخص قضى وقتا كبيرا في إدارات الاقتصاد الأمريكية. وبالفعل عندما كنت مديرا تنفيذيا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كانت فكرتي عن الاقتصاديين هو أنه مهما كان تنوعهم الظاهر فقد تدريبوا كلهم في جامعات أمريكية على التفكير بنفس الطريقة. وفي كتابه، لن تجد إشارات مرجعية إلى جامعة يونيفرستي أو مركز لندن للاقتصاد السلوكي أو مركز الاقتصاديات السلوكية في جامعة سنغافورة الوطنية. وكنت أتمنى أيضا أن أقرأ المزيد عن قضايا فلسفية مثل

التوازن بين الجوانب التحررية والأبوية في كتاب ثيلر الأول. وثيلر شخص عملي للغاية ولكنه يبتعد عن مقاييس الرفاه الشخصي. وقد عمل ثيلر عملا دؤوبا لكي لا يكون الكتاب طويلا، وهو ما يعني للأسف التغاضي عن بعض الجوانب المثيرة الأخرى، مثل تطبيقات السياسة الإنمائية في كتاب أبهيجيت بانرجي وإستر دوفلو بعنوان الاقتصاد الضعيف (Poor Economics) والتقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١٥ الصادر عن البنك الدولي. كما أنه لا يخوض في التفاصيل الجوهرية لاختبار الأفكار السلوكية. فالنظريات ليست دقيقة بما فيه الكفاية لكي تقول لنا ما الذي يمكن أن يعمل في مختلف الظروف والسياقات، وبالتالي فإن الاختبار بالغ الأهمية. وقد أشار جوزيف هينريش وستيفن هين وأرا نورنزايمان إلى أن جميع الأبحاث تقريبا في مجال علم النفس تتم على مجموعة فرعية صغيرة من الأشخاص من ثقافات غربية ومتعلمة وصناعية وغنية وديمقراطية.

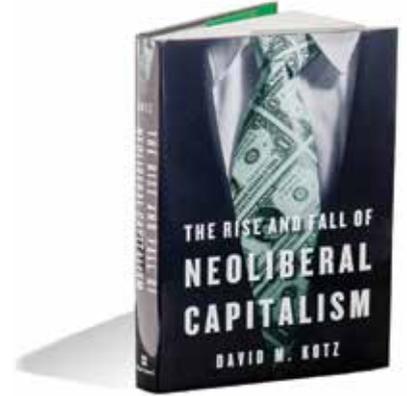
وبالتالي ينبغي أن تتوخى المؤسسات العالمية الحذر عند تطبيق هذه الاستنتاجات على ثقافات أخرى. وقد أجريت اختبارات بهذا الشأن أثناء محاضرة ألقيتها في أستراليا، حيث عرضت على الجمهور رسائل استخدمها فريق «لفت الانتباه» في المملكة المتحدة لإقناع الناس بالتبرع بأعضائهم. والرسائل التي رأى الأستراليون أنها أكثر إقناعا كانت مختلفة عن تلك التي تم الحصول عليها من تجارب عشوائية في المملكة المتحدة. فقد كان الجمهور الأسترالي مختلفا إلى حد ما ولكن كان الاختلاف واضحا.

ويوجه ثيلر رسالة إلى صندوق النقد الدولي تفيد بأن المناهج السلوكية بها إمكانات كبيرة يمكن الاستفادة منها في مجالات المالية العامة مثل تحسين تحصيل الضرائب ولكن ينبغي أن يبتعد الاقتصاديون السلوكيون عن عالم الاقتصاد الجزئي ويتجهون نحو الاقتصاد الكلي. وتمثل هذه القفزة فهما مفاده أن السياسيين والبيروقراطيين والمديرين والعمال وحتى الخبراء في المؤسسات الدولية بشر في نهاية المطاف. وصفات السياسات التي تفترض خلاف ذلك ستضل طريقها. ومن رأيي أن عدم قراءة هذا الكتاب يعتبر سوء تصرف.

غوس أودونيل

رئيس غير تنفيذي لمؤسسة فرونتير (أوروبا) وأمين مجلس الوزراء السابق بالمملكة المتحدة

الجنة المفقودة



ديفيد كوتز
David Kotz

صعود وسقوط الليبرالية الرأسمالية الجديدة

The Rise and Fall of Neoliberal Capitalism

Harvard University Press, Cambridge,
Massachusetts, 2015, 270 pp., \$39.95 (cloth).

أسوأ نوع من أنواع الحنين هو التلهف على وقت لم يكن موجوداً أبداً. وقد بدأ الكتاب المقدس ذلك بقصة عدن. وساعدت هوليوود باستمرار هذه القصة بأفلام عن الغرب الأمريكي. ويسهم الاقتصادي ديفيد كوتز في هذا المنهج بكتابه صعود وسقوط الليبرالية الرأسمالية الجديدة. والكتاب عبارة عن تاريخ الاقتصاد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كانت الرأسمالية، وفقاً لكوتز، ألطف وأكثر إنسانية وأفضل تنظيماً بكثير. وشكل الرأسمالية الذي يعتقد كوتز أنه كان سائداً بين نهاية الحرب وأوائل الثمانينات مفعماً بالتناقضات. وهو يؤكد أنه على الرغم من أن الضرائب كانت أعلى في ذلك الوقت، فقد كان الناس أفضل حالاً ونما الاقتصاد بوتيرة أسرع. وعلى الرغم من أن التجارة كانت مقيدة بشكل أكبر فقد انتعشت الشركات. وعلى الرغم من عدم السماح لأسعار العديد من السلع بالتحرك بحرية (يمكن تحديدها بموجب قواعد «التجارة العادلة») فقد كان الناس يدخرون أكثر. ورغم أن عمولات وول ستريت كانت ثابتة وأعلى مما هي عليه الآن في المتوسط، فقد كان القطاع المالي يشكل جزءاً أصغر بكثير من إجمالي الناتج المحلي والأرباح عما يشكله الآن. ويقول كوتز إنه كان هناك انسجام بين الموظفين وأصحاب العمل وكانت النقابات

ممثلة في المجالس. (غير أن جيمي هوفما قائد نقابات العمال الذي اختفى يرقد في مكان ما في موقع لانتظار السيارات أو تحت ملعب للكرة، وهو يمكن أن يؤكد أو يدحض مدى الانسجام في التعامل بين العمال والأعمال). ويشير كوتز إلى أن عبقرية الاقتصاد والانسجام الاقتصادي في الخمسينات والستينات والسبعينات كانا من العلامات البارزة في رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ووفقاً للتاريخ الذي يراه كوتز، كانت كل مجموعة أفضل حالاً بالأمس عما هي عليه اليوم، ما عدا ١٪ من الناس. ولكن لا يشير كوتز إلى وضع البيئة أو سلامة العمال في مكان العمل قبل إنشاء وكالة إدارة السلامة والصحة وحماية البيئة في الولايات المتحدة. كما أنه لا يتكلم عن الرعاية الصحية أو التقدم الكبير في المجالات الطبية والصيدلانية والعلمية الموجودة الآن. كما يتجاهل كوتز الابتكار. فهذا الكتاب عن علم الاقتصاد وليس عن الأعمال التجارية.

كما أنه يمر سريعاً على موضوع التمويل. وعندما يتناول كوتز سريعاً فإنه يستخدم في معظم الأحيان مصطلحات سلبية، مثلاً في فحصه للرهون العقارية، وخاصة في المناطق الريفية، ولا سيما القصة الطويلة لوكالة كينتريويد التي كانت أكبر مقدم للرهون العقارية قبل أزمة الإسكان.

ومن مشاكل كتاب كوتز هو أنه لا أحد يعرف ما إذا كان رأيه الحديسي صحيحاً أو خاطئاً حيث إن رأيه هو أن الرأسمالية كانت أكثر حيوية عندما كانت أكثر تنظيماً. وهناك ضوضاء كثيرة في الأرقام التي يستخدمها كوتز لدعم رأيه. وعلى سبيل المثال، فهو يقول في كتابه إن إجمالي الناتج المحلي نما بنسبة ٤٪ في المتوسط بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٣ وتباطأ إلى ٣٪ بين عامي ١٩٧٣ و٢٠٠٨. ووفقاً لكوتز، يبين هذا الانخفاض في النمو أن أداء الرأسمالية كان أفضل عندما كانت مقيدة بقواعد ولوائح أشد. وبعيداً عن إبطاء النمو، كما يدعي العديد من الاقتصاديين، فقد أدى العهد الجديد والقواعد التنظيمية اللاحقة للحرب العالمية الثانية إلى تعجيله. والحجة هي أن أداء الرأسمالية أفضل عندما تكون مقيدة.

والنمو العالمي وفقاً لكوتز يتبع نفس المسار إلى حد كبير. فهو يدعي أن التباطؤ العالمي حدث نتيجة النظام الرأسمالي الأكثر تنافسية (والذي لا يرحم)، ومع الاستعاضة عن الأسعار المدارة بأسعار السوق، كانت هذه القوى التنافسية الأكثر شدة عائقاً أمام النمو. فهل هي صحيح؟

وأنا أرى حججاً أخرى أكثر إقناعاً عن النمو في هذه الفترات. وعلى سبيل المثال كان الاقتصاد قوياً خلال الخمسينات والستينات لأن العالم كان لا يزال في مرحلة إعادة بناء في أعقاب الحرب. وبالإضافة

السؤال المهم هو كيف تقارن رأسمالية اليوم بما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية.

إلى ذلك، ازدهر قطاع الإسكان مع محاولة البلد استيعاب جيل ما بعد الحرب العالمية. وتؤثر مبيعات المساكن، كما نعرف ذلك، تأثيراً قوياً على الاقتصاد نظراً لأن أصحاب المنازل يميلون إلى ملء منازلهم الجديد بكل شيء من الأثاث إلى المغاسل إلى البرادات. ويكون للاستثمارات في المشروعات الكبيرة والبنية التحتية والإسكان وما إلى ذلك أكبر وأطول تأثيرات مضاعفة على الاقتصاد، وكانت هذه التأثيرات مفيدة للغاية للشباب من الذكور الذين يفتقرون إلى المهارات اللازمة لاتخاذ قرار بشأن الالتحاق بالجامعات بموجب قانون إعادة تأهيل الجنود أو اكتساب المهارات بأي طريقة أخرى. ولم تؤد مشروعات البنية التحتية الكبيرة مجتمعة إلى وظائف فحسب بل أيضاً إلى نقص في العمالة. ورفع هذا النقص الأجور والإدخارات.

والسؤال المهم الذي يطرحه هذا الكتاب هو كيف تقارن رأسمالية اليوم بما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وهو سؤال مثير ويمكن أن يؤدي إلى إجابات حدسية، ولكن ما عرضه كوتز لدعم رأيه ليس مقنعاً. فهو لا يقدم ما يدعم أن الاقتصادات عالية التنظيم أكثر صحة وتنمو بصورة أسرع وتلبي احتياجات الناس أفضل من أشكال الرأسمالية القائمة على ترك السوق يعمل بحرية.

وقد شعرت بخيبة أمل. فيبدو هذا الكتاب من نوع المشروعات التي تبدأ والعالم يسلك اتجاهها ما وينتهي والعالم في الاتجاه الآخر، وفشل كوتز في إدراج هذه التغييرات في كتابه. وبعبارة أخرى، فإن فترة التنظيم الشديد والنمو السريع والانسجام التي تكلم عنها كوتز (بقدر كبير من الحنين الذي يتسم به أي اقتصادي) لم تكن قائمة من الأصل.

جويل كورتزمان

زميل أول في معهد ميلكن ومركز SEI للدراسات المتقدمة في مجال الإدارة بمعهد وارتون



٢٠١٥ ليما

الاجتماعات السنوية
مجموعة البنك الدولي
صندوق النقد الدولي

تحديات
عالمية
حلول
عالمية



#endpoverty #188together

الندوات ٦-١١ أكتوبر ٢٠١٥

انضموا إلى قادة الفكر العالمي، وخبراء السياسات، والمسؤولين الحكوميين، والقطاع الخاص، وممثلي المجتمع المدني، والأكاديميين، وسائل الإعلام العالمية، ومسؤولي الإدارة العليا في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سياق الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي في ليما، بيرو.

وسوف ينصب تركيز ندواتنا على قضايا استثمارية الأوضاع، والنمو، وغيرها من القضايا الاقتصادية الحالية، مع التركيز على بعض الموضوعات المحددة، ومنها ما يلي:

- ما التالي بالنسبة للاقتصاد العالمي؟
- عدم المساواة والإدماج الاجتماعي والرخاء
- البنية التحتية: الاستثمار من أجل النمو، الاستثمار من أجل الشعب
- التنمية وتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية
- جودة التعليم من أجل النمو المتكافئ
- حوار حول تغير المناخ
- استثمار النجاح: الحفاظ على النمو العالي والمتكافئ في بيرو
- فرص النمو الاحتوائي في أمريكا اللاتينية
- نظم الحوكمة في القطاع العام ونزاهة الأفراد
- رواد الأعمال الشبان هم قاطرة النمو القابل للاستمرار

يسرنا الاستماع لآرائكم، فانضموا إلينا في ليما عبر تويتر باستخدام **#wblive** و **#188together**، أو على الموقع الإلكتروني **live.worldbank.org** و **imf.org/social**.

جيم يونغ كيم،
رئيس مجموعة
البنك الدولي



كريستين لاغارد،
مدير عام
صندوق النقد الدولي



نزل تطبيقاتنا على الهاتف النقال

ابحث عن تطبيقات "World Bank/IMF Annual Meetings" في مستودع التطبيقات في هاتفك النقال
لمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا الإلكتروني:

<http://www.imf.org/external/am/2015>

التمويل والتنمية، سبتمبر ٢٠١٥



MF IAA2015003